جامعة القدس المفتوحة

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

رسالة ماجستير بعنوان:

دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية

The Role of Civil Society Organizations Working in East Jerusalem in Empowering Jerusalemite Women

إعداد الباحثة:

تغريد "محمد معروف" عرب رشق

بإشراف:

د. رانية البصير

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الإدارة والسياسات العامة

جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

الفصل الدراسي 2021م

دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية

The Role of Civil Society Organizations Working in East Jerusalem in Empowering Jerusalemite Women

إعداد الطالبة

تغريد "محمد معروف" عرب رشق

بإشراف

الدكتورة رانية البصير

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت في 2022/02/08م

أعضاء لجنة المناقشة

1. رئيس لجنة المناقشة الدكتورة: رانية البصير .....
2. ممتحنا داخليا الدكتور: عبد الرحمن السلوادي .....
3. ممتحنا خارجيا الدكتور: سعيد عبد الله صبري _____

تفويض

أنا الموقع أدناه؛ ..... أفوض/ جامعة القدس المفتوحة بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم بحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الإهداء

الى روح أمي وأبي أسكنهما الله الجنة

إلى زوجي الغالي" يحيى" على مساندته الدائمة لي وجميل صبره..

الى بذرة الفؤاد وأمل الغد، أبنائي الأحبة " إياد، محمد "، بناتي شموعي التي أرى بها نور دربي " أسماء، أماني، إسراء"

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة، الى أغصان الزيتون إخواني حفظكم الله

إلى أجمل وأرق الزهرات، إلى من كان لي مساعداً في كل اللحظات أخواتي حفظهن الله

إلى كل الاصدقاء، ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي في الجامعة

إلى كل من لم يدخر جهداُ في مساعدتي

إلى من يكبر بنظري كل يوم وطني الحر فلسطين

إلى المراة المقدسية التي وجدت نفسها في مواجهة كل أسباب النفي والإقتلاع، فأبت الا البقاء متمسكة بحقها في الحياة والحرية والمساواة

إلى المقدسيات النبيلات اللواتي يسطرن كل يوم حكاية إنتصار بالرغم من التحديات والمعيقات، والى الأيادي التي تمتد لتأخذ بأيديهن نحو الصمود والتمكين

أهدي خلاصة هذا الجهد، عسى أن تستفيد منه الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

الباحثة:

تغريد رشق

شكر وتقدير

الحمد لله على توفيقه، والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد، فلا يسعني، وقد انتهيت من إعداد هذه الرسالة، إلا أن أرد الفضل إلى أهله، فأتقدم بعظيم الشكر والعرفان إلى مشرفتي صاحبة الفراسة، والنظرة العميقة الثاقبة، والتي عكست بطيب أصلها وكرم أخلاقها كل معاني العلم، والخلق والذوق الرفيع، فأعطتني من وقتها الكثير، وأفدت من علمها، ووسعتني في أوقات راحتها، فقد كانت ناصحة وحريصة على شحذ همتي بالقوة والعزيمة، فكان لنصائحها وملحوظاتها السديدة المبدعة اكبر الأثر في إتمام هذا العلم، داعية الله أن يمد في عمرها، ويمنحها الصحة والعافية، وأن يجعل ما بذلته من جهود في خدمة الطلبة الباحثين في ميزان حسناتها، فلها مني كل التحية والشكر والتقدير.

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دربي، ومن وقف على المنابر ليعطينا من حصيلة فكره، ولينير دروبنا، إلى الأساتذة الكرام في جامعة القدس المفتوحة، والى عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي.

وأتقدم بوافر الاحترام والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور .....، والأستاذ الدكتور .....، والأستاذ الدكتور.....، والدكتور .....، على ما قدموه من جهود طيبة في قراءة هذه الرسالة، وإثرائها بملاحظاتهم القيمة فجزاهم الله عني خير الجزاء.

الباحثة:

تغريد رشق

دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية

إعداد الطالبة: تغريد "محمد معروف" عرب رشق، اشراف: د. رانية البصير، 2021م

ملخص

هدفت الدراسة للتعرف على دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية، وتكون مجتمع الدراسة من المنتفعات والعاملات في منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية، حيث تم أخذ عينة عشوائية بسيطة مكونة من (319) عاملة ومنتفعة، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة.

وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها:

- موافقة مفردات عينة الدراسة على مستوى كل من (فاعلية التدريب والتأهيل- واشراك منظمات المجتمع المدني- السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها المنظمات- التمكين الأكاديمي- التمكين الاقتصادي- التمكين الاجتماعي) جاءت بدرجة مرتفعة.
- موافقة مفردات عينة الدراسة للتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية جاءت بدرجة متوسطة.
- لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05) تعزى لمتغير العمر، أو الحالة الاجتماعية.
- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية حول (درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تركيز الخطط الاستراتيجية على قضايا المرأة المقدسية) عند مستوى (0، 05) فأقل بين مفردات الدراسة الذين حالتهم الوظيفية (مديرة) ومفردات الدراسة الذين حالتهم الوظيفية (موظفة، متطوعة)، لصالح مفردات الدراسة الذين حالتهم الوظيفية (مديرة).

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها:

التأكيد على ضرورة وجود استراتيجيات واضحة لتدريب وتأهيل المرأة في كافة المنظمات للعمل على تمكينها في كافة المجالات الحياتية، والعمل على إيجاد سياسيات وإجراءات ميدانية واضحة لمنظمات المجتمع المدني للحفاظ على المرأة وتمكينها.

The Role of Civil Society Organizations Working in East Jerusalem in Empowering Jerusalemite Women

Prepared by the student: Taghreed "Muhammad Maarouf" Arab Rishq
supervision: Dr. Rania Al-Baseer، 2021.

Abstract

The study aimed to identify the role of civil society organizations working in East Jerusalem in empowering Jerusalemite women، and the study community consisted of female workers in civil society organizations in East Jerusalem، where a simple random sample of (319) workers was taken، and the descriptive analytical approach was adopted to achieve the objectives studying.

The study reached several results، the most important of which are:

- The approval of the study sample items at the level of (the effectiveness of training and rehabilitation - the involvement of civil society organizations - the field policies and procedures followed by the organizations - academic empowerment - economic empowerment - social empowerment) came to a high degree.
- The agreement of the study sample's vocabulary with the challenges facing civil society organizations in empowering Jerusalemite women came to a medium degree.
- There are no statistically significant differences at the level (0.05) due to the variable of age or social status.
- There are statistically significant differences about (the degree of involvement of civil society organizations operating in East Jerusalem in focusing strategic plans on Jerusalem women's issues) at the level (0.05) and less between the study subjects whose job status is (manager) and the study subjects whose employment status is (employee)، volunteer)، for the benefit of the study subjects whose job status is (Manager).

The study made several recommendations، the most important of which are: Emphasizing the need for clear strategies to train and rehabilitate women in all organizations to work on empowering them in all areas of life، and work to find clear field policies and procedures for civil society organizations to preserve and empower women.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الشكر والتقدير	5
الملخص باللغة العربية	6
الملخص باللغة الإنجليزية	7
الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها	
المقدمة	14
أولاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها	17
ثانياً: فرضيات الدراسة	19
ثالثاً: أهداف الدراسة	20
رابعاً: أهمية الدراسة	20
خامساً: حدود الدراسة	21
سادساً: التعريفات الاجرائية لمصطلحات الدراسة	22
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
تمهيد	25
أولاً: الإطار النظري	25
ظهور وتطور المجتمع المدني	27
منظمات المجتمع المدني وعناصر تكوينه	28
مفهوم منظمات المجتمع المدني	28
مفهوم العمل المجتمعي المدني	30
التطور الزمني لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني	31
منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في القدس الشرقية	32
مصادر الدعم والتمويل للمجتمع المدني في القدس الشرقية	34
التضييق على مؤسسات المجتمع المدني الأهلية الفلسطينية	36
التمكين والتنمية	37
تمكين المرأة	38
أسس تمكين المرأة	38
آليات تمكين المرأة	39

أبعاد التمكين	**39**
أهداف التنمية المستدامة	**41**
واقع تمكين المرأة الفلسطينية	**44**
مشاركة متواضعة للمرأة الفلسطينية في الحياة العامة	**45**
مشاركة متواضعة للمرأة الفلسطينية في مواقع صنع القرار	**46**
واقع تمكين المرأة المقدسية	**46**
الجمعيات النسوية التي تقدم برامج التمكين للمرأة المقدسية	**48**
واقع تمكين المرأة في المجتمعات المختلفة	**53**
واقع تمكين المرأة في (أميركا)	**54**
واقع تمكين المرأة في (السويد)	**55**
واقع تمكين المرأة في (تونس)	**56**
واقع تمكين المرأة في (مصر)	**58**
واقع تمكين المرأة في (الأردن)	**59**
ثانياً: الدراسات السابقة	**63**
الدراسات العربية	**63**
الدراسات الأجنبية	**69**
التعقيب على الدراسات السابقة	**74**
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	
منهجية الدراسة	**79**
مجتمع الدراسة	**80**
عينية الدراسة	**80**
متغيرات الدراسة (انموذج الدراسة)	**81**
أداة الدراسة	**82**
صدق الاستبانة	**83**
ثبات الاستبانة	**90**
التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	**91**
إجراءات تطبيقات الدراسة	**91**
الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	**91**

الفصل الرابع: نتائج الدراسة والتحليل والمناقشة	
مقدمة	**93**
خصائص عينة الدراسة	**93**
تحليل تساؤلات الدراسة	**94**
الإجابة على التساؤل الأول	**94**
الإجابة على التساؤل الثاني	**95**
الإجابة على التساؤل الثالث	**97**
الإجابة على التساؤل الرابع	**99**
الإجابة على التساؤل الخامس	**105**
اختبار الفرضيات	**107**
الفرضية الأولى	**107**
الفرضية الثانية	**108**
الفرضية الثالثة	**109**
الفرضية الرابعة	**111**
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
مقدمة	**116**
نتائج الدراسة	**116**
التوصيات	**119**
المراجع باللغة العربية	**122**
المراجع باللغة الإنجليزية	**130**
الملاحق	**131**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(2-1)	التعداد حسب الجنس في فلسطين	45
(3-1)	المحك المعتمد في الدراسة	83
(3-2)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول مع المحور ككل	84
(3-3)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني مع المحور ككل	85
(3-4)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الأول مع البعد ككل	86
(3-5)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثاني مع البعد ككل	87
(3-6)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثالث مع البعد ككل	87
(3-7)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الرابع مع البعد ككل	88
(3-8)	صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الخامس مع البعد ككل	88
(3-9)	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي للاستبانة	90
(3-10)	معامل الثبات باستخدام (طريقة ألفا كرونباخ)	90
(4-1)	توزيع مفردات عينة الدراسة حسب خصائص عينة الدراسة	93
(4-2)	نتائج تحليل مستوى فاعلية التدريب والتأهيل المقدم من منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية.	95
(4-3)	نتائج تحليل درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية في اعداد الخطط الاستراتيجية للتمكين	96

(4-4)	نتائج تحليل مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية	97
(4-5)	نتائج تحليل التمكين الأكاديمي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية	99
(4-6)	نتائج تحليل مستوى التمكين الاقتصادي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية	101
(4-7)	نتائج تحليل مستوى التمكين الاجتماعي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية	102
(4-8)	نتائج تحليل مستوى فاعلية التدريب الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية	104
(4-9)	نتائج تحليل التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية	105
(4-10)	نتائج تحليل التباين الأحادي حول تعزيز دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية، تعزى لمتغير العمر	107
(4-11)	نتائج تحليل التباين الأحادي حول تعزيز دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية، تعزى لمتغير "الحالة الاجتماعية".	108
(4-12)	نتائج تحليل التباين الأحادي حول تعزيز دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية، تعزى لمتغير "الدرجة العلمية"	109
(4-13)	نتائج اختبار LSD للتحقق من الفروق بين فئات الدرجة العلمية	110
(4-14)	نتائج تحليل التباين الأحادي	111

(4-15)	نتائج اختبار LSD للتحقق من الفروق بين فئات الحالة الوظيفية	112
(4-16)	نتائج استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وايجاد معادلة تربط بينهما توضح أثر استراتيجية التمكين في تحقيق التمكين الأكاديمي للمرأة المقدسية من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة	113
(4-17)	نتائج استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وايجاد معادلة تربط بينهما توضح أثر استراتيجية التمكين في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المقدسية من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة	114
(4-18)	نتائج استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وايجاد معادلة تربط بينهما توضح أثر استراتيجية التمكين في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المقدسية من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة	115

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	توزيع المصادر الرئيسية لدعم وتمويل المؤسسات	34
(2-1)	انموذج الدراسة (من إعداد الباحثة)	80

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة

1	الجمعيات والمراكز	131
2	الاستبانة النهائية	134
3	قائمة بأسماء المحكمين للاستبيان	142

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها المقدمة

1.1 المقدمة

إن مؤسسات المجتمع المدني اليوم أصبحت ميدان الفعل الحر الديمقراطي، الذي يوازن حقوق الأفراد والجماعات، في مواجهة الدولة من جهة، وتنظيم الحياة في الجماعة من جهة أخرى، وذلك من خلال مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي يقيمها هؤلاء الأفراد والجماعات، والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة والسوق لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلافات داخل المجتمع (عشماوي، 2018).

تضطلع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بدور مزدوج، حيث تسهم في مقاومة الاحتلال دون الإخلال بدورها في عملية التنمية البشرية، وتعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية، وفي هذا السياق تم إقرار قانون الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية رقم 1 لسنة 2000، الذي منحها درجة من الاستقلالية في أداء عملها، كما تم إصدار قانون الأحزاب. ولكن إصدار هذه القوانين لم يتبعه تطبيق ناجع وسياسات تشجع هذه المؤسسات على ممارسة الديمقراطية الحقة في إدارة الكثير من مؤسسات المجتمع المدني، وذلك حتى تصبح نموذجاً ديموقراطياً يحتذى به. (دنيا الوطن، 2017).

إن منظمات المجتمع المدني –ومنها المؤسسات الأهلية المنظمة باختلاف مفهوم المجتمع التقليدي العام بمفهومة الكلاسيكي، والذي يشير إلى فكرة "المؤسسية" التي تَعتبر عنصراً أساسياً وهاماً جداً في مكونات أي أمة او دولة من الدول– لتشمل مجمل مكونات الحياة الحضارية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتمثل بدورها الاستنهاضي الداعم في تعزيز الحقوق المحلية والدولية والارتقاء بشخصية الفرد عن طريق نشر المعرفة والوعي وثقافة الديمقراطية، وتوجيه الجهود الفردية والجماعية للمزيد من التمكين لإحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي (الدواوسة، 2017).

وتشير العديد من الدراسات إلى أن النساء الفلسطينيات يشكلن أكثر من نصف المجتمع، ولفترة طويلة قامت النساء بدور رئيسي في عملية التنمية ومقاومة الاحتلال، فكان للمرأة الفلسطينية مساهمات كثير في مجالات الحياة جنبا إلى جنب مع الرجل حيث تحملت معه مختلف ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد تنوعت مهام المرأة الفلسطينية في مجالات الحياة كافة. (سناقرة،2016).

وبروز دور المرأة في المؤسسات الأهلية في أروقة المؤتمرات والمحافل الدولية، وأكدت أن المرأة تمتلك إمكانات، وقدرات وطاقات كبيرة مثل الرجل في عملية التنمية، وبالتالي من الصعب الحديث عن التنمية الشاملة إذا حرمت المرأة من استغلال طاقاتها في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (الصياد، 2013).

ورغم أن منظمات المجتمع المحلي ومنها النسائية تنتشر في جميع المناطق الفلسطينية إلا أن النساء المقدسيات يعانين من وضع خاص، كون القدس تقبع تحت الاحتلال وسيطرة البلدية الاسرائيلية على جميع المؤسسات، وإغلاق أعداد كبيرة منها خاصة بعد إنشاء جدار الفصل العنصري، وانتقال معظم المؤسسات إلى مناطق السلطة بسبب قوانين البلدية الاسرائيلية المجحفة بحق المقدسيين، وصعوبة وصول النساء المقدسيات إلى المنظمات النسوية بسبب الجدار الفاصل، إضافة إلى إغلاق العديد من المؤسسات من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية، وذلك من خلال استخدامها لعدة حجج مثل مخالفة القانون الاسرائيلي وعدم الحصول على ترخيص... إلخ

إلا أن تمكين المرأة يواجه بعض التحديات، وأهمها البيئة الغير ملائمة للتمكين، وتتمثل هذه البيئة بالتجمعات المهمشة والفقيرة، وبعض القيم والتقاليد والتوجهات الثقافية، وبعض الأفكار الأيدولوجية المتمثلة في تفسيرات معينة للدين، والتي تعيق اتخاذ القرارات المصيرية.

إن المنظمات الأهلية والنسوية المقدسية عملت جاهدة بالمساهمة بدور كبير في تفعيل وتمكين دور المرأة المقدسية، عبر تقديم البرامج التي تساعدها في تمكين نفسها في كافة المجالات سواء اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً أو ثقافياً...الخ، ويوجد عدد لا باس به من البرامج التي تقدمها هذه المنظمات للمرأة المقدسية مثل: دوارت التمكين التدريبية (والبرامج والورش الإرشادية)، سواء المتعلقة ببناء القدرات، أو تعزيز المهارات وخلق المساهمة الميدانية الفاعلة في المجتمع المقدسي (الصياد، 2013).

ورغم تنوع وعدد البرامج المقدمة عن تطلعات واحتياجات المرأة المقدسية، إلا أن ما تعانيه المنظمات المقدسية والفلسطينية بشكل عام ومن ضمنها المنظمات النسوية: غياب التنسيق فيما بين منظمات المجتمع المحلي لكل فئة مثل (المؤسسات الأهلية والنسوية)، وهذا الأمر خلق العديد من المشاكل وطرح العديد من التساؤلات مثل مدى فاعلية هذه البرامج، ومدى تأثيرها وتقديمها لتمكين المرأة المقدسية بكافة جوانبه (الصياد، 2013).

وقد أوصت بعض الدراسات بضرورة تفعيل دور المؤسسات الأهلية، ومؤسسات المجتمع المدني، للاهتمام بالمرأة كإحدى المؤشرات التخطيطية التي تساعد على تنمية وعي المرأة بأدوارها في المجتمع، وكذلك توصلت الدراسات إلى أن من أهم المشكلات المرتبطة بأدوار المجتمع بالنسبة لدورها كامرأة فاعلة هو عدم اهتمام الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية بالتنمية والتمكين للمرأة (سالم، 2004)، وأن الأجهزة الإدارية اللامركزية والمنظمات غير الحكومية وقادة المجتمع المدني هم أفضل من يضع وينفذ برامج ترمي إلى زيادة المشاركة وتقوية القدرات وتخفيض الفقر (تقرير التنمية البشرية، 2005، ص25)، وكذلك نجد أن الجمعيات الأهلية تلعب دوراً هاماً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وأخلاقياً، فهي المدخل غير التقليدي لتحقيق الاستقرار على جميع الأصعدة، وتحقيق توازن السوق، وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للفئات المختلفة المحتاجة اليها، وخاصة المرأة التي عانت طويلاً من تهميش دورها وعدم حصولها على حقوقها (محسن، 2004، ص1187)، كما أجمعت معظم الاتجاهات الحديثة على ضرورة الاهتمام بتوجيه البحوث لأوضاع المرأة ومشكلاتها، وكيفية مواجهة تلك المشكلات وتحسين حياة المرأة كهدف رئيس، وسن التشريعات التي تساهم من تمكينها وإعطائها الفرص المتساوية (نجم، 2013).

وما تسعى الدراسة اليه هو الكشف عن تأثير هذه الشبكة من العلاقات على قدرة المرأة من الاستفادة من فرص التمكين، والتحديات التي تواجه المرأة في حال سعيها إلى تمكين ذاتها.

ومن هنا تولد الشعور بأهمية إجراء الدراسة الحالية كمحاولة لدراسة تقييمية لبرامج منظمات المجتمع المحلي التنموية في تمكين المرأة في القدس الشرقية، وتتوجه الباحثة بجزيل الشكر والعرفان لعمادة شؤون الدراسات العليا بجامعة القدس المفتوحة التي أتاحت الفرصة للباحثة لإجراء هذه الدراسة.

2.1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تعاني المرأة الفلسطينية بشكل عام العديد من المشاكل والمعيقات، سواء على الصعيد الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي أو الاقتصادي.... الخ. ففي بعض المجالات تغدو المرأة أكثر الفئات المحرومة من الخبرات الفنية والإدارية، والأقل فرصة في الاستفادة من الدورات والتدريب وغيرها من الجوانب، ونرى أن للمرأة المقدسية دوراً هاماً في ثبات المواطن المقدسي على أرضه، كما أن المرأة تتحمل أعباء واسعةً فتجمع بين الأعباء الأسرية وأعباء تربية النشء الجديد، ليكونوا عصب الحياة في القدس، وتقوم المرأة المقدسية بمهام المعيل لكثير من العائلات، وتساهم بشكل كبير في الاقتصاد المقدسي الفلسطيني. كما وتستطيع المرأة المقدسية عمل الكثير من أجل دعم مدينة القدس، كدورها في التنشئة الاجتماعية ودور الجمعيات النسوية في الحفاظ على هويتها، والارتقاء بدور المرأة في المجتمع، ومراعاة احتياجاتها في الخطط التنموية والاقتصادية، من أجل تعزيز صمود المرأة المقدسية في القدس، وذلك من خلال تشجيعهم وتمكينهم اقتصادياً ومادياً، وتمويل وتقديم التسهيلات للبدء في مشاريعهم الريادية التمكينية التنموية (مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023).

بلغت نسبة مشاركة النساء المقدسيات في العمل في العام 2016م حوالي 22%، ما بين العمر (25-64) عاما، وتعتبر نسبة متدنية جداً، ويتركز عمل غالبية النساء في قطاعي: التعليم (49.1) %، والصحة والرفاه والخدمات الاجتماعية (23.8) % (مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، 2018).

وفي ظل السياسات والإجراءات الإسرائيلية تجاه القدس، وفصلها عن الضفة الغربية، تضاعفت المعاناة التي يعانيها المقدسيين، حيث وصلت معدلات الفقر إلى 83% وهي نسبة مرتفعة جداً، تضع العائلات المقدسية في أوضاع اقتصادية صعبة جداً، تتطلب العمل على تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً (تقرير للتامين الوطني الإسرائيلي، 2018).

ومن الجوانب الأخرى التي تعاني منها المرأة والتي تؤثر بشكل كبير على تمكينها في كافة الجوانب: المعيقات والعراقيل التي تنتهجها سلطات الاحتلال، والقيود التي تفرض على مشاركة المرأة في القوى العاملة في القدس الشرقية.

تبذل منظمات المجتمع المدني جهوداً حثيثة، سواء كانت أهلية أو من خلال لجان أو مؤسسات تعاونية، في تمكين المرأة وتعزيز دورها في المجتمع، في عدة مجالات، ولعل الدور الذي لعبته منظمات

المجتمع في فلسطين كان بارزاً خلال العقود الماضية، حيث ساهمت في النهوض بواقع المرأة الفلسطينية، خاصة في فترة الأزمات والحروب، إضافة إلى تغيير العادات والتقاليد السائدة مثل: الزواج المبكر والطلاق والعنف ضد المرأة...الخ، كذلك الحد من مشكلة البطالة لدى النساء، وتعزيز فرصها في الحصول على العمل والمساهمة في دخل الأسرة، وفي كثير من الأحيان تعتبر المرأة المعيل الرئيس للأسرة، لاسيما أنه منذ عدة عقود كانت غالبية النساء يمنعن من العمل في الأعمال خارج نطاق البيت والأسرة، بسبب العادات والتقاليد المجتمعية السائدة (الصياد، 2013).

ويتناول موضوع الدراسة دور منظمات المجتمع المدني الفاعلة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية أكاديمياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وتنموياً، ابتداء من واقع هذه المنظمات ودورها في تمكين المرأة، ومدى اهتمام هذه المنظمات بالنساء، خاصة بعد إنشاء الجدار العازل الذي أدى إلى إغلاق العديد من المنظمات الأهلية، وانتقالها إلى أماكن السلطة الوطنية الفلسطينية لصعوبة الوصول إليها من قبل المنتفعات خارج جدار الفصل، حيث أن لهذه المنظمات دور كبير في تمكين المرأة المقدسية سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً...الخ، حيث يقدر عدد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية بنحو 4616 منظمة، بواقع 42% في الضفة، و31% بالقطاع، و14% خارج فلسطين، و11% في القدس، و2% في الأراضي المحتلة العام 1948، وتصنف حوالي 60% على أنها منظمات "قاعدية" أو "مساندة ذاتية" (سكر وجرادات، 2020).

لذلك ستحاول هذه الدراسة البحث في دور هذه المنظمات، وتقديم مقترح وتوصيات لتطوير آلية عمل تكاملية لهذه المنظمات، في سبيل تقديم خدمات أفضل من أجل تعزيز تمكين المرأة في منطقة القدس.

وبناء على ما تقدم، تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل **الرئيس الآتي: ما دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية؟**

وبناءً عليه، ستجيب هذه الدراسة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

التساؤل الاول: ما درجة إشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية في إعداد الخطط الاستراتيجية للتمكين؟

التساؤل الثاني: ما مستوى السياسات والإجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية؟

التساؤل الثالث: ما درجة ملاءمة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لاحتياجات تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية؟

أ. ما مستوى التمكين الأكاديمي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية؟

ب. ما مستوى التمكين الاقتصادي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية؟

ج. ما مستوى التمكين الاجتماعي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية؟

التساؤل الرابع: ما مستوى فاعلية التدريب المقدّم من منظمات المجتمع المدني للمرأة المقدسية في القدس الشرقية؟

التساؤل الخامس: ما الاقتراحات لتسهيل الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية؟

3.1 فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة لاختبار الفرضيات الصفرية الآتية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) لمتوسط إجابات المبحوثين حول دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية التالية: (الفئة العمرية، الحالة الاجتماعية، الدرجة العلمية، الحالة الوظيفية).

2. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 05.0$) لاستراتيجية التمكين (البرامج، التدريب والتأهيل، المشاركة في التخطيط، السياسات والاجراءات) في تحقيق التمكين الأكاديمي للمرأة المقدسية.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 05.0$) لاستراتيجية التمكين (البرامج، التدريب والتأهيل، المشاركة في التخطيط، السياسات والاجراءات) في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المقدسية.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 05.0$) لاستراتيجية التمكين (البرامج، التدريب والتأهيل، المشاركة في التخطيط، السياسات والاجراءات) في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المقدسية.

4.1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف الى درجة إشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية في إعداد الخطط الاستراتيجية للتمكين.

2- كشف مستوى السياسات والإجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية.

3- التعرف الى درجة ملاءمة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لاحتياجات تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية.

أ. التعرف الى مستوى التمكين الأكاديمي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية.

ب. التعرف الى مستوى التمكين الاقتصادي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية.

ج. التعرف الى مستوى التمكين الاجتماعي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية.

4- التعرف الى مستوى فاعلية التدريب المقدّم من منظمات المجتمع المدني للمرأة المقدسية في القدس الشرقية.

4- كشف الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية.

5.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية على النحو الآتي:

4.5.1 الأهمية النظرية:

تكمن أهمية الدراسة من الناحية النظرية كونها تسلط الضوء على موضوع ذي أهمية وهو دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية، كما ستسهم هذه الدراسة في الكشف عن مدى نجاح تعزيز دور هذه المنظمات المجتمعية الفاعلة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية وفقاً لاحتياجاتها، وملائمتها مع الجوانب الأكاديمية، والاجتماعية، والاقتصادية، في بيئة المجتمع المقدسي.

2.5.1 الأهمية التطبيقية:

أما من الناحية التطبيقية، فإن أهمية الدراسة الحالية تتمثل في الآتي: إيجاد الطرق الداعمة لتطوير وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني الفاعلة، بتوجيهها نحو تعديل خططها البرامجية المقدمة للمرأة المقدسية، وفقاً لاحتياجاتها التي تساعدها في تمكين نفسها بصورة فعالة. وإيجاد الحلول والآفاق لتطوير السياسات والممارسات، والتدخلات الواجب اتباعها لتمكين المرأة بشكل فاعل أكاديمياً واجتماعياً واقتصادياً في القدس الشرقية، بهدف تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات والتي قد تفيد صناع القرار، سواء المسؤولين في منظمات المجتمع المدني عن برامج التمكين أم المستفيدين من برامج التمكين.

6.1 حدود الدراسة ومحدداتها

تتمثل حدود الدراسة الحالية في الآتي:

1.6.1 الحدود البشرية: ستطبق هذه الدراسة على النساء المقدسيات التي كانت لهن مسيرة حياة في تمكين أنفسهن في القدس الشرقية – فلسطين.

2.6.1 الحدود المكانية: يقتصر تطبيق الدراسة على المجتمع المدني في القدس الشرقية) القابعة تحت الاحتلال الاسرائيلي) – فلسطين.

3.6.1 الحدود الزمانية: ستطبق هذه الدراسة في العام الجامعي 2020م – 2021م.

4.6.1 الحدود المفاهيمية: ستقتصر الدراسة على الحدود المفاهيمية والمصطلحات الواردة في الدراسة.

5.6.1 الحدود الإجرائية: سيستخدم في هذه الدراسة مقياس ليكرت الخماسي، وستقتصر على الأدوات المستخدمة لجمع البيانات، ودرجة صدقها وثباتها (بطريقة كرونباخ الفا) على عينة الدراسة وخصائصها، والمعالجات الإحصائية المناسبة.

7.1 التعريفات الإجرائية للمصطلحات

1. المجتمع المدني:

هو ذلك المجتمع الذي يتكون من المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، في إستقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في عملية صنع القرار، مثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغرض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في إتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لإتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها لأغراض إجتماعية للإسهام في العمل الإجتماعي لتحقيق التنمية، أهمها تحقيق التنمية البشرية. (عدوان، 2013).

يعرف المجتمع المدني أيضاً بأنه: ساحة تدور فيها التفاعلات الاجتماعية العامة التي لا تتعلق مباشرة بالربح، ولا بالصراع على السلطة السياسية، أو السيطرة على السلطة التنفيذية، وهو ما يعني أن

المجتمع المدني ينشط ويتطور طبقاً لمناطق وديناميكية تختلف جذرياً عن تلك التي تتحكم في السوق، أو تلك التي تتعلق مباشرة بالسلطة السياسية.

ويعرف "سالمي" المجتمع بانه مجتمع تداولي مفتوح للممارسة الاجتماعية الاختيارية من خلال المنظمات المكونة للحياة الاجتماعية، بمعنى أنه يتيح لهم ممارسة حقهم في مناقشة القضايا العامة، أو القرارات التي تمس مصالحهم وتتعلق بمصائرهم، مستقل بمعنى أنه ينبني ويتشكل بمعزل عن السلطات السياسية أو الاقتصادية أو المجتمعية (سالمي، 2010).

وتعرف الباحثة المجتمع المدني إجرائياً بأنه: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأكاديمية التي تعمل بمهنية لمنفعة أعضائها ومنتسبيها والمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، من أجل تحقيق الغايات والأهداف لأفراد المجتمع المدني، والإسهام في العمل لتحقيق التنمية المستدامة.

2. منظمات المجتمع المدني:

يطلق مفهوم المجتمع المدني على هذه المنظمات التطوعية غير الإجبارية وغير الربحية، والتي تلعب دوراً مهماً بين العائلة والمواطن من جهة، والدولة من جهة أخرى، لتحقيق مصالح المجتمع في كافة النواحي والمجالات والظروف. كما يطلق على هذه المنظمات (منظمات المجتمع المدني) السلطة الخامسة لاضطلاعها بالدور الرقابي المهم والنزيه (عدوان، 2013).

وتعرف الباحثة منظمات المجتمع المدني إجرائياً بأنها: المنظمات التي تقوم بتقديم خدماتها ونشاطاتها مجاناً لأفراد المجتمع المدني، حيث تعمل بشكل منفصل عن تبعيتها لسلطة الدولة، إذ أنها تمثل جزءاً من بنية المجتمع الثقافي والسياسي والاجتماعي، والصحي، والاقتصادي، الخ، وتعمل من أجل تحقيق مصالح المجتمع في كافة النواحي والمجالات والظروف.

3. التمكين:

مجموعة من العمليات المهنية المخططة والمقصودة التي تستهدف تنمية القدرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية، لمجموعة من النساء المهمشات في المجتمع، بحيث يصبحن أكثر قدرة على إشباع احتياجاتهن وحل مشكلاتهن المجتمعية (نجلاء آل عوض، 2014).

4. تمكين المرأة:

إعطاء مزيد من القوة للمرأة، والمقصود بالقوة هنا المستوى العالي من التحكم، بحيث تتمكن المرأة من التعريف والابتكار والتعبير عن رأيها، وقدرتها على تحديد الاختيارات الاجتماعية، والمشاركة في كل المستويات، والتأثير في قرارات المجتمع، بحيث تكون مشاركتها ذات قيمة ونفع، كما أن تمكين المرأة يمثل العملية التي يتم من خلالها إعداد المرأة لتصبح فرداً واعياً ومدركاً لما يدور حولها، وابراز علامات القوة في حياتها، مما يكسبها الثقة بالنفس، ويمكّنها من مواجهة جميع أشكال عدم المساواة بينها وبين الرجل (القاطرجي، 2017، ص249).

وتعرف الباحثة التمكين بأنه: إكساب المرأة القدرة والقوة الكافية لتحسين فرصها، وتعديل ظروفها، وتمكينها من الاعتماد على نفسها وإدارة شؤون حياتها، والتغلب على العوائق التي تواجهها، وقدرتها على الاستقلال في تحديد خياراتها، واتخاذ القرارات الهامة والمصيرية، والتحكم في حياتها من خلال إحداث تغييرات مجتمعية، ومنح مساواة في فرص التعليم والتدريب والعمل والمشاركة المجتمعية.

5. المرأة المقدسية:

نحن سكّان نحمل "إقامة" في "فندق" أقل من نجمة واحدة، ولكننا ندفع تكاليف فندق بخمس نجوم، فلسنا مواطنين، ولا نحمل إلا وثائق سفر "إسرائيلية"، طُبعت على صفحة من صفحاتها الإقامة، وعلينا أن نجددها كلّما أثبتنا أننا ما زلنا في القدس، وندفع الضرائب لحكومة الاحتلال.

في القدس نساء متفرغات لإثبات إقامتهن وإقامة أولادهن وبناتهن حتى لا يخسرن الهوية الزرقاء (الإقامة)، لأننا إن خسرناها لا تملك السلطة الوطنية الفلسطينية حتى أن تعطينا هوية فلسطينية، وبالتالي نصبح بلا جنسية، وبلا عنوان ونفقد حتى حرية الحركة.

في القدس نساء يسكن في بيوت مع أسر ممتدة في قرن انتهى فيه زمن الأسر الممتدة، فلم تعد هناك أرض زراعية تجمع الأسرة، بل منزل ضيق يجمع العائلات، لأنها لا تقوى على بناء أو شراء أو استئجار منزل آخر لأبنائها المتزوجين، فإجراءات استخراج تصاريح البناء للفلسطينيين مكلفة، وفي معظم الأحيان غير ممكنة، كما تصادر الأرض بشكل يومي، ويحل المستوطنون مكان السكان الأصليين.

في الأسر الممتدة تعيش النساء المقدسيات غريبات في منازلهن، يحافظن على لباسهن المتكامل طيلة النهار لأنهن يعشن مع إخوة الزوج ووالده وأولادهم وغيرهم، فتفقد هنا النساء الخصوصية، أو يرضين ببيت لا تتوفر فيه أدنى مقومات العيش (الجزيرة نت، aljazeera.net).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

يعرف المجتمع المدني بأنه: مرآة المجتمع التي تحمل آماله، وتحمل أمراضه، والذي يتكون من سلسلة مترابطة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كانت الأديان السماوية سباقة في الدعوة إلى العمل الخيري بجميع أشكاله، أما على المستوى الوضعي فقد نشأ مفهوم المجتمع المدني أول مرة في الفكر اليوناني، حيث أشار أليه أرسطو باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين"، أي أنه لم يميز بين الدولة والمجتمع المدني.

تطور هذا المفهوم في القرن الثامن عشر، حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع، وبدأت حركة الجمعيات بالتبلور كنسق يملك الأحقية للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي. وفي نهاية القرن ذاته تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني، الذي يجب أن يدير أموره الذاتية بنفسه، وألا يترك للحكومة إلا القليل. وفي القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني، حيث اعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي، وفي القرن العشرين طرح المفكر الإيطالي جرامشي مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد، فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي، بل ساحة للتنافس الأيدولوجي منطلقاً من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيدولوجية، وقد اهتمت المجتمعات المعاصرة بعمل منظمات المجتمع المدني، حيث تم طرحه على المستوى الدولي تحت عنوان برنامج الأمم المتحدة التطوعي في عام 1967م، وتطورت العملية التطوعية وتجذرت حتى أصبحت معياراً ومؤشراً قوياً للتنمية والتقدم.

تعتبر القوى والأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية، التي تصنف حسب طبيعتها إلى جمعيات خيرية وتعاونية، ومنظمات جماهيرية، ومؤسسات ومنظمات تنموية، ومراكز ومؤسسات بحث وإعلام، وحقوق إنسان وهيئات الدفاع عن حقوق ومصالح مختلفة من المكونات الرئيسة التي تنضم تحت مفهوم المجتمع المدني، والمقصود أن نطاق المجتمع المدني ينحصر في المؤسسات والمنظمات غير

الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، ومن ثم فهو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر (عدوان، 2013).

أولاً: الإطار النظري

في المشهد الفلسطيني نشأت مؤسسات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية وتطورت في ظل غياب السلطة اليومية الشرعية نتيجة الاحتلال، إذ تطورت المؤسسات لتقوم بمهام ومسؤوليات هي صلب اختصاص السلطة، وليست مكملة لها كما هو الحال في دول العالم المستقلة، وفي فلسطين اجتمعت الأسباب السابقة قاطبة بحكم ظروفها السياسية وممارسة الاحتلال لتذويب دور المرأة بالمجتمع، حيث أصبحت المرأة المقدسية هي المسؤولة عن الكثير من الأعباء التي قد ترهق صمودها، ويعد التمكين الأكاديمي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة المقدسية من أهم مداخل انخراط المرأة في سوق العمل، ومشاركتها الرجل في تحمل العبء الاقتصادي، ومن هنا تأتي أهمية التمكين الاقتصادي في فلسطين للمرأة كمحرك للتنمية، ففي ظل التحديات المتمثلة بالاحتلال، فإن مشاركة المرأة يعد أكثر ضرورة وإلحاحاً، ففي كثير من الحالات تسند الأعباء الاقتصادية إلى المرأة، إضافة إلى مهامها التربوية والاجتماعية، ولما كانت الدولة ومؤسساتها الرسمية لا تستطيع بمفردها تحمل مسؤولية النهوض بالمرأة وتحسين أوضاعها، كان من الضروري أن تساعد الدولة في ذلك المؤسسات والمنظمات غير الحكومية.

(شبير، والمفتي، 2017).

حيث اتجهت تلك المنظمات غير الحكومية حديثاً إلى تبني مفهوم تمكين المرأة كإحدى الاستراتيجيات التي ترتكز على إعداد الفرد، وتنمية قدراته على التعليم الذاتي المستمر، وملاحقة المعارف المتجددة، واستيعابها، واكتساب المهارات المتقدمة، بالاعتماد على استراتيجية التمكين التي تستهدف تنمية المرأة اقتصادياً واجتماعياً، وذلك لكي تصبح أكثر اعتماداً على نفسها لمواجهة مشكلاته.

لأن مشاركة المرأة في التنمية وتمكينها يعد أحد المؤشرات التي يقاس بها تقدم الأمم ونهوضها، ومن المؤشرات الهامة في ترتيب الدول في أدلة التنمية البشرية المختلفة، حيث أكد تقرير التنمية الإنسانية

العربية لعام 2002م على أن: "التنمية الإنسانية في البلدان العربية تعاني من نواقص ثلاث هي: نقص الحرية، ونقص التمكين، ونقص المعرفة. بل إنها تعاني من نقص لافت للنظر في تمكين المرأة، وبالتالي أصبح تمكين المرأة أحد المهام الكبرى لبناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي، وتحرير طاقتها في إطار المساواة والعدل والإنصاف" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003 :24-26)، وبالتالي فإن المجتمع العربي أحوج ما يكون لتحقيق تمكين المرأة خاصة وأنه يعد مدخلاً هاماً من المداخل المستخدمة من قبل الدول المتقدمة لإدماج المرأة في التنمية (غانم، 2013).

ولقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً من قبل الإدارة السياسية ومنظمات المجتمع المدني بتفعيل دور المرأة في التنمية الشاملة، وبالاهتمام بوجود المرأة في برامج التنمية البشرية، والحرص على تمكينها من حقوقها، وتوعيتها بواجباتها ومسئولياتها (الجرواني،2007).

ودفاعنا في هذه الدراسة يستند إلى الحاجة الوطنية في تمكين المرأة الفلسطينية بشكل عام والمقدسية بشكل خاص، وهو ما يتطلب الإجماع على أهمية وحاجة المرأة للتمكين، من خلال دعم الكفاءات وتنمية القدرات للمشاركات والمستهدفات لتطوير أدواتهن في تنمية أنفسهن والمجتمع، ومساندة ودعم قضايا المرأة ومشكلاتها من كافة النواحي المتعلقة بالقانون، وباستخدام كافة الآليات والإعلانات والمواثيق الدولية، في ظل واقع الخصوصية للقدس الشرقية القابعة تحت الاحتلال، والعادات والتقاليد التي تضعف فرص المجتمع- وهو يسعى للتقدم والرقى- من الاستفادة من دور المرأة ، وهذا يتطلب منا مراجعة الهيكليات الاجتماعية المؤسسية المختلفة التي تعيق التنمية والتمكين بشكل عام، وتمكين المرأة بشكل خاص. فالكشف عن مكامن الخلل الذي يعيق تنميتها وتمكينها من أجل تعزيز فرص المساواة، واعتماد إجراءات خاصة لدعمها من الناحية الأكاديمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتركيز على مطلب تمثيل المرأة في البرلمان كاستحقاق وطني.

ظهور وتطور المجتمع المدني:

ظهر مفهوم المجتمع المدني في بدايته داخل المجتمعات الغربية فهو مفهوم قديم جداً خضع لصيرورة تطور تاريخي داخل المجتمعات الأوروبية، كانت ذات تعبيرات واستخدامات ليس لها مضمون موحد وتعني في كل مرة شيئا مختلفاً، لأنها تأتي في سياق متغير بنيوياً وتاريخياً.

حيث اعتبر الباحث مايكل إدواردز "...أن المجتمع المدني يمكن أن يكون الفكرة العظيمة في القرن الحادي والعشرين، فقد لاقت هذه الفكرة دعماً كبيراً من طيف واسع من الأوساط السياسية في أنحاء كثيرة ومختلفة من العالم، كما أيدها مفكرون وناشطون وصناع سياسات وممارسوها على حد سواء، فبالنسبة إلى بعض العاملين في إدارة الرئيس جورج بوش الأب، على سبيل المثال، برر غزو العراق في جزء منه على أنه محاولة لبناء المجتمع المدني "في الشرق الأوسط ليكون قوة موازية للتطرف. في المقابل وعبر الأطلسي، سعت "موسكو" من خلال سياستها إلى وضع المجتمع المدني في قلب استراتيجيتها الجديدة لاستعادة موقعها، عن طريق تطوير البنية الأساسية للمنظمات غير الحكومية المدعومة رسمياً، بهدف زعزعة الحكومات الموالية للغرب، واستعادة تأثيرها في أماكن مثل أوكرانيا، وهما موقفان يظهران بجلاء مدى غموض فكرة المجتمع المدني ذاتها، أو على الأقل توظيف بعض السياسيين لهذه الفكرة خدمة لأغراضهم الخاصة (ادواردز، 2015).

منظمات المجتمع المدني، وعناصر تكوين هذا المجتمع

أولا: مفهوم منظمات المجتمع المدني:

مع تنامي منظمات المجتمع المدني، وتزايد عددها خلال السنوات الأخيرة، برز في أدبيات التنمية عدد كبير من التعريفات لمفهوم المجتمع المدني، وبصرف النظر عن الاختلافات بين هذه التعريفات، هنالك توافق عام حول عدد من السمات ومكونات هذا المفهوم، وهي: أن منظمات المجتمع المدني هي مجموعة من المنظمات التطوعية التعاونية، هذه المنظمات تشغل المجال العام بين الأسرة والسوق والدولة، وهي لا تسعى لتحقيق الربح، كما أنها تسعى لتحقيق منفعة جماعية للمجتمع ككل أو لبعض الفئات المهمشة، كما تمثل في بعض الحالات مصالح أصحاب مهنة معينة، وتدافع عن المهنة التي

ينتمون إليها، كما لديها بعداً قيمياً يتمثل في الإدارة السليمة للاختلافات، وهو ما يعبر عنه بمصطلح "الثقافة المدنية" (عدوان، 2013).

ووفقا لما جاء في، (سقف الحيط، 2005)، (ملاوي، 2008)، (الصوراني، 2010)، (الصوفي، 2003)، (Huque, 2011)، (Elbayar, 2005)،

فقد نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني بوصفه "مجموعة سياسية تخضع لقوانين"، وكأن الدولة والمجتمع المدني مفهوم واحد، إلا أن هذا المفهوم أخذ منحى آخر، فانطلقت الجمعيات للوقوف أمام مخاطر الاستبداد السياسي، حيث لوحظ، في مطلع القرن الثامن عشر، التباين بين مفهومي الدولة والمجتمع، وانحصر نطاق منظمات المجتمع المدني في المنظمات غير الحكومية التي أساس نشطاء العمل المساند أو التطوعي، فهي منظمات مستقلة بشكل واضح عن الإشراف المباشر من قبل الدولة، ووفقاً لهذا المفهوم، يندرج تحت مسمى منظمات المجتمع المدني جميع المنظمات المساندة والتطوعية، غير الهادفة إلى الربح، **ومن أهم هذه المنظمات المجتمعية:** الغرف التجارية والصناعية، النوادي الرياضية، جمعيات حماية المستهلكين، النقابات المهنية والعمالية، جمعيات حقوق المرأة، وما على شاكلتها من منظمات. ولم يتفق الباحثون والكتّاب العرب على مفهوم أو مصطلح واحد يطلقونه على منظمات المجتمع المدني، فمنهم من أطلق عليها "المنظمات الأهلية" أو "المنظمات غير الحكومية" أو "المنظمات غير الهادفة للربح" أو منظمات العمل التطوعي". وأيضاً، اختلفت المسميات في بلاد الغرب، فمثلاً: يطلق عليها في ألمانيا "الجمعيات والاتحادات"، وفي بريطانيا"الجمعيات الخيرية العامة"، في حين يسميها اليابانيون "منظمات المصلحة العامة."

وهناك الكثير من العوامل التي أسهمت في تزايد أعداد منظمات المجتمع المدني، وتطور نشاطاتها في البلاد العربية؛ ويتفق الباحث مع (قرزيز ويحياوي، 2008) **على أن أهم هذه العوامل هي:**

1. دور العولمة في إنشاء الجمعيات والمنظمات الغير حكومية في ظل التنافسية والتطور التكنولوجي والتحول الرقمي، وقد أصبح لزاماً تخلي الدولة عن جزء كبير من الدور المحوري الذي كانت تشغله اجتماعياً، واقتصادياً، وتعليمياً، وصحياً، ما ولّد ضغوطاً من المؤسسات المالية الدولية، وارتفعت الديون

الخارجية، ما أجبر الدولة على التراجع في إنفاقها العام على الخدمات الاجتماعية، وبرامج الرفاهية الاجتماعية.

ب. التحولات الديمغرافية والاجتماعية التي شهدتها البلدان العربية، فتزايد عدد السكان يتطلب احتياجات ومتطلبات جديدة، وأيضاً، فالنمو الحضري يفترض تنمية اقتصادية تلبي التنوع في الحاجات والرغبات، وكذلك؛ دخول المرأة العربية معترك الحياة أفرز رؤى جديدة، وتطلعات لا بدّ من التحرك للوصول إليها.

ج. الدور الإعلامي لمنظمة الأمم المتحدة، والتي طالما أكّدت على ضرورة مشاركة المنظمات المجتمعية في صنع السياسات وصياغة خطط التنمية المستقبلية، ما فعل دور المؤسسات المالية الدولية من أجل تطبيق برامج التنمية المستدامة، (SDGs) 2030. (المؤتمر العلمي الدولي، 2017).

ثانياً: مفهوم العمل المجتمعي:

لقد اتضح مما سبق من خلال بعض التعريفات التي انصبت على مفهوم المجتمع المدني، أنه يشير بالأساس إلى ذلك العمل التطوعي والتعاوني الغير ربحي، الذي يقوم به الإنسان داخل مجتمعه، وغالباً ما يتم تحت مظلة أجهزة مستقلة عن السلطة والأسرة والأنشطة الاقتصادية الربحية، وقد أحدث إطار تنظيمي محكم لهذا الغرض له آلياته التنظيمية والتواصلية، وله قوانينه الإدارية والأدبية والمالية، وعادة ما يطلق عليه اسم "الجمعية". ويقابل هذه العبارة في اللغات الأوربية الحديثة مفردات _ Society_ Association Stichting كما أن لفظ "المنظمة"، و التي يقابلها "Organisation"، "لا تختلف كثيرا عن الجمعية إلا من حيث عدد الأعضاء، الذي غالباً ما يكون أكثر من أعضاء الجمعية، ثم من حيث أن المنظمة لها، كيانها المستقل عن الأفراد المكونين لها، في حين يمكن للجمعية أن تقتصر على أفكار وأنشطة ومساهمات الأعضاء المشكلين لها، غير أنه على صعيد الأداء الوظيفي لكلا الكيانين، أي الجمعية والمنظمة داخل المجتمع، يبدو أنه ليس ثمة اختلاف كبير إلى درجة أنه لا يمكن التفرقة بينهما، الا من قبل أصحاب الاختصاص من القانونين والباحثين الإعلاميين. كما تجدر الإشارة إلى أن الجمعية بمثابة النواة الأصلية لغيرها من التنظيمات الجمعوية الكبرى، كالاتحادات والفدراليات

والتنسيقيات وغيرها، بالإضافة إلى تعدد أنواع الجمعيات التي تنشط داخل المجتمع المدني على الصعيدين المحلي والوطني والإقليمي والدولي (مجلة الدراسات الإفريقية، 2019).

والآتي لأهم عناصر تكوين المجتمع المدني وفقا لما جاء في (أبو عدوان، 2013)، (عثمان، وعرفان، 2012)، (قرزيز ويحياوي، 2008)، (عبد الواحد، 2005):

أ. المشاركة الطوعية الحرة، والتي هي بالأساس ما يميز المجتمع المدني عن غيره من التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة.

ب. فكرة المؤسسية (البناء التنظيمي المرن)، والذي يرتبط بقيم الأعضاء لتنظيم مشاركاتهم الطوعية؛ بمعنى أن المجتمع المدني منظم، ما يؤكد اختلافه عن المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي.

ج. الاستقلالية التي تدعم القدرات الذاتية لمنظمات المجتمع المدني في أن تحكم نفسها بنفسها، فوصول الغاية التي يسعى إليها المجتمع المدني يكون بشكل مستقل عن السلطة أو هيمنة الدولة.

د. الارتباط بالسياق الحضاري الثقافي والاجتماعي المحلي، والنظر إلى مفهوم المجتمع المدني بوصفه جزءاً من منظومة مفاهيمية أوسع تشتمل على مفاهيم، مثل: الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية الدستورية، إلخ. (المؤتمر العلمي الدولي، 2017).

من هذا المنطلق يستفاد أن أهم محرك للمجتمع المدني هو العمل الجمعوي الذي يتم بكيفية مقننة من خلال أجهزة منظمة، تشتغل وفق قوانين الدولة التي توجد فيها، وهي لا تختلف على المستوى النظري والتشريعي عما هو معمول به على الصعيد العالمي، وتعتبر الجمعية أهم جهاز تنظيمي مقنن، يستطيع الإنسان المعاصر أن يخدم بواسطته مختلف قضايا مجتمعه المدني، الثقافية والبيئية الاجتماعية والتنموية والثقافية الاقتصادية والسياسية وما إلى ذلك.

التطور الزمني لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني:

عند التعمق بالتطور التاريخي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، فإن المنظمات الشعبية الفلسطينية تعد من أقدم مؤسسات المجتمع المدني العربية، ومع تعدد المراحل التي عصفت بالقضية الفلسطينية من الاستعمار البريطاني وما تبعه من احتلال اسرائيلي الذي تخلل هذا الاحتلال انتهاك لحقوق الإنسان تمثلت في المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية إضافة لعمليات التهجير الجماعي التي تمثلت في نكبة عام 1948 ونكسة عام 1967 وخروج منظمة التحرير من لبنان عام 1982، ومن ثم أحداث الانتفاضة الأولى عام 1987، وما تلاها من مستجدات كإنشاء السلطة الفلسطينية عام 1993 وانتهاء بانتفاضة الأقصى التي اندلعت في أيلول من العام 2000، كل ذلك كان من شأنه أن يعجل بقيام منظمات شعبية تسعى للتخفيف من وطأة الاحتلال والحد من معاناة المواطنين وتعزيز صمودهم. لعب دافع الغيرة الوطنية في العشرينيات من القرن الماضي دورا هاما وواضحا في انتظام العديد من المواطنين في التجمعات الخيرية على اعتبار أنها البديل عن المؤسسات الحكومية للمحتل البعيدة عن خدمة الوطن والمواطن، حيث تشكلت العديد من المؤسسات في ثلاثينيات القرن الماضي التي اتخذت من النشاط الاجتماعي والثقافي غاية وستارا لأعمالها السياسية، وذلك في سبيل التحايل على سلطات الاحتلال. (فارس، 2015).

ضمن الخصوصية التي يتمتع بها المجتمع المدني الفلسطيني تظهر درجة كبيرة من التشابه والتقارب بين تطور المجتمع المدني الفلسطيني وتطور المجتمع المدني في المجتمعات الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، من حيث ترافق نمو المجتمع المدني مع نمو الدولة. ففي الواقع الفلسطيني لا الدولة ناجزة ولا المجتمع المدني ناجز، وكلاهما مرشح للتطور والنمو، وتأسيسا فعلاقتهما قائمة على التنافس والتكامل والاعتراف والإقصاء، فتجربة ظهور المجتمع المدني في الدول غير الغربية خصوصا في الدول التي تشكلت بعد انتهاء الحقبة الكولونية تميزت بظهور الدولة كمشروع ناجز ومتحقق من أعلى، بحيث لم تتشكل الدولة في علاقة مع المجتمع وإن كانت الدولة جاءت تحقيقاً لرغبة المجتمع ونزوعه وتوقه للحرية والتخلص من الاستعمار الخارجي (ابو سيف، 2005).

منظمات المجتمع المدني الفلسطينيّة في القدس الشرقية

تم إنشاء البنية التحتية لوجود مجتمع مدني في القدس الشرقية حتى قبل احتلال المدينة في عام 1967، عندما تم إنشاء مؤسسات تعليمية وخيرية ورفاهية وثقافية في المدينة الشرقية في العقود الاولى في القرن العشرين. على مر السنين، استفادت هذه المؤسسات من المملكة الاردنية الهاشمية والتمويل السخي للعديد من الدول العربية. في السنوات الاولى التي أعقبت احتلال القدس، استمرت المملكة الاردنية الهاشمية في الحصول على قدر كبري من الهيمنة في جميع الأمور المتعلقة بتمويل ودعم مؤسسات المجتمع المدني العاملة في الجزء الشرقي من المدينة، في ذلك الوقت اختارت المؤسسة الإسرائيلية الاحتلالية عدم دخول مجال النشاط المجتمعي، تاركة الساحة لدخول أطراف أخرى إلى جانب الأردن. وهكذا، أصبحت القدس الشرقية، خلال عقود قليلة، أحد مراكز النشاط الرئيسية للحركة الوطنية الفلسطينية، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. (معهد القدس لبحث السياسات، 2020).

ففي الآونة الأخيرة طالت ممارسات السلطات الاسرائيلية بحق الفلسطينيين/ات في القدس، سياسيات التضييق عليهم، في الحيزين الخاص والعام، حيث تطال هذه السياسات جميع الأجسام، التي تمثل المقدسيين/ات، ومنظمات المجتمع المدني كالمؤسسات والهيئات والجمعيات والأندية، وحتى التجارية وغيرها.

مرت منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية، بمرحلتين تاريخيتين أساسيتين، سبقتا مرحلة التضييقات، كانت الأولى قبل احتلال المدينة سنة 1967، حينها كانت تتبع للحكومة الأردنية، ويديرها مجلس أمانة القدس.

أما الثانية فكانت بعد احتلال القدس سنة 1967، حينها استبدل المجلس ب "بلدية اورشليم"، وأغلقت كافة المؤسسات في المدينة، من ضمنها، وعلى سبيل المثال، الغرفة التجارية، ومركز الدراسات العربية (مؤسسة بيت المشرق، في القدس جزء من هذا المركز)، ومن ثم أعيد افتتاح المركز في العام 1991 إبان الحديث عن اتفاقية اوسلو، وأغلق مرة ثانية سنة 2001، إثر اندلاع انتفاضة الأقصى.

وتسجل المؤسسات(الجمعيات) المقدسية، لدى مسجل الجمعيات، التابع لوزارة العدل الإسرائيلية، ومن يستطيع الحصول على تسجيل مسجل الجمعيات، يمكنه العمل في القدس، ومن دون ذلك لن يحصل على التراخيص اللازمة للعمل. وهذا يعني- وبالضرورة- أن الحكومة الإسرائيلية لا تمنح التراخيص لجميع المؤسسات، لا سيما تلك التي تقدم خدمات وطنية للمقدسيين/ات. ثمة آلية أخرى لتسجيل المؤسسات المقدسية، وهي التسجيل في وزارة الداخلية الفلسطينية، وذلك للتوسع في عمل المؤسسات، ليشمل عملها الضفة الغربية، ويصاحب ذلك سلسلة من الإجراءات، لتمنح المؤسسة الموافقة على التسجيل، أو عدم تسجيلها.

ويمكن القول إن جزءاً من منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية، هو امتداد لحركات شعبية تعاونية تطوعية، تحولت فيما بعد إلى مؤسسات (الصالحي، 2021).

مصادر الدعم والتمويل للمجتمع المدني في القدس الشرقية

شكل (1-1) توزيع المصادر الرئيسية لدعم وتمويل المؤسسات

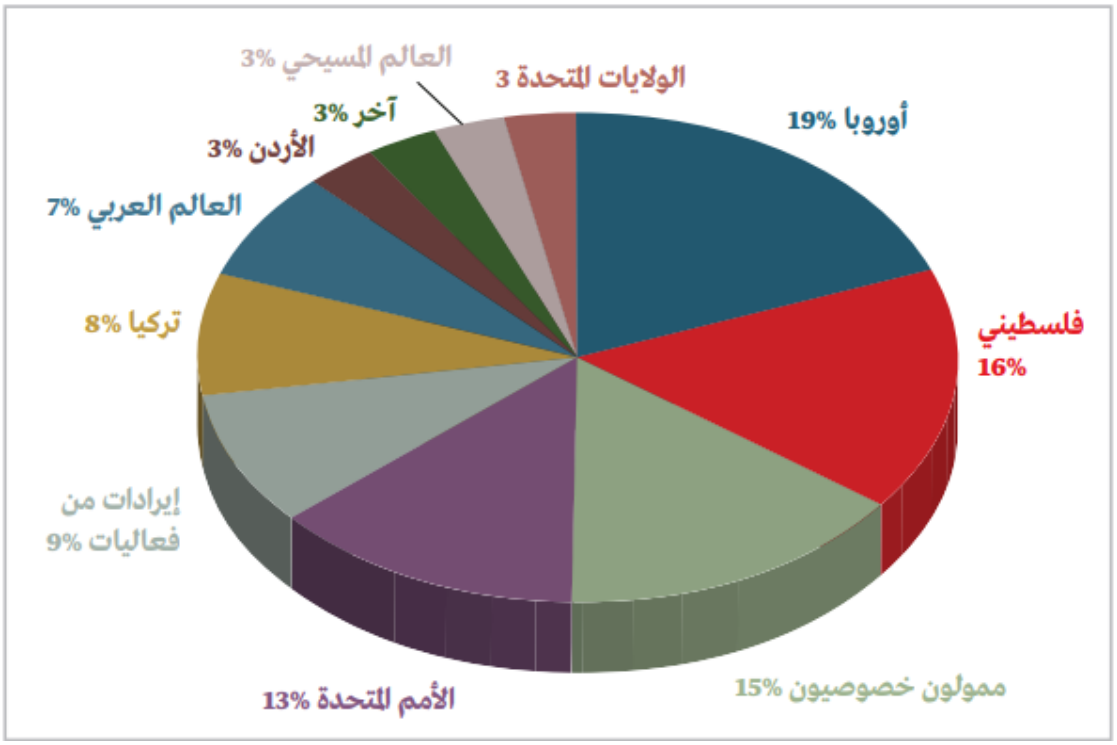

(معهد القدس لبحث السياسات، 2020).

يأتي مصدر التمويل الأبرز (ما يقرب من 20%) من الدول الأوروبية (دول الاتحاد الأوروبي) الداعم بشكل رئيسي في مجالات المجتمع والثقافة وحقوق الانسان.

ثاني اكبر مصدر للتمويل (حوالي 15%) هو المجتمع الفلسطيني، حيث لا يقصد بالضرورة للسلطة الفلسطينية نفسها، ولكن بالنسبة لعدد المؤسسات التي تتخذ من الضفة مقرا لها، ومن بين المؤسسات، صناديق فلسطينية كبيرة مثل صندوق تعاون والصندوق على اسم فيصل الحسيني، وشركات فلسطينية مثل PALTEL وPADECO،التي تتبرع للقدس الشرقية تحت مسؤولية الشركات، وبالطبع الجهات الرسمية في السلطة الفلسطينية، مثل وزارة القدس، محافظة القدس في السلطة الفلسطينية ومجلس الإسكان الفلسطيني، ان المجالات الرئيسية للدعم الفلسطيني هي في المجتمع والرياضة والثقافة وحقوق الانسان والعمالة.

مصدر رئيسي اخر هو العمل الخيري، حيث يشير كل من المانحين للمحليين في القدس الشرقية (بشكل رئيسي العائلات الكبيرة والمشهورة في الشرق للمدينة) والى المانحين الأجانب (معظمهم من الفلسطينيين في المنافي). الذين يدعمون الأنشطة في شرقي القدس من بينهم مؤسسة عبد المحسن القطان ومقرها لندن ومؤسسة تماري ومقرها سويسرا، والتي تأتي اموالها الخيرية بشكل رئيسي في مجالات الثقافة والصحة والعمل الخيري والرفاهية.

تلعب وكالات الأمم المتحدة المختلفة دورا رئيسيا في دعم وتمويل منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية، وأبرز ثلاث وكالات في شرق المدينة هي صندوق الأمم المتحدة للسكان، والأونروا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNEPA,UNRWA,UNDP).

مصدر رئيسي آخر للتمويل هو تركيا وهي الدولة الإسلامية غير العربية الرائدة في المدينة الشرقية، التي نقدر أنها تدعم حاليا حوالي 10٪ من جميع أنشطة المجتمع المدني في المدينة الشرقية كالتعليم والصحة والبنية التحتية والسياحة والفعاليات الثقافية وغيرها.

وبجانب ذلك نشاط واسع النطاق من قبل الدول العربية الإسلامية، بما في ذلك الأردن والمغرب ودول الخليج. ينعكس النشاط المغربي بشكل رئيسي في إدارة وقيادة الصندوق العربي للقدس الشرقية، المسمى "بيت مال القدس"، والذي يدعم بشكل اساسي التعليم والرعاية والصحية. الكيانات العربية الأخرى العاملة في الجزء الشرقي من المدينة هي صندوق ووقفية القدس، وهو صندوق أنشأه الملياردير الفلسطيني منيب المصري، والذي يجمع التبرعات من الدول العربية Islamic Development Bank، Arab Fund Monetary، Arab Fund for Economic& Development Social

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد حدث في السنوات الأخيرة انخفاض كبري في دعم حكومة الولايات المتحدة للنشاط الفلسطيني بشكل عام، في القدس الشرقية بشكل خاص. اعتادت وكالة المعونة الأمريكية USAID دعم عدد من المشاريع الاجتماعية في القدس الشرقية لسنوات، لكنها أوقفت عملياتها في القدس في 2019 وتوقفت عن العمل في القدس الشرقية. كما أدى إغلاق القنصلية الأمريكية للقدس الشرقية وخضوعها لسفارة في القدس الغربية إلى تقليص نطاق العمليات الأمريكية،

التيً تتم حاليا من خلال وحدة الشؤون الفلسطينية (Unit Affairs Palestinian) داخل السفارة. (المرجع السابق).

التّضييق على مؤسّسات المجتمع المدني/ الأهلية الفلسطينيّة

تمارس السلطات الإسرائيلية حربا بأدوات مباشرة وغير مباشرة، على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وتضيق هامش العمل الأهلي الفلسطيني. وتبذل السلطات الإسرائيلية جهودا عالية في محاربة هذه المؤسسات، إما من خلال رصد أنشطتها ومراقبتها والتّضييق عليها، أو بواسطة العمل الدّبلوماسي، الّذي تروج من خلاله أن لمؤسسات المجتمع المدني ارتباطاً بالتّنظيمات الفلسطينية محاولة تقليص عمل المؤسسات الفلسطينية، الّتي تصنفها على أنها إرهابية (الصالحي، 2021).

فجاءت آخر القرارات لوزير الأمن الاسرائيلي باعتبار ست منظمات مجتمع مدني فلسطيني من ضمنها منظمات تعنى بحقوق الإنسان وتوثيق الخروقات التي تمارس ضده، وناشطة ومعروفة ومحترمة دولياً وإقليمياً وعلى صعيد الوطن.

وتعمل السلطات الإسرائيلية على تنفيذ مساعيها بأساليب عدّة، أولها، محاولة إغلاق بعض المؤسسات، وثانيها، سن قوانين لإخضاع المؤسسات الفلسطينية لشروط تمويل صعبة، تمنع كثيرا منها من الحصول على مشاريع مموَّلة، فضلً عن الضغط على المانحين لتحقيق ذلك (ابو زياد، 2021).

التضييق على النساء المقدسيات: وتستند (دولة إسرائيل) في سياساتها تجاه النساء المقدسيات وظروفهن الخاصة، الى إعاقة عملية خروجهن للعمل حيث تجد المرأة نفسها امام خيارين: الحرمان من مخصصات البطالة او القبول بالعمل المفروض عليها سيئ الظروف، حيث يعمل القضاء الإسرائيلي على مفاهيم تقوم على تسوية بين قوى ومصالح متنافسة في المجتمع تستند الى مفاهيم مختلفة للعدالة، حيث تؤدي هذه التقسيمة بالقضاء، الى حرمان ام أحادية لثلاثة أطفال من مخصصات البطالة لأنها لا توافق على العمل في ساعات المساء، لأنه يتعين عليها الاعتناء بأطفالها. (شتوبلر،2018).

التمكين والتنمية

لم يكن ابتداع مصطلح التمكين (Empowerment) على يد عالم نفس المجتمع جوليان ربابورت (Julian Rappaport) في العام 1981عملاً اعتباطياً، فقد استشعر ربابورت وبفعل عمله الحقلي المعني بقضايا الرفاه والرعاية الاجتماعية والنفسية للفقراء في المجتمعات المحلية في الولايات المتحدة الأميركية، الحاجة الماسة لبعض الفئات والجماعات إلى عمل تتضافر فيه الكثير من المداخل والمؤسسات، لتحقيق انتقالها الاجتماعي الاقتصادي ولربما السياسي الأفضل. لقد بات الاهتمام بالتمكين متزايداً خلال العقدين أو أكثر الماضيين، الذي شمل قطاعات كثيرة من المجتمع كتمكين المرأة وتمكين الفقراء أو القضاء على الفقر والتمكين الإداري.

ويعود الفضل للأمم المتحدة ومنظماتها في عولمة هذا المصطلح وتوظيفه، في الكثير من أعمالها وأنشطتها في العالم الثالث. مع مطلع الألفية الجديدة، قد واجه بعض الممانعات الثقافية ولربما السياسية والأيديولوجية في المنطقة العربية، إلا أن بعض توظيفاته قد حققت على صعيد بعض قطاعات المجتمع بعض المكاسب، وتحديداً في قطاع المرأة، التي بفضل سياسات التمكين التي تبنتها بعض من دول المنطقة، ساعدت في إحداث بعض التوازن في حضورها مقابل الرجل، كما أنها قد دفعت نحو حضورها الملفت في بعض مواقع صناعة القرار، سواء أكان ذلك على صعيد مؤسسات السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية أو المؤسسات الخاصة (النجار، 2019).

وقد تطور المفهوم ليشمل أبعاداً أخرى وأصبحت التنمية تعبيراً عن (توسيع لخيارات الناس بزيادة القدرات البشرية وتنويع طرق العمل البشرية)، واتسع المفهوم ليشمل الإنسان والبيئة وبذلك أصبحت عملية تنمية الإنسان ترتكز إلى عناصر التنمية كالصحة، التعليم، فرص كسب الرزق، والحقوق، المشاركة السياسية) (تقرير التنمية البشرية لعام 1998).

وترى الباحثة في بعض الدراسات التي ركزت وتناولت التغيرات التي يمكن أن تحدثها عمليات التمكين على أفراد المجتمع المدني وخاصة التي تتعلق بتمكين النساء، فسعت لخفض معدلات الفقر، أو لتمكين المرأة في مجالات الحياة المتعددة التي تهدف للتنمية المستمرة (كالتمكين الاكاديمي التعليمي

والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.....)، ومن الملاحظ أن عمليات التمكين كان لها تأثيرها الإيجابي في رفع درجة الرضا الشخصي للنساء، ودرجة التزامهم بضوابط العمل الحديث وقيمه، ونزوعهم نحو إحداث التغيير في أوساط أسرهم وفي إطار المجتمع المحلي والمجتمع الأوسع، بل لوحظ أن هؤلاء النساء قد باتوا يتمتعون بدرجة عالية من السعادة والفرح والاستقرار الأسري والاجتماعي في حياتهم الخاصة.

تمكين المرأة:

وجاء مصطلح تمكين المرأة في اطار ميثاق الأمم المتحدة الداعم لحقوق المرأة الذي تنص مادته الأولى (على تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا بدون تمييز بسبب الجنس اللغة أو الدين وبلا تفريق بين الرجال والنساء.(صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة)، وعليه فقد تشكلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتي تعنى (بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتناصر قضايا المرأة والفتاة، وتدعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتصميم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لضمان تنفيذ تلك المعايير بشكل فعال لتعود بالفائدة بحق على النساء والفتيات في مختلف أنحاء العالم. تعمل المنظمة على الصعيد العالمي لجعل رؤية أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة بالنسبة للنساء والفتيات، وأنشأت لهذا الغرض 4 مؤسسات مختصة هي: شعبة النهوض بالمرأة (DAW) والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (INSTRAW) ومكتب المستشارة الخاصة لقضايا النوع الاجتماعي والنهوض بالمرأة (OSAGI) وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) واختلفت وجهات النظر للباحثين حول التمكين، فمنهم من ينظر للتمكين كهدف ومنهم من ينظر له كعملية وأحيانا أخرى كاستراتيجية لذلك تعددت تعاريف التمكين (ال عوض، 2014).

فقد بلورت الباحثة أسس تمكين المرأة على النحو التالي:

- تكون قادرة على التفكير بموضوعية في المواقف التي تحتاج إلى إحداث تغيير.
- تكون قادرة على تعلم المهارات التي تساعدها على تحسين سلطتها الشخصية أو الجماعية.

- يتوفر للمرأة المصادر والمعلومات التي تمكنها من صنع القرار المناسب لها.
- يتوفر أمام المرأة القدر الكافي من الاختبارات التي تستطيع عبرها أن تقول نعم أو لا او غير ذلك.
- تكون قادرة على الإصرار على قرارها في مواجهة القرارات الجماعية.
- تعمل على إدماج نفسها في عمليات التطوير والتغيير المستمرة، وأن تملك زمام المبادرة الذاتية.

آليات تمكين المرأة:

أ – **الوعي:** هو ما يتعلق بزيادة المعرفة بالخدمات المتاحة وأسلوب الوصول إليها.

ب – **القدرات:** قدرة الأفراد على امتلاك الموارد التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم، والقيام بعمل معين لم يكن لديهم القدرة على القيام به من قبل.

ج – **القاعدة المعرفية:** تمثل بعض مخاطبات الجنس البشري، ومجموعة من حقائق بسيطة وبديهيات.

د – **الاتجاهات الواضحة المحددة:** استعداد متعلم للاستجابة بطريقة متسقة وبأسلوب محدد سواء كان إيجابياً أو سلبياً، لأشخاص أو موضوعات أو مفاهيم معينة. (احمد، 2017).

أبعاد التمكين:

يوجد تنوع في أبعاد تمكين المرأة: أشار البعض إلى البعد (المعرفي، والنفسي، الاقتصادي والسياسي)، والبعض الآخر أضاف البعد (الأسري والتعليمي والصحي)، وآخر أضاف (البعد الثقافي، والتكنولوجي) **وفيما يلي توضيح لبعض الأبعاد:**

أ – **الأكاديمي:** يقصد به فرصة النساء في التعليم، وما الذي يمكن أن يحققه هذا البعد.

ب – **الاقتصادي:** ويشير إلى إمكانية المشاركة في الأنشطة المدرة للدخل وتقرير الاستقرار الذاتي.

د – **الاجتماعي:** وهو يتضمن قدرة المرأة على ممارسة صلاحيتها، وبناء ثقافة اجتماعية للحد من التمييز بين الرجال والنساء (احمد، 2017).

أ– **التمكين الأكاديمي: المرأة الفلسطينية والتعليم، جهود ومنجزات** لا يعكسها الواقع حيث لم يعد تعليم الإناث مجرد خيار ترفي يطالب به المثقفون؛ فقد باتت المجتمعات الإنسانية أكثر قناعة بأن تعليم الإناث من أهم أدوات تحقيق التنمية المجتمعية التي تسودها المساواة والعدل، وباتت أكثر إدراكاً لعمق الروابط بين تعليم المرأة وصحة الطفل، وقدرة الأسرة على تنظيم الإنجاب، وضبط المصروف وتخفيف الأعباء المادية ومواجهة صعوبات الحياة. كما تبيَّن لها أهمية تعليم النساء في المجال الاقتصادي؛ حيث أشارت دراسة للبنك الدولي إلى العوائد الاقتصادية الكبيرة لتعليم النساء، وأظهرت أن تعليم البنات سنة واحدة إضافية يحقق زيادة في الإنتاجية، وزيادة في الأجور التي تتقاضاها النساء بنسبة (10 – 20 %)، وأثبتت أن المرأة غير المتعلمة تظل أعمالها محصورة وبسيطة وتقليدية، وبأجر زهيد جداً. ضمنت المواثيق الدولية حق فئات المجتمع كافة في التعليم، وبشكل خاص حق النساء في الحصول على فرص تعليم متكافئة مع الرجال (معهد السياسات العامة، 2017).

ب – **التمكين الاقتصادي: مفهوم حديث** ظهر في التسعينيات من القرن العشرين وهو مفهوم يعترف بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية، ويسعى إلى القضاء على جميع مظاهر التمييز ضدها من خلال آليات تمكنها من تقوية قدرتها والاعتماد على الذات، ويسعى إلى تمليك النساء لعناصر القوة الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية والمعرفية، وتمكينهم من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار وذلك من خلال:

1- تمكين النساء من التحكم وتوفير الخيارات والبدائل.

2- توفير الفرص للنساء لدعم شبكات الأمان الاجتماعي.

3- الوصول إلى زيادة حقيقة في دخول النساء.

4- تمكين النساء من أن يشكلن قوة تفاوضية لتحسين مكانتهن (الدراغمة، 2014).

د- التمكين الاجتماعي الثقافي (بالإنجليزية: Socio-Cultural Empowerment): يتيح التمكين الاجتماعي الثقافي للمرأة المشاركة الاجتماعية خارج نطاق الأسرة، وعلى نطاق أوسع فإنه يوفّر فرصاً للمرأة للوصول إلى مجموعة واسعة من الخيارات التعليمية، مما يساهم في محو أمية المرأة، وهذا بدوره يحسن من صورتها وأدوارها وإنجازاتها في المجتمع، إذ يساهم التمكين الاجتماعي الثقافي بالإناث من ناحية التعليم والحدّ من التمييز ضدّهن، من خلال الحدّ من المعايير التقليدية التي تركّز على تفضيل الذكور، كما يتيح هذا النوع من التمكين للمرأة حرية الحركة من خلال جميع وسائل النقل الحديثة (مروان، 2020).

أهداف التنمية المستدامة SDGs التي تأكد على تمكين المرأة من جميع الجوانب:

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات: ألا يغفل الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة شيئاً ما؟

في ورقة معنونة" لا تمكين من دون حقوق، ولا حقوق من دون ممارسة سياسية"، كُتبت لأجل مشروع تقييم للأهداف الإنمائية للألفية، أكدنا أن:" ... إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة التنمية يتطلب اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، ويتطلب دعم الحركة النسائية من أجل تفعيل وتنشيط الخطة. وتغيب هاتان الغايتان عن الهدف 3 من الأهداف الإنمائية للألفية، ويتطلب

التمكين عملاً ذا أبعاد متعددة– جنسية، وإنجابية، واقتصادية، وسياسية، وقانونية. غير أن الهدف 3 من الأهداف الإنمائية للألفية يصور تمكين المرأة على أنه الحد من الفوارق التعليمية. ولذلك يكون هدف تمكين المرأة، بإغفاله لحقوق أخرى وعدم اعترافه بحقوق المرأة المتعددة والمترابطة وغير قابلة للتجزئة، مشوهاً وتنشأ معه مجرد "صوامع معزولة للتنمية."...

ونلفت الانتباه أيضاً إلى أن "المنظمات النسائية [باعتبارها] جهات فاعلة رئيسية في تجاوز هذه التشوهات والصوامع المعزولة على جميع المستويات، وبالتالي فإنها عامل حاسم في الدفع قدماً بتنفيذ خطة المساواة بين الجنسين، ولكن الاعتبارات السياسية لوضع الخطة تؤثر أيضاً في أولويات التمويل بحيث يظل الدعم المالي المخصص للمنظمات النسائية والمشاريع الملموسة لتمكين المرأة محدوداً" (سن وموكرجي، 2014).

وقد تغير الكثير منذ صياغة الأهداف الإنمائية للألفية لأول مرة بعد وقت قصير من إعلان الألفية في عام 2000، أتراه حدث ذلك؟ صحيح بلا شك أن أهداف التنمية المستدامة، مقارنة بصياغة الأهداف الإنمائية للألفية، تمثل عملية أكثر انفتاحاً وشمولاً للجميع تقودها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتخلق نقاشاً حاداً وواسعاً. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بالعدالة الجنسانية، تبدو تلك الأهداف متماثلة على نحو يثير الفزع. فقد التزم الهدف 3 من الأهداف الإنمائية للألفية بـ "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"؛ ويدعو الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (على نحو ما اتُفق عليه حتى الآن من خلال عملية الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة) (الأمم المتحدة، 2014) إلى "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات". ولكن ثمة فرقان مهمان في هذا المستوى هما التضمين الصريح للفتيات ولكلمة" كل "اللتين يمكن استخدامهما للتصدي للتحديات التي تواجهها أشد الفئات تعرضاً للتهميش والقمع. وهناك فروق أخرى تظهر على مستوى الغايات التي تدخل تحت الهدف 5: ففي حين أن الهدف 3 من الأهداف الإنمائية للألفية يتضمن غاية وحيدة تركز على التعليم، يقترح الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة مجموعة من الغايات من أجل إنهاء التمييز والعنف والممارسات الضارة، ويعترف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، ويعلي من قيمها، وبالمشاركة والقيادة في عملية صنع القرار، وتعميم الوصول إلى خدمات

الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. وأما كيف سيترجم هذا الهدف 5 وغاياته المقترحة في النهاية إلى مؤشرات، وما إذا كانت هذه المؤشرات ستكون فعالة وقابلة للاستخدام لأغراض الرصد (عندما ينطلق التنفيذ الحقيقي) فذلك ما سيكشفه المستقبل.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال هناك قصور يدعو للانشغال فيما يتصل بالهدف 5: وهو غياب اعتراف واضح بحقوق الإنسان للنساء والفتيات، وتأتي كتابة هذه المقالة تماماً مثل المعركة المريرة التي كانت تخاض لتأكيد حقوق الإنسان للمرأة، ودور المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة في اجتماع لجنة "وضع المرأة" التابعة للأمم المتحدة هذا العام، وما يجري في لجنة "وضع المرأة" مهم لأنها مؤسسة راسخة للاستعراض والرصد، ولأنها تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي ستكون الذراع التنفيذية الرئيسية لتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

ويتضمن الإعلان السياسي للجنة وضع المرأة (الأمم المتحدة، 2015)، الذي هو النتيجة الرئيسية للاجتماع، حقوق الإنسان في مقدمة استهلالية؛ ومرة أخرى في الفقرة 2 حيث يعترف الإعلان بأن تنفيذ منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، يعزز كل منهما الآخر من أجل إعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات؛ ومرة ثالثة في الفقرة 5 حيث أدرجت حقوق الإنسان للمرأة بوصفها واحدة من مجالات الاهتمام الإثني عشر الحاسمة (في منهاج عمل بيجين)، ولذلك لم تنجح محاولة تضمين حقوق الإنسان في كل نسيج الوثيقة، كما لم تنجح محاولة إزالة أي إشارة إليها رغم ذلك. ولكن الفقرة الأساسية من المنطوق (الفقرة 6) التي تتعهد فيها الحكومات باتخاذ إجراءات لا تتضمن أية إشارة صريحة حول حقوق الإنسان، ولا يوجد ذلك في أي فقرة أخرى.

وحتى الإشارات المحدودة إلى حقوق الإنسان في الإعلان السياسي لم يتفق عليها إلا بعد مفاوضات مطولة ضد حجج من قبيل تلك التي قالت بها دولة مراقبة بأن حقوق الإنسان للمرأة ما هي إلا واحدة من المجالات الاثني عشر لمنهاج عمل بيجين، ولذلك لا ينبغي أن تحظى بذكر خاص. وعليه فأن تكون حقوق الإنسان للفتيات والنساء موضع خلاف بعد مرور 15 سنة على إعلان الألفية، وبعد

مرور 20 سنة على المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، فذلك نتيجة لحركة ارتجاعية، وتسعى هذه المحاولات الرامية إلى إحداث حركة ارتجاعية إلى عكس التقدم المحرز، والتغييرات الحقيقية جداً في المعايير والأطر الرامية إلى إعمال حقوق الإنسان للمرأة، المتفق عليها بتوافق الآراء فيما بين الدول الأعضاء خلال مؤتمرات الأمم المتحدة (في فيينا والقاهرة وبيجين) في التسعينات من القرن الماضي، وعلى الرغم من أن التمويل المخصص لترجمة هذه المعايير والأطر إلى ممارسة لم يكن كافياً بشكل يدعو للأسف كما أشار إلى ذلك كل من سن ومكرجي في مقالاتهما، فإن وجود هذه القواعد ذاتها يبقى ضرورياً.

وتبقى حقوق الإنسان موضع جدل لأنها، بخلاف السياسات والبرامج، غالباً ما تكون قابلة للتقاضي بشأنها على نحو أكثر وضوحاً، كما يمكن أن تَستخدم في مساءلة الحكومات والجهات الأخرى عن أفعالها إن إتياناً أو تقصيراً. وقادت تلك الحركة الارتجاعية ضد حقوق الإنسان للمرأة دولٌ أعضاء (ودول مراقبة) في الأمم المتحدة لها سجلات رديئة فيما يتعلق بالتمييز ضد المرأة، فضلاً عن القوانين والسياسات والممارسات التي تكرس عدم المساواة بين الجنسين عبر مجموعة واسعة من المسائل. وهناك تذكرة ذات دلالة قوية بأن ما يقف أساساً وراء تلك الحركة الارتجاعية هو رفض الإعلان السياسي الاعتراف بالدور الرئيسي للمدافعين عن حقوق الإنسان، والذين غالباً ما يخاطرون بحريتهم وحياتهم من أجل حماية حقوق الإنسان للفتيات والنساء المعرضات للخطر والنهوض بها. ولكن الخلل ليس هنا فقط. إذ يمثل رفض الدول الأعضاء الأخرى الاعتراف بأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مترابطة، ولا تقبل الفصل عن الحقوق المدنية والسياسية تحدياً خطيراً في طريق التقدم نحو تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

وفي الأخير، ينبغي للمرء أيضاً أن يطرح السؤال التالي: أين بيت القصيد؟ فكل هدف من أهداف التنمية المستدامة (على النحو المبين في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية) له غاياته المرتبطة به ووسائل تنفيذه. وتتحدث تلك المرتبطة بالهدف 5 عن إصلاحات قانونية وعن التكنولوجيا (5-أ، و5-ب، و5-ج)، ولكن ليست هناك أية إشارة بشأن التمويل. وبالنظر إلى أن إحدى نقاط الضعف الرئيسة في تحقيق الهدف 3 من الأهداف الإنمائية للألفية كان هو عدم كفاية التمويل، فسيبقى

تحدي تمويل الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة عقبة رئيسية ما لم يصبح عاملاً مركزياً في وسائل تنفيذه.

واقع تمكين المرأة الفلسطينية:

بحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي في 2020/3/7، جاءت على النحو الآتي:

المرأة نصف المجتمع الفلسطيني

بلغ عدد السكان المقدر في منتصف عام 2021 في فلسطين، حوالي 5.23 مليون فرد؛ منهم 2.66 مليون ذكر بنسبة 51%، و2.57 مليون أنثى بنسبة 49%، فيما وصلت نسبة الجنس 103.4، أي أن هناك 103 ذكور لكل 100 أنثى. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2021)

جدول رقم (2-1): التعداد حسب الجنس في فلسطين

المنطقة	ذكور	إناث	كلا الجنسين
فلسطين	069، 657،2	124، 570،2	193، 227،5
الضفة الغربية	524، 589،1	924، 530،1	448، 120،3
قطاع غزة	545، 067،1	200، 039،1	745، 106،2

مشاركة متواضعة للمرأة الفلسطينية في الحياة العامة

82.8% من القضاة هم ذكور مقابل 17.2% اناث، و77.5% من المحامين المزاولين للمهنة هم ذكور مقابل 22.5% إناث و83.3% من أعضاء النيابة العامة هم من الرجال مقابل 16.7% من النساء خلال عام 2015. كما لم تزد نسبة السفيرات الفلسطينيات عن 5.8% مقارنة مع 94.2% للسفراء و21.1% من المهندسين المسجلين في نقابة المهندسين هن نساء، مقارنة بما نسبته 78.9%

من الرجال، وحوالي 23.2% من أعضاء مجلس الطلبة في جامعات الضفة الغربية هم من الاناث مقابل 76.8% من الذكور.

42.6% من الموظفين في القطاع العام المدني إناث مقابل 57.4% ذكور، حيث تشكل الاناث (في القطاع المدني) حوالي 11.7% من درجة مدير عام فأعلى من مجموع المدراء العاميين، مقابل 88.3% من الذكور لنفس الدرجة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017).

مشاركة متواضعة للمرأة الفلسطينية في مواقع صنع القرار

وفقاً لبيانات العام 2019؛ فلا تزال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار محدودة مقارنة مع الرجال، حيث أظهرت البيانات أن 5% من أعضاء المجلس المركزي، و11% من أعضاء المجلس الوطني، و14% من أعضاء مجلس الوزراء هن نساء، و11% نسبة السفيرات الفاعلات في السلك الدبلوماسي، كما أن هناك امرأة واحدة تشغل منصب محافظ من أصل 16 محافظ، وحسب بيانات ديوان الموظفين العام حتى شهر شباط 2020 فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في القطاع المدني 44% من مجموع موظفي القطاع العام، وتتجسد الفجوة عند الحديث عن الحاصلين على درجة مدير عام فأعلى حيث بلغت 13% للنساء مقابل 87% للرجال (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

ونظرا لخصوصية القدس الشرقية الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام (1967) نجد صعوبات بالحصول على البيانات.

واقع تمكين المرأة المقدسية

تمكين المرأة المقدسية

كانت ومازالت القدس المحتلة هي عاصمة فلسطين وجزء من الكل الفلسطيني وغير منفصلة عنه، تسعى المحاولات المستمرة من الاحتلال الإسرائيلي الى تهويد القدس وتهجير المقدسيين أو صهرهم بالمجتمع الإسرائيلي ولكل ذلك انعكاساته على الواقع الذي تعيشه المرأة المقدسية وتماسك الاسرة واستقلالية المرأة والحفاظ على العائلة والهوية الوطنية الفلسطينية، وتقوم إسرائيل بعملية مستمرة وممنهجة ومخططه تستهدف الوجود الفلسطيني في القدس المحتلة، وتنعكس اثارها على جميع مناحي الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية والجسدية والنفسية للسكان المقدسيين .(حلاوة، 2007)

وترتكز هذه السياسات على تهجير المقدسيين او صهرهم بالمجتمع الإسرائيلي، حيث قامت بتحديد مكانتهم عن طريق منحهم البطاقات الشخصية (الهوية الزرقاء المقدسية)، لكن دون تمتعهم بحقوق متساوية مع الإسرائيليين. وممارسة التفرقة العنصرية من خلال سياسة التضييق على المقدسيين بفرض الكثير من الضرائب عليهم، تحت مسميات مختلفة تفوق قدرات المقدسيين الاقتصادية، وتجعلهم يقعون تحت ضغط دائم للقدرة على سدادها، مقابل ما يقدموه للمواطن من خدمات في مجال الصحة والعمل والتأمين والتعليم، وتفرض حكومة الاحتلال الكثير من الإجراءات المختلفة لتهويد مدينة القدس كما يحدث في مجال التعليم والمدارس المقدسية حيث تسعى بكل الوسائل لتحويلها من النظام الفلسطيني الى نظام البجروت الإسرائيلي. ومنع تدريس المقدسيين المنهاج الفلسطيني لطمس الهوية الوطنية، وانشاء جيل جديد بعيد عن القضية الفلسطينية واجراءات تعسفية في الحصول على الهوية المقدسية، وسحب هويات المقدسيين للشروط التعجيزية التي تفرضها حكومة الاحتلال بإثبات الإقامة بالقدس ومنع البناء مما يضطرهم للبناء غير المرخص الذي يخالفه الاحتلال او يهدمه كل ذلك يضع المقدسيين في تضارب بين الحياة اليومية والواقع الذي يفرض عليهم بكافة النواحي النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

يحمل غالبية السكان في القدس الهوية المقدسية التي تصدرها حكومة الاحتلال، ويقيم الكثير منهم بتصاريح اقامة مؤقته لزواجه من مواطن يحمل الهوية المقدسية، ويقيم البعض بشكل غير قانوني بانتظار حصوله على تصريح او جمع الشمل، وهو معرض للإبعاد في أي لحظة يتم ضبطه الى

مناطق السلطة الفلسطينية ويخضع المقدسيون للقانون والنظام القضائي الإسرائيلي بالرغم من انتمائهم للمجتمع الفلسطيني، مما يتسبب للمقدسيين بصعوبات لمواجهة الواقع الذي يعيشونه، وسعيهم للحفاظ على هويتهم الوطنية الفلسطينية وانتمائهم للمجتمع الفلسطيني، باعتبارهم جزء منه هذا الواقع الذي يتفرد به المقدسيين عن باقي العالم فلا يوجد واقع مشابه له. (المرجع السابق).

لقد بلغ عدد المقدسيات في محافظة القدس 209 الاف يقابله 217 الاف مقدسي ذكر، وتفيد المعطيات أن 82.3% من المقدسيات يعشن في الحضر، و11.3% بالريف، 6.4% بمخيمات، و48% منهن يسكن داخل جدار الفصل العنصري العازل. (كتاب القدس الاحصائي السنوي 2017) وعلى الصعيد الاجتماعي توضح المعطيات ان 62.9 % من المقدسيات في عمر ما دون 29 عاما، وأن 41.2 % من نسبة عقود الزواج تتم للفئة ما بين 15- 19 عاما، وأن 52.4 % من المقدسيات فوق 12 عاما متزوجات فيما قد بلغ متوسط عقد القران للمرأة المقدسية 19.9 عاما. (المرجع السابق) فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية للنساء المقدسيات فقد بلغت نسبة النساء 41% من المجتمع المقدسي وبلغت نسبة النساء العزباوات 30% من المجتمع المقدسي وبلغت نسبة النساء المتزوجات 60% من المجتمع المقدسي، وبلغت نسبة النساء المطلقات 4% من المجتمع المقدسي وبلغت نسبة النساء الارامل 6% من المجتمع المقدسي. (الكتاب الاحصائي السنوي لاورشليم القدس،2019).

الجمعيات النسوية التي تقدم المبادرات وبرامج التدريب والتأهيل التمكينية للمرأة المقدسية

يوضح الملحق رقم (1) بالملحقات، أسماء (13) جمعية قاعدية / مركز التي تقدم المبادرات وبرامج التمكين والتنمية للمرأة في القدس الشرقية ويوضح أيضاً الجدول مجالات وأهداف وبرامج كل جمعية.

1. **اما عن (اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة القدس/ القدس الشريف)**

يعتبر اتحاد الجمعيات الخيرية/القدس أول اتحاد وطني فلسطيني، غير ربحي، مستقل، للجمعيات الأهلية التعاونية والخيرية والتنموية. تأسس في مدينة القدس عام 1958م، ويسعى الاتحاد إلى المساهمة الحثيثة في بناء مجتمع مدني فلسطيني فعال من خلال الارتقاء بالعمل الأهلي الفلسطيني بشكل ديمقراطي وخاضع لمعايير الحكم الرشيد والمساءلة، للمساهمة في عملية البناء الوطني والتنمية المستدامة المبنية على العدالة الاجتماعيـة والتساوي بالحقوق والفرص دون التمييز على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو الانتماء السياسي أو المعتقد الفكري.

ويهدف الاتحاد بشكل استراتيجي إلى المساهمة في تمكين الجمعيات الأهلية الفلسطينية، وزيادة الحماية القانونية لها وضمان حرية عملها، وتعزيز دورها، وتنمية مواردها، وتحسين أدائها ونوعية خدماتها ورفع كفاءتها الإدارية والمالية والبرامجية. كما ويهدف إلى التأثير الإيجابي في السياسات الوطنية والنهوض بمستوى ونوعية البحوث السياسية "التطبيقية"، وزيادة التفاعل المجتمعي والالتزام تجاه القضايا الاجتماعية والتنموية وحقوق الإنسان. إلى جانب دعم أولويات التنمية الفلسطينية القطاعية والمساهمة في إخراج الأسر الفلسطينية من دائرة الفقر المدقع وزيادة الحماية الاجتماعية للشرائح المهمشة، وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً ومناصرة حقوق المرأة والأطفال وذوي الإعاقة، دون إغفال لحقوق الشباب وتمكينهم وتعزيز روح المواطنة والتطوع لديهم. كما يهدف الاتحاد إلى رفع مستوى الوعي والمعرفة والإبداع بين الفلسطينيين وتنمية قدراتهم، وتعزيز سبل التبادل الثقافي والفكري والحضاري بين الشعب الفلسطيني والشعوب الأخرى مع الحفاظ على التراث والهوية الفلسطينية.

وينتسب للاتحاد زهاء المائة والخمسون (150) جمعية أهلية فلسطينية ذات مجالات عمل إنسانية وتنموية مختلفة، تنتشر في عشرات التجمعات السكانية لمحافظات: القدس، بيت لحم، أريحا والأغوار، رام الله والبيرة. وينتهج الاتحاد نظاماً وشروطاً معلنة وشفافة لقبول عضوية الجمعيات الأهلية، تعتمد على معايير تقييم مهنية ذات مستويات قياس إدارية ومالية وبرامجية وقانونية، وينفرد الاتحاد في تطبيقه لنظام تصنيف واعتماد خاص بالجمعيات الأهلية والذي يعتبر الأول من نوعه فلسطينياً. (اتحاد الجمعيات الخيرية القدس، 2021).

ومن هنا يكتمل الدور التنموي والتمكيني لمنظمات المجتمع المدني، فإذن نستطيع القول بان التوجه التنموي يشير الى التمكين الذي هو أساس دمج النساء في عملية التنمية من خلال تعليمهم وتدريبهم وتأهيلهم ومن ثم دمجهم في المجتمع لنصل الى مخرجات تنموية بدأ من الفرد نفسه وهذا الدور لا يقتصر على تقديم الخدمات كما أشرنا سابقا بل يتشعب دوره ويصل الى تعبئة النساء وصياغة رأي عام وطني مؤثر والمشاركة في صنع السياسات العامة والعمل على ترسيخ قيم الثقافة السياسية والممارسة الديمقراطية.

ومن هذا المنطلق نستطيع ان نسقط هذا الدور المهم لها ونقول بأنها تستهدف توسيع خيارات النساء من خلال التعليم والتدريب والتأهيل وصولا الى توفير فرص عمل تستهدف الاعتماد على الذات لتحسين

نوعية حياتهم وتفعيل الدور الوظيفي لهذه المنظمات، وبناء القدرات على جميع المستويات منها تنمية القدرات البشرية والتنظيمية والمالية والتكنولوجية وإرساء قواعد الحوكمة التي تمكننا من وضع الاطار التنظيمي والعمل بكفاءة لتحقيق الهدف المنشود، بناء على ما تقدم ذكره فان العلاقة تكاملية، حيث تتبنى منظمات المجتمع المدني العديد من المبادرات والأنشطة المتنوعة تهدف من خلالها العمل الى تنمية إنسانية بجانبيها التعليمي والاقتصادي والاجتماعي لتتمكن من ترسية مبدا توسيع خيارات التمكين. (نسمان، 2021).

فمن هنا نستطيع ان نلقي الضوء على بعض منظمات المجتمع المدني الغير ربحية في القدس الشرقية التي تبنت الفكر التمكيني التنموي والتشاركي، والتي تدير اطرا تعليمية في نموذج خاص او غير رسمي معترف به تعمل في الاحياء خارج الجدار، نجد من بين الجمعيات الإسلامية **البارزة مؤسسة "الايمان " التي تدير شبكة من المدارس في بيت حنينا، و" الفرقان" في شعفاط**، ونشاطات المدارس في وضع غير رسمي لكن المعترف بها وعلى الرغم من انها لا تذكر ذلك صراحة، الا انه من الواضح ان هذه الجمعيات تروج لأجندة تربوية إسلامية للمؤيدين الاتراك.

الى جانبهما، هناك عدد من المؤسسات المرتبطة الى حد كبير بالمؤسسة الفلسطينية، وبشكل كبير، على سبيل المثال، تعتبر **إدارة التعليم الفلسطينية** التي تعمل في البلدة القديمة (القدس الشريف) وكذلك جمعية أولياء الأمور في القدس الشرقية هيئات ذات نفوذ كبير وطويل الأمد، وهي الى حد كبير رمز لوجود المؤسسة الوطنية الفلسطينية داخل نظام التعليم في القدس الشرقية.

وأخيرا تجدر الإشارة الى بعض الهيئات التي المعروفة بمساهمتها الكبيرة في تعزيز التعليم في القدس الشرقية، وأبرزها "**جمعية نساء ام ليسون**" والتي تهدف الى تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة لسكان القدس الشرقية، تدير الجمعية شبكة من رياض الأطفال والمدارس وتوظف ما يقرب 170 موظفا **(معظمهم من النساء)** في (8) فروع مختلفة، وأيضا النيزك هي منظمة غير ربحية تهدف الى تعزيز التعليم في القدس الشرقة، مع التركيز على التعليم التكنولوجي.

التعليم العالي والبحث العلمي تم حديثا تخفيض معدلات القبول لبعض التخصصات (60%) للطلبة المقدسيين في الجامعات والكليات وعلى الرغم من أن مجال التعليم العالي لا يرتبط بشكل كبير بالمجتمع المدني، إلا أنه لا يمكن تجاهله في سياق المجتمع المدني في القدس الشرقية. يشير هذا في

المقام الأول إلى جامعة القدس، والتي، إلى جانب كونها المؤسسة الأكاديمية الأكثر تأثريا في القدس الشرقية (على الرغم من أن حرمها الرئيسي يقع في أبو ديس، خارج منطقة نفوذ البلدية)، فهي أيضا جزء لا يتجزأ من النسيج الذي يتكون منه المجتمع المدني في القدس الشرقية. ويتجلى ذلك في كونها شريكة في تمويل ودعم عشرات منظمات المجتمع المدني العاملة في المدينة، من برج اللقلق المذكور اعلاه، إلى أندية القدس الشرقية، والمؤسسات الثقافية في المدينة.

للجامعة نفسها وجود حقيقي في عدة نقاط في شرق المدينة. تدير الجامعة حرم جامعي في بيت حنينا والشيخ جراح والبلدة القديمة. بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ الجامعة بأراض في عدة مواقع استراتيجية في شرق المدينة. أصبحت مراكز نشاط الجامعة في شرق المدينة حجر الزاوية في سلسلة من الأحداث والمبادرات والاجتماعات المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني. من نواح كثيرة، **يمكن النظر إلى الجامعة كمنصة لتعزيز وتقوية واقامة المجتمع المدني في القدس الشرقية**، ويرجع ذلك جزئيا إلى أنها بمثابة قناة مهمة جدا لضخ الأموال من العالم العربي والإسلامي إلى القدس الشرقية، ينشط في المجتمع المدني في القدس غير جامعة القدس، عدد من المؤسسات الأكاديمية الأخرى المشاركين في حياة المجتمع المدني، ككلية هند الحسيني للبنات الواقعة في قلب مدينة القدس في الشيخ جراح إحدى الكليات التابعة لجامعة القدس، وهي من أقدم الكليات الأكاديمية في فلسطين، ومن اهداف الكلية، أنهم يسعون إلى إعداد جيل يعمل على بناء مؤسسات القدس والحفاظ على عروبة وهوية المدينة المقدسة، إضافة إلى العمل مع المجتمع المحلي نظراً للظروف الصعبة التي تمر بها مدينة حماية لها وتثبيتاً لوجودها وكيانها عبر التاريخ كمدينة مقدسية عريقة، على سبيل المثال، تنشط جامعة القدس المفتوحة ومعهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، خارج الهيئات الاكاديمية، يتعاملون كثيرا في تعزيز المبادرات المحلية ورفع مستوى الوعي بواقع الحياة في القدس الشرقية. وأيضا **كلية الأمة الجامعية، والكلية الابراهيمية** المقدسية التي تتبع لدائرة الأوقاف العامة وشؤون المسجد الأقصى المبارك في القدس ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطيني، تسعى لأن تكون في طليعة المؤسسات الأكاديمية والريادية من حيث كوادرها الفنية والتعليمية والإدارية ومن حيث إمكاناتها المادية والتكنولوجية بما يلبي حاجات الطلبة والمجتمع المحلي الفلسطيني والمقدسي. (معهد القدس لبحث السياسات، 2020).

الصورة العامة للاقتصاد والتشغيل في القدس الشرقية، هناك نسيج من الهيئات التي تعمل على تطوير الاقتصاد المحلي والعمالة من منظور اجتماعي ومجتمعي.

المجال الأول: هو التدريب الشخصي والتدريب المهني، حيث حددنا عدة اطر توفر سلسلة من الدورات التدريبية في القدس الشرقية، يستهدف معظمها (**جمهورا من النساء**)، ومن الأمثلة (**جمعية فتيات مقدسيات، جمعية السرايا، مؤسسة الرؤيا، جمعية مركز برج اللقلق المجتمعي**) في القدس الشريف، حيث تعقد ورش عمل تدريبية تأهيلية والتحضير لمقابلات العمل للانخراط في سوق العمل المقدسي.

المجال الثاني: هو تمويل رجال الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث وجدنا كيانين يعملان في القدس الشرقية في السنوات الأخيرة من النطاق المتزايد –مؤسسة "فاتن"، التي تمول بسخاء من البنك الدولي، ومؤسسة فجر القدس، التي تعتمد بشكل أساسي على التمويل الفلسطيني والعربي، تعمل المؤسستان بشكل وثيق مع وزارة الاقتصاد الفلسطينية وغرفة التجارة الفلسطينية في القدس، وتستخدمهما السلطة الفلسطينية إلى حد كبري لدعم الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية. تبنت مؤسسة "فجر القدس" تعزيز الاقتصاد المحلي في القدس الشرقية في محاولة معلنة منع النشاط الاقتصادي من التدفق إلى غرب المدينة، كما أنها تعمل على تعزيز المشاريع الاجتماعية من خلال المنح والمساعدات. تركز جمعية "فاتن" بشكل خاص على دعم الأعمال الصغيرة والمبادرات النسائية في المجتمع الفلسطيني بشكل عام والقدس الشرقية بشكل خاص، ونلاحظ هناك إمكانية أكبر لهذا التعاون في قطاع الاقتصاد والتوظيف بسبب تلبية المصالح الاقتصادية، وينطبق هذا على التدريب المهني والتدريب التشغيلي للنساء المقدسيات.

غالبا ما نجد هذه الشبكات نفسها في طليعة الصراعات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع الاحتلال للحفاظ على الهوية الفلسطينية لعرب القدس الشرقية. (معهد القدس لبحث السياسات، 2020).

لقد تبين للباحثة بعد البحث والاطلاع على كافة الجمعيات والمراكز التي تهتم بتقديم المبادرات الهادفة للتأهيل والتدريب والتمكين، للنهوض بالمرأة وتبصرتها بواقعها وواجبها تجاه مجتمعها والتي تعنى بتوعية المرأة بالقدس الذي يسمح لها بالارتقاء إلى مستوى المسئولية، أن اتحاد الجمعيات الخيرية بالقدس هو الناظم لكافة أعمال الجمعيات الأهلية الأخرى بهدف تمكينها، حيث تعمل الجمعيات التابعة لها في خدمة المرأة بكافة المجالات، كما تبين لنا بأن مركز القدس للنساء يهتم بالمرأة في المجال الاجتماعي والسياسي، واهتمت المراكز النسوية بالجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تخص المرأة،

وأضافت جمعية السرايا الجانب الاقتصادي والتعليمي في الاهتمام بالمرأة، وتمكن مركز الدراسات النسوية من إضافة الجوانب التطويرية التي ترتقي بدور المرأة داخل المجتمع، كما وأضافت جمعية الاتحاد النسائي الجوانب الخيرية في الاهتمام بالمرأة، وعملت جمعية برج اللقلق على الاهتمام بالجوانب الثقافية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية بمشاركة وزارة التربية والتعليم لبعض نشاطاتها ومشاركة الجامعات لبعض فعالياتها وبرامجها التي تعنى بتمكين المرأة المقدسية، وكذلك مؤسسة الرؤيا وغيرهم من الجمعيات والمؤسسات التي تم ذكرهم سابقا.

وهنا تؤكد كافة الجمعيات العمل وفق الأهداف المنشودة التي تعزز تمكين المرأة المقدسية في كافة المجالات الثقافية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لاسيما وأن المرأة تمثل نصف المجتمع ولها حقوق وعليها واجبات، ويتاح لها المجال للمشاركة في كافة المجالات بقوة، لأنها أثبتت جدارتها وإمكانياتها على مر الزمان.

وترى الباحثة ان تمكين المؤسسات من خلال اتحاد الجمعيات الخيرية، هو في جوهره تمكين للنساء في أماكن عملهن في الجمعيات، او في أماكن عملهن الخاص المدر للدخل، والاهم هو تمكينهن من خلال إيجاد فرص عمل، وتوسيع مشغل ليستوعب ايدي عاملة، وبالتالي تخفيف بطالة النساء خاصة من هن بدون فرص عمل، بالانطلاق من تحقيق هذا الهدف هو هدف وجودي أيضا للبقاء.

اذ قام المشروع الذي نفذه الاتحاد العام للجمعيات مؤخرا، على بناء قدرات إدارية ومالية وبرامجية، وتقوي الجمعيات بالحماية قانونية التعامل مع الضرائب، ورفع الجهوزية للبنية التحتية التمكينية، والتطوير المؤسسي بشكل عملي، خاصة في الحوسبة والتدريب والتأهيل بالتركيز على البرامج التربوية التي تهدف الى توجيه السلوك وتوسيع افق المرأة الفكري والثقافي والتعليمي والاجتماعي، بتشجيع المرأة على الإنتاج والابداع وتنمية الذات من خلال المبادرات الداعمة في تمكين وتنمية المرأة المقدسية في ظل التضييق الذي يفرضه الاحتلال الاسرائيلي.

وتأكد الباحثة انه ثمة علاقة ضرورية عضوية في الأساس بين الدورين التكاملي والتشاركي، لمنظمات المجتمع المدني في القدس، في سياق أية جهات إشرافية وتنسيقية؛ فلم يعد المهم هنا خلاص فردي لمنظمة مجتمع مدني بحد ذاتها، لأنه إن تدبرت أمورها مرة، فلت تتدبر دائما، بمعنى أن التحدي العام يفرض حمل العبء معا بنبل، من خلال الكل للواحد والواحد للكل.

المطلوب التكاملية، لا بين جوانب الخدمة التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والصحية فقط، بل داخل كل حقل، بمعنى أن الاستجابة لحاجات المجتمع المقدسي في التعليم مثلا، لن تستطيع مؤسسة واحدة ان تلبي ذلك. وهنا تتجلى قيمة الشراكة بالمعنى الجوهري للمواطنة، كونها تحقق التعاون كقيمة، تقوي من بنيان المجتمع الديمقراطي.

واقع تمكين المرأة في المجتمعات المختلفة

كما عرضنا سابقاً للمفاهيم المتعلقة بتمكين المرأة والظروف المحيطة بها، تحت هذا العنوان سنعرض صورة وسنلقي نظرة على واقع تمكين المرأة في مجتمعات مختلفة، من خلال نماذج متنوعة ومختارة على المستوى العالمي والعربي والفلسطيني والمقدسي، من خلال استعراض مجموعة من المؤشرات عن تمكين النساء حسب ما توفر من إحصائيات ومعلومات في هذه المجتمعات، كالتعليم والعمل والصحة والمشاركة الاجتماعية والسياسية، والقدرة على اتخاذ القرارات الهامة في حياتها الخاصة حيثما أمكن ذلك. إن النماذج المختارة تعطي لمحة موجزة عن واقع تمكين المرأة في العالم الغربي بنموذجه الرأسمالي ونموذجه الاسكندنافي، وتم اختيار تونس ومصر والاردن كنماذج بما يتعلق بتمكين المرأة في المجتمعات العربية، ومن ثم عرض واقع تمكين المرأة الفلسطينية بشكل عام، والمقدسية بشكل أكثر تفصيلاً، والهدف من ذلك تحديد موقع المجتمع المدروس في خارطة تمكين المرأة في العالم.

واقع تمكين المرأة في أميركا:

تعمل الولايات المتحدة على تمكين النساء في جميع أنحاء العالم من خلال استراتيجية الولايات المتحدة للنهوض بالمرأة والسلام والأمن.

وقعت الحكومة الأميركية، في العام 2017، على قانون المرأة والسلام والأمن ليدخل حيز التنفيذ، وبذلك أصبحت أول دولة تسن قانوناً شاملاً لتعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب الصراعات والتدريب على السلام. وهذا النهج الذي تتبعه الحكومة بكاملها للنهوض بالمشاركة الفعالة للمرأة يمثل أولوية من أولويات السياسة الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة، من خلال مؤسسة التراث، تم إطلاق المجلس الأميركي للمرأة والسلام والأمن مؤخرا للبناء على عمل قانون المرأة والسلام والأمن، والتركيز على التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة من خلال المجتمع المدني.

وفي الحفل الذي أقيم بمناسبة تدشين المجلس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، الذي استضافته مؤسسة التراث، أوضح النائب الأميركي مايكل والتز كيف تساعد مبادرات قانون المرأة والسلام والأمن النساء على تحسين مجتمعاتهن اجتماعياً واقتصادياً، فالنساء اللاتي يشغلن مناصب بارزة وواضحة في المجتمع يحلن دون ممارسة الجماعات الإرهابية المتطرفة أي نشاط، وقال والتز: "إنه حيثما تزدهر النساء لا يزدهر المتطرفون، وشدد والتز على أن السلام يبدأ عندما يتم تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، بدءا من مستوى الأسرة. وبمجرد تحقيق ذلك، تبدأ البلدان في رؤية النتائج.

وقالت السفيرة الأميركية المتجولة كيلي كوري إن الجماعات المتطرفة والحكومات الاستبدادية لا تزال تشكل أكبر تهديد يحول دون تمكين النساء والفتيات، وأكدت من جديد أن الولايات المتحدة، جنباً إلى جنب مع الشركاء ذوي التفكير المماثل، تعمل على ضمان أن تكون النساء في جميع أنحاء العالم شريكات على قدم المساواة مع نظرائهن الرجال في بناء السلام المستدام والازدهار الدائم، وقالت "إن المجتمعات التي تمكن المرأة، والتي تسمح لها بالمشاركة الكاملة في الاقتصاد، والسياسة، وفي مختلف المجالات الاجتماعية، أكثر أماناً وازدهاراً وسلاماً وأكثر نجاحاً بشكل عام".

لقد أسفر الاستثمار الأميركي في التعليم والصحة ومبادرات الأعمال للنساء في أفغانستان على مدى عقود من الزمن، عن مكاسب كبيرة للنساء والفتيات الأفغانيات. في العام 2001، كانت النساء والفتيات الأفغانيات يحصلن على القليل من التعليم. وقالت جيني ماك–غي، المسؤولة بالوكالة الأميركية للتنمية الدولية(USAID) ، إن 40 في المئة من طلاب التعليم الأساسي اليوم هم من الفتيات، كما أن معدل الالتحاق بالتعليم العالي آخذ في الارتفاع أيضا، وقالت ماك–غي إنه في العام 2019، التحقت 100 ألف امرأة أفغانية بالجامعة، ومع ذلك فلا زالت هناك فروق بالمساواة بين المرأة الامريكية والرجل فيما يتعلق بفارق الأجور واحتلال بعض الوظائف والمناصب وحجم المشاركة السياسية وصعوبات أكبر في كونها ام وكذلك تعرضها للعنف المجتمعي والعائلي.

ويرجع الفضل في ذلك إلى حد ما إلى نهج الولايات المتحدة الذي يشمل الحكومة بأكملها لتمكين المرأة الأفغانية في التعليم والأعمال. فبرنامج(Promote) ، وهو أكبر برنامج ثنائي لدعم وتشجيع المرأة تابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، قام بتدريب الآلاف من القيادات النسائية في مجال الأعمال والسياسة والاقتصاد في أفغانستان (ShareAmerica ,2020).

تمكين المرأة في السويد:

تغيرت حقوق المرأة في السويد بمرور الزمن، إذ تأثر وضع وحقوق النساء بالثقافة والدين والخطابات الاجتماعية مثل الحركة النسوية القوية والقوانين، وتغير عدة مرات عبر تاريخ السويد، حيث منح قانون المدينة في السويد الذكور والإناث حقوقاً متساوية في الميراث.

اختلف أيضا وضع المرأة قديما حيث تم تعريف جميع النساء غير المتزوجات بأنهن قاصرات قانونيا بغض النظر عن العمر، ووضعن تحت وصاية أقرب قريب لهن مثل الأم، إذا كانت الأم أرملة. أما بالنسبة للمرأة المتزوجة، فكانت توضع تحت وصاية زوجها وليس لها حق الرشد القانوني. في القرن التاسع عشر، وتحديدا في عام 1862، أصبحت السويد واحدة من أوائل الدول في العالم التي منحت النساء حق التصويت، بالإضافة إلى أنه لم تكن المهن متاحة أمام النساء حتى جاء الإصلاحيون في

البرلمان بحجة النمو السكاني، إلى جانب التغيرات في المجتمع الناجمة عن الأزمة الاقتصادية في الحروب النابليونية والتصنيع، حيث أدى ازدياد عدد النساء غير المتزوجات إلى إتاحة المزيد من المهن أمامهن لتمكينهن من إعالة أنفسهن، وفُتحت المهن بعد ذلك أمام النساء في السويد ليستطعن إعالة أنفسهن.

وفي القرن الحادي والعشرين، أصبحت السويد أول دولة في العالم تَحقق المساواة بين الجنسين.(السويد، 2021).

تمكين المرأة في تونس:

احتلّت تونس المرتبة الثانية عالميا والأولى عربيا من حيث نسبة الإناث خريجات الشعب العلمية في التعليم العالي، على غرار علوم التكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وذلك حسب تصنيف نشره البنك الدولي خلال شهر ماي/ أيار 2019 وشمل 114 دولة خلال الفترة الدراسية الممتدة من 2015 إلى 2017.وتمثل نسبة الإناث خريجات الشعب العلمية في تونس 58 في المائة، تليها الجزائر (55 في المائة) وسلطنة عمان (53 في المائة) وسوريا بنسبة 50 في المائة ثم السودان بنسبة 47 في المائة والمغرب بـ45 في المائة والضفة الغربية وقطاع غزة (45 في المائة) والبحرين (44 في المائة) والإمارات العربية المتحدة (43 في المائة).

أشـــار مســـح التطورات الاقتصـــادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2017–2018 وفقا للمعهد الوطني للإحصاء في تونس أن لتونس سبق الريادة في مجال حقوق الانسان والمساواة بين الجنسين في التحصـيل العلمي والثقافي والتمثيل السـياسـي والمشـاركة الاقتصـادية، ففي عام 2014 وضـع الدسـتور التونسـي حدا للتمييز بين المرأة والرجل وسـدت فجوة كبيرة في الدليل العالمي للفوارق بين الجنسين لتحل في المرتبة الأولى بين البلدان العربية. في عام 2017 بلغ معدل مشاركة النساء في القوة العاملة 20.5% مقابل 60% رجال، بلغ معدل بطالة الاناث 22.8% تقريبا ضـــعف معدل بطالة الذكور التي بلغت 12.3%، ويعزى الانخفاض في معدل مشـــاركة الاناث في القوى العاملة منذ عام 2014 مقترن بزيادة سريعة في التحصيل التعليمي للمرأة الى محدودية فرص العمل المتاحة للمتعلمات. (https://books.google.co.il/books). تثمن العديد من النســـوة في تونس ما

وصـــلن له من مكان لم يصـــل إليه غيرهن في باقي الدول العربية، فالمرأة في تونس تتمتع برعاية حقوقية ومساواة مع الرجل في الحقوق والحريات، فلها ما له وعليها ما عليه حسب الدستور والقوانين، إلا أن ذلك لا يمنع أن تكون هناك نقائص عديدة. (الشناوي، 2018).

وجاء في تقرير للصحفية التونسية هندة الشناوي بعنوان: المرأة التونسية معركة الحقوق متواصلة، نشر في العدد 63 في مجلة الإنساني التي تصدر عن المركز الإقليمي للأعلام \ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اشارت فيه الى ان مجلس نواب الشعب أقر بالأغلبية المطلقة (في 26 تموز/ يوليو 2017) «قانون القضاء على العنف ضد المرأة»، والعنف هو: كلُّ اعتداء مادي أو معنوي أو جنسي أو اقتصادي ضد المرأة أساسه التمييز بسبب الجنس، والذي يتسبب بإيذاء أو ألم جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي للمرأة. وللقانون أيضا مزية هي تشديده العقوبات في قضايا الاغتصاب (تصل العقوبة إلى السجن عشرين عاما).

كما أنه ألغى نصًّا قانونيًّا يتيح للمغتصب تفادي العقاب القانوني إذا تزوج من ضحيته. كذلك فإن حقوقاً أخرى عدة كمنع تعدد الزوجات، ومنح حق الطلاق، والحق في التعليم، والحق في العمل، كانت بمثابة تحولات ثورية في وضع النساء في ذلك الوقت في العالم العربي، ما جعل المرأة في تونس عنصرا فاعلاً في المجتمع. ولكن هذا التحرر الأكثر إشعاعا في العالم العربي والقارة الأفريقية لم يكن كافيا لحماية المرأة التونسية من العنف سواء داخل محيط الأسرة أو خارجها. بالنسبة لجرائم التحرش الجنسي في الفضاء العام، رغم أن القانون فرض غرامة على مرتكبي هذه الجريمة تعادل 500 دولار أميركي وعقوبة السجن لمن يستغل الأطفال في الأعمال المنزلية أو غيرها من الأنشطة لغاية الربح المادي. وفرض غرامة مالية على المشغلين الذين يميزون في الأجور بين النساء والرجال. وشدد القانون، لأول مرة في تونس والعالم العربي، العقوبات على المعتدين والمغتصبين الذين لهم صلة قرابة بالضحية، أو لهم سلطة معنوية عليها كالمدرسين والأطباء وأرباب العمل وغيرهم. ومع ذلك اشارت الى دراسة نتائج واسعة نشرها «الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري»، كشفت عن أن أكثر من نصف النساء (53.5 في المائة) تعرضن إلى أحد أشكال العنف بجميع أنواعه الجنسي والنفسي والجسدي في داخل الأسرة أو في الفضاء العام. (الشناوي، 2018).

تمكين المرأة في مصر:

يمر هذا الشهر أربعة أعوام على إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، وذلك استجابة لتكليف السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الحكومة وكافة أجهزة الدولة باعتبار تلك الاستراتيجية هي وثيقة العمل للأعوام المقبلة، لتفعيل ما تضمنته من خطط وبرامج ومشروعات.

وقبل الحديث عن الاستراتيجية دعونا نبدأ بالمرتكز الأساسي الا وهو دستور الدولة المصرية 2014 والذي تنص المادة 11 على أسس واضحة لمواجهة التمييز ضد المرأة، وتحقيق المساواة مع الرجل في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تقوم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية، وحقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، وتلتزم الدولة أيضا بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكينها من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل، وتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجاً.

المرتكزات الأخرى تشمل استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030)، وأهداف التنمية المستدامة 2030 والتي اعتمدتها الجمعية العامة للام المتحدة في 2015، بالإضافة إلى تبني المدخل الحقوقي باعتباره المنطلق الأساسي للاستراتيجية، كل ذلك في إطار تشاركي يستجيب لمتطلبات المرأة المصرية، ويشمل أيضا آليات قياس تنفيذ أهداف الاستراتيجية، وقياس أثر برامجها وأنشطتها المختلفة.

وعليه يمكن اختصارا إيجاز محاور الاستراتيجية كالاتي:

- التمكين السياسي للمرأة وتعزيز أدوارها القيادية.
- التمكين الاقتصادي للمرأة.
- التمكين الاجتماعي للمرأة.
- حماية المرأة وصون كرامتها.

في كل محور من المحاور يتم دراسة الوضع الحالي ووضع الخطط التفصيلية وكذا أيضا مقاييس قياس الأداء Key Performance Indicators (KPI's) في نهاية مدة التنفيذ مقارنة بالوضع الحالي.

والآن وبعد مرور سبع سنوات على إقرار الدستور وأربع سنوات على إطلاق الاستراتيجية، نجد أن المؤشرات والأرقام تفوق المستهدف في العديد من المحاور، وهو أمر يحتاج إلى تفصيل لن تسعه هذه المساحة، ولكن إذا أخذنا تمثيل المرأة في المجالس النيابية ومقارنة برلمان 2015 والذي شمل على 90 سيدة (56 بنظام القوائم و20 بالنظام الفردي و14 تم تعيينهن من قبل السيد رئيس الجمهورية) يشكلون نسبة 15 % من إجمالي عدد الأعضاء، وهي تمثل النسبة الأكبر خلال الحياة البرلمانية المصرية منذ بداية دخول المرأة للبرلمان في عام 1957، عندما فازت الأستاذة راوية عطية والتي تعتبر أول امرأة في مصر والدول العربية كلها تنجح في الانتخابات البرلمانية.

أما برلمان 2020 والذي شمل 162 سيدة (142 بنظام القوائم و6 بالنظام الفردي، بالإضافة إلى 14 سيدة تم تعيينهن من قبل السيد رئيس الجمهورية) فهي النسبة الأعلى على الإطلاق.

أما في مجلس الشيوخ فقد أعطى السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي فرصة وتقديراً جديداً للمرأة المصرية بمضاعفة عدد المعينات من قبل سيادته وصولا إلى 20 اسما، كما حصلت المرأة أيضا على فوز جديد بوصول أول سيدة إلى منصب وكيل المجلس وهي النائبة فوزي جرجس. (واقع المرأة المصرية، 2021).

تمكين المرأة في الأردن:

تعدّ الأسر والمجتمعات الداعمة ضروريةً لضمان حصول النساء والفتيات بشكل كامل على الفرص التي يحتجن إليها لتحقيق كامل إمكاناتهن، وبالتعاون مع الحكومة الأردنية، تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بتحفيز الحوار وزيادة الوعي حول قضايا النوع الاجتماعي، من خلال المناقشات على وسائل الإعلام الاجتماعي والفنون العامة، والمبادرات والحملات المناصرة التي يطلقها الطلبة، والدورات التدريبية المقدّمة إلى المنظمات والمتعلقة بالنوع الاجتماعي وحملات المناصرة

المرتبطة به. ومن شأن هذا الحوار أن يخلق مساحة للتغيير بحيث يمكن للمنظمات والفعاليات المحلية أن تؤثّر بشكل أكبر في تحقيق المساواة بين الجنسين.

حملات المناصرة الفعالة واصلاح السياسات

يمكن للمؤسسات الحاكمة والأطر القانونية توفير نموذج وطني للمساواة بين الجنسين في الأردن. لذا تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) جهود الحكومة الأردنية نحو إضفاء الطابع المؤسسي على المساواة بين الجنسين، من خلال تدريب ودعم العاملين في القطاع العام لتحديد ومعالجة القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي في مكان العمل، ومن خلال دعم الإصلاح التنظيمي لزيادة مشاركة المرأة وتولّيها مواقع قيادية في مجال العمل العام. وبالإضافة لما سبق، تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)بتوفير التدريب للمنظمات المحلية من أجل تعزيز جهود الحملات الشعبية المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

الخدمات المستجيبة للنوع الاجتماعي

تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بالشراكة مع الحكومة الأردنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لمساعدة النساء على التغلب على الحواجز النظامية التي تحول دون مشاركتهن المدنية والاقتصادية والسياسية. وتشمل هذه الجهود توسيع فرص حصول المرأة على التمويل لإنشاء وتوسيع المشاريع الصغيرة، وتوفير فرص التطوير المهني لمساعدة النساء على التقدم في وظائفهن، وتوفير التدريب والفرص للنساء للانخراط في السياسة، وتعزيز الخدمات الصحية التي تراعي النوع الاجتماعي.

الإنجازات الجديرة بالذكر

- تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) الجهود الأردنية لتنفيذ إصلاحات من شأنها حماية حقوق المرأة وتشجيع مشاركتها في المجال العام، بما في ذلك إلغاء مادة في قانون العقوبات تسمح لمرتكبي الاعتداء الجنسي بالإفلات من العقوبة في حال زواجهم من ضحاياهم، إضافةً إلى اعتماد الحكومة الأردنية وتنفيذها نظام العمل المرن لتشجيع المشاركة الاقتصادية للمرأة.

- حتى كانون الثاني 2020، قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بتيسير المناقشات والمحادثات عبر الإنترنت حول الأولويات المتعلّقة بالنوع الاجتماعي على مدى أربع سنوات، تلقّت خلالها أكثر من 1225000 تفاعلاً على فيسبوك، وحقّقت أكثر من 340000 من عدد مرات الظهور على تويتر، وحظيت بأكثر من 42300 مشاهدة على موقع يوتيوب. وبالمحصلة، نتج عن هذا التواصل أكثر منر1600000 حالة من الحوار الاجتماعي عبر الإنترنت، مما أدّى إلى تعزيز النقاشات الديناميكية المفتوحة التي تساهم في خلق مساحة للتغيير في الأعراف والتوقعات المرتبطة بالنوع الاجتماعي.
- في الانتخابات المحلية الأردنية لعام 2017، ومن أصل 177 امرأة شاركن في تدريب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) حول إدارة الحملات الانتخابية والترشح، تم انتخاب 58 امرأة لشغل مناصب في المجالس البلدية ومجالس المحافظات. وقد ساهمت هؤلاء النساء في زيادة مشاركة المرأة في المجالس البلدية من 36 في المائة عام 2013 إلى 41 في المائة عام 2017.

في عام 2006، كان 6 في المائة فقط من القضاة في الأردن من النساء. وقد عملت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) على زيادة مشاركة المرأة في القانون من خلال برنامج "قضاة المستقبل" للمنح الدراسية لدراسة القانون الدولي، إلى جانب دعمها للحكومة الأردنية في بدء اعتماد التوظيف على أساس الجدارة في التعيينات القضائية، مما أدى إلى زيادة في تعيين القاضيات. ومنذ ذلك الحين، تضاعف تمثيل الإناث أكثر من ثلاثة أضعاف، حيث تشكّل النساء 22 في المائة من القضاة في الأردن. (الوكالة الدولية للتنمية في الأردن، 2021).

وكما ترى الباحثة لقد تم تمكين المرأة في الدول المتقدمة، ضمن سياق ديمقراطي متدرج، وصولا للمساواة والعدالة، حيث أصبح تلبية حقوق المرأة وحاجاتها جزء أصيل في بنية المجتمع والقوانين، لذلك لا يتم مناقشة دور المرأة في المجتمع الغربي مثلا، ضمن سياق نسوي أو حتى من منظور النوع الاجتماعي، بل من منظور ديمقراطي، يعتمد على ما تم إنجازه في قضية حقوق الإنسان؛ فالاتفاقيات

والعهود الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة أعدت لدول العالم الثالث، ومنها بلادنا. لذلك فلا تظهر الآن هذه المصطلحات في الحياة الغربية، بعد أن تم تقوية البناء الديمقراطي، في الحكم والإدارة، وفي الأجسام التمثيلية، التي يتم اختيارها وفقا لرأي الأغلبية الديمقراطية غير المتوغلة. صحيح أن بعض الدول الإسكندنافية جعلت البرلمان مناصفة بين الرجال والنساء كنوع من الضمانة التمثيلية، إلا أن الواقع العام هناك، يستجيب لحقوق المرأة باعتبارها حقوق مواطنة يدعمها الجميع.

في العالم العربي، تسير الديمقراطية على عكاز، فلم يتم تثبيتها في بنية المجتمع، لذلك يتم اللجوء مثلا لنظام الكوتا في مسألة الانتخابات، كما يتم الحديث عن المرأة لا كمواطنة، بل من خلال الدور النسوي، وفي أفضل الظروف يتم اللجوء الى منظور النوع الاجتماعي، كمنظور حقوقي أكثر شمولا . ما زال تمكين المرأة يراوح مكانه لأسباب ذاتية وموضوعية، لذلك وحتى ننجز في هذا المجال علينا العمل باتجاه مأسسة البناء الديمقراطي، الذي يشكل الضمانة للحاضر والمستقبل؛ في سياق دعم حكومات بلدان المشرق في جهودها لتعزيز التمكين للنساء وزيادة الفرص المتاحة لهن وذلك كحافز نحو قيام مجتمعات اكثر شمولا واستدامة وسليمة يعود فيها النمو الاقتصادي بالنفع على الجميع، فقد قام (البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية) بإطلاق برنامج تمكين المرأة في المشرق بالتعاون مع الدول المانحة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية، يسعى البرنامج الى تحفيز البلدان على احداث تغيير إيجابي بشان احتياجات واولويات معينة، بالعمل على نحو فاعل لتحقيق نتائج تعود بالنفع على النساء واسرهن والاقتصاديات بوجه عام في بلدان المشرق.

ثانياً: الدراسات السابقة:

سيتم استعراض بعض الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع تعزيز دور منظمات المجتمع المدني الفاعلة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية، وقد تم اختيار هذه الدراسات على أساس وجود علاقة بين موضوعاتها وموضوع الدراسة الحالية، حيث تم تصنيف البحوث والدراسات السابقة وترتيبها زمنيا من الأحدث إلى الأقدم.

الدراسات العربية:

ومن أحدث الدراسات التي تم الاطلاع عليها هي دراسة أجراها الباحث (قاسم، 2020) بعنوان: دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مكانة المراة في المجتمع الفلسطيني

هدفت الدراسة إلى البحث عن دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مكانة المراة الفلسطينية في قطاع غزة، وشملت عينة الدراسة (100) امراة من النساء المستفيدات من جمعية عايش لحماية المراة والطفل، وجمعية المراة العاملة الفلسطينية للتنمية، والاتحاد العام للمراة الفلسطينية في محافظة عزة، وتم القياس تبعا للمتغيرات (العمر، الحالة الاجتماعية، طبيعة مكان السكن، المؤهل العلمي، طبيعة عمل المراة في المؤسسات)، استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة وصفاً كمياً وكيفياً، و لتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانه من ثلاثة محاور مكونة من (30) فقرة، وتم التأكد من صدقها ومعامل ثباتيا وبعد عملية جمع الاستبانات تم ترميزها وادخالها للحاسوب ومعالجتها احصائيا باستخدام الوزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتوصلت الدراسة الى نتائج اهمها:

1.أن الوسط الحسابي حول" دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مكانة المراة في المجتمع الفلسطيني" 3.7366 بوزن نسبي 74.733 %، وهو مستوى عال من الاستجابة من قبل افراد عينة الدراسة.

2.لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العاملين حول دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مكانة المراة في المجتمع الفلسطيني تعزى لمتغير العمر.

واقترحت الدراسة العديد من التوصيات من اهمها: العمل على تعزيز الشراكة بين كافة الجهات الفاعلة في الدولة ومؤسسات المجتمع المدني من اجل المساهمة في تمكين المراة الفلسطينية في قطاع غزة، مع ضرورة وضع برامج تهدف للمساهمة في الحد من التجديات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تواجهها المراة، من خلال بذل المزيد من البرامج الهادفة الى تعزيز اهمية تمكين المراة الفلسطينية ودمجها في سياسات البرامج الهادفة الى التنمية.

ومن الدراسات الحديثة التي تم الاطلاع عليها هي دراسة أجراها الباحث (إبراهيم، 2019) بعنوان: المرأة الفلسطينية صمود في وجه الاحتلال

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على معاناة المرأة الفلسطينية في القدس المحتلة، خاصة في إطار تضررها من مختلف الإجراءات التهويدية، وتحملها أعباء كبيرة في حياة يكتنفها الكثير من المصاعب والتحديات.

قامت الدراسة بتحليل الإحصائيات والبيانات التي تعكس أوضاع المرأة الفلسطينية في القدس بعدة نواحي منها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها، وجاءت أهم النتائج أن الخطط والإجراءات التهويدية تخلف أثاراً شديدة القسوة على سكان المدينة من النواحي الحياتية والنفسية والجسدية، وينتج عنها العديد من الإشكاليات الاجتماعية والحياتية العميقة، ومن الوضع الاقتصادي المتردي للمقدسيين، وهدم منازلهم وطردهم من قراهم، وعزلهم عبر جدار الفصل العنصري، وصولاً إلى الاستهداف المباشر بالقتل والاعتقال داخل المسجد الأقصى، أو في أزقة القدس المحتلة وغيرها من القرى والمناطق الفلسطينية المحتلة.

هدفت دراسة منى موسى عام (2019) إلى التعرف على دور وزارة شؤون المرأة في بناء قدرات المؤسسات النسوية بقطاع غزة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاعتماد على قائمتين من قوائم الاستقصاء كأداة رئيسية لجمع البيانات، واستخدمت العينة أسلوب الحصر الشامل حيث بلغ مجتمع الدراسة لوزارة شؤون المرأة (30) موظفاً، بجانب ست مؤسسات نسوية، وتم اعتماد أيضا أسلوب الحصر الشامل حيث بلغ مجتمع الدراسة (132) موظفاً، وتم استخدام الاستبانة الإلكترونية كأداة من أدوات الدراسة، وتوصلت الباحثة، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لدور الوزارة في بناء قدرات المؤسسات النسوية بقطاع غزة، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وزارة شؤون المرأة: الهيكل التنظيمي، التشريعات والقوانين، والاستراتيجيات، والتمكين، والتشبيك وبين بناء القدرات في المؤسسات النسوية، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية بين وزارة شؤون المرأة: (الهيكل التنظيمي، والتمكين، والتشبيك وبين بناء القدرات في المؤسسات النسوية).

ومن أحدث الدراسات التي تم الاطلاع عليها هي دراسة أجراها (أبو زايدة ،2018) بعنوان: واقع مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني وتحديات هذه المشاركة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل أهم المؤشرات المتعلقة بسوق العمل، مثل: تطور نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة والتوزيع النسبي للقوى العاملة، حسب المهنة والنشاط الاقتصادي وتطور معدلات البطالة بين صفوف النساء حسب العمر وسنوات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجود تقدم ملحوظ في مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي لكنه محدود ولا يتناسب مع مؤهلاتها ولمكانياتها، وأن الاحتلال الإسرائيلي والعادات والتقاليد والقصور في قانون العمل أكثر العوامل تأثيراً على مشاركتها في سوق العمل الفلسطيني، أوصت الدراسة ضرورة زيادة الوعي لدى المجتمع بأهمية عمل المرأة ودورها التنموي، وخلق بيئة عمل داعمة للمرأة، وإعادة النظر في القوانين والتشريعات المتعلقة بعمل المرأة.

ومن أحدث الدراسات التي تم الاطلاع عليها هي دراسة (حنيني، 2017) هدفت التعرف على المعيقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجه نظر ممثلات المؤسسات النسوية وقاعدتها في محافظة نابلس، حيث اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليل لملائمة أغراض الدراسة، وتم الاعتماد على الاستبانة والمقابلات كأحد أدوات البحث، واشتملت الاستبانة (51) فقرة، موزعة على ستة مجلات وهي: المعيقات الشخصية، والمؤسسية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والقانونية، حيث اعتمدت الباحثة اختيار عينة عشوائية متاحة لعدد المستفيدات والموظفات، وقد تم توزيع (400) استبانة، واستخدام 6 مقابلات من ممثلات المؤسسات النسوية بطريقة العينة العشوائية الطبقية وبلغ عدد المؤسسات النسوية (64) مؤسسة في محافظة نابلس، وتوصلت الباحث إلى أن أبرز المعيقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية، وأن المعيقات الاجتماعية كانت أقل المعيقات التي تواجه مشاركة القاعدة النسوية في نشاطات المؤسسات الاجتماعية حيث حظي هذا المجال على الترتيب الأخير، في حين حصلت المعوقات الشخصية على الترتيب قبل الأخير من حيث تأثيرها على المشاركة في نشاطات المؤسسات النسوية،

وكانت المعيقات الاقتصادية والقانونية قد حصلت على أعلى درجات الموافقة، وأكثر المعيقات من حيث تأثيرها على المشاركة النسوية في المؤسسات النسوية.

ومن الدراسات الحديثة أيضاً دراسة أجرها (الدراغمة، 2014) واظهرت فاعلية التدريب المقدّم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهنَ، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المستفيدات اللواتي التحقن بالتدريب المقدم من المؤسسات النسوية شمال الضفة الغربية، وقد اختارت الباحثة عينة طبقية عشوائية بلغ عددها (265) مستفيدة، واستخدمت استمارة الاستبانة للحصول على البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك درجة مرتفعة لفاعلية التدريب المقدّم من المؤسسات في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو فاعلية التدريب المقدّم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً تعزى لمتغيرات عمل المرأة، والعمر، والمستوى التعليمي، وعدد الورشات التدريبية، بينما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية في مجال التخطيط الاقتصادي وفق متغيري العمر وعدد الورشات التدريبية.

وهدفت دراسة (ابو بكر، 2014) بعنوان: "دور الجمعيات الاهلية في بناء قدرات المرأة الريفية" إلى التعرف على دور الجمعيات الأهلية في بناء قدرات المرأة الريفية والوقوف على هذا الدور، وتقسيمه إلى (تعليمي، وانتاجي، وتدريبي، وقيادي)، توصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من القدرات يمكن إكسابها للمستفيدات المترددات عليها من خلال أنشطتها وبرامجها. وتبلورت هذه القدرات حسب نسبتها إلى الآتي: يرى أغلب أفراد الدراسة من المستفيدات من خدمات وأنشطه وبرامج الجمعيات أن أعلى نسبة هي القدرات القيادية، ثم يأتي دور الجمعيات الأهلية في بناء قدرات المرأة التدريبية، تليها القدرات الإنتاجية، وفي النهاية القدرات التعليمية، وهي التي استفادت منها العينة من خلال ترددها على الجمعية الأهلية، حيث تهدف إلى محو أمية المرأة الريفية غير المتعلمة ومساعدتها على التعلم.

وفي دراسة قام بها السيد وعمارة (2013) بعنوان" دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة الفقيرة للتعامل مع اليات سوق العمل، دراسة من مظور طريقة تنظيم المجتمع".

هدفت الدراسة إلى تعريف دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة الفقيرة للتعامل مع آليات سوق العمل، واستخدمت الباحثتان منهجاً وصفياً من خلال تطبيق استبانة على (35) عضو منظمة غير حكومية و(85) مستفيدة.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

1- ما زالت المنظمات غير الحكومية غير قادرة على زيادة معارف ومعلومات المرأة.

2- تحتاج المنظمات غير الحكومية إلى تنمية قدرات العاملين بها، عن طريق دورات تدريبية متخصصة لآليات سوق العمل.

3- تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً معنوياً في دعم اتجاهات المرأة الفقيرة.

4- هناك نسبة مرتفعة للمعوقات التي تواجه المرأة الفقيرة في التعامل مع سوق العمل.

وفي دراسة قام بها نجم (2013) بعنوان " دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية- دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة، ومعرفة درجة توافر معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية، والكشف عن مدى الاختلاف في نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف متغيرات الدراسة.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت اسلوب تحليل المحتوى للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية لمدة ثلاث سنوات مضت. تكونت عينة الدراسة من (10) مؤسسات تعمل في مجال تمكين المرأة.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

1- تفاوت معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية، فجاء ترتيبها تنازلياً: التمكين الاجتماعي، التمكين التعليمي، التمكين الاقتصادي، التمكين السياسي، التمكين الصحي.

2- لا تختلف نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف نوع المؤسسة (حكومية، أهلية)، وكذلك نوع الوثيقة، والخطط الاستراتيجية، والتقارير النسوية للمؤسسات التنموية.

وأوصت الباحثة بدعم استراتيجية الشراكة بين المؤسسات الأهلية والحكومية التي تهدف إلى تمكين المرأة، والعمل على تنفيذ برامج من خلال لجان ومجالس وهيئات مشتركة ينبغي إيجادها لتفعيل الشراكة بين القطاعين في تمكين المرأة الفلسطينية، وتعزيز أواصر العلاقات والروابط بين الجمعيات النسائية العربية والهيئات المانحة في كل دولة عربية، وما بين المؤسسات التنموية النسائية في فلسطين والهيئات المتعددة بطريقة تؤدي إلى تفعيل الشراكة بينهما لتنفيذ البرامج التنموية الرامية إلى النهوض بالمرأة الفلسطينية، وتمكينها وتعزيز صمودها ومشاركتها الإيجابية في المجتمع الفلسطيني.

وضحت دراسة (الكفارنة، 2013)، عن دور المنظمات الأهلية في تعزيز تنمية المجتمع وبناء الدولة الفلسطينية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، والاستبانة أداة لجمع البيانات، وطبقت عينة الدراسة على أعضاء مجالس الإدارة، والإدارة التنفيذية في المنظمات الأهلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعددها 200 استبانة، ودعا الباحث المنظمات الأهلية إلى تطوير رؤيتها ورسالتها واستراتيجيتها على أساس المشاركة الشعبية، وتطوير قدراتها لتتمكن من القيام بدورها في تنمية المجتمع وبناء الدولة، والعمل على دعم التشبيك بين المنظمات الأهلية محلياً وإقليمياً ودولياً.

وأشارت دراسة (عدوان، 2013) بعنوان: دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة).

إلى واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، والتعرف على العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والتنمية البشرية، ومدى تأثير منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية البشرية، إضافة لذلك عملت الدراسة على التعريف بأبرز المعيقات التي تشكل عائقاً أمام تحقيق دورها، فقام الباحث باستخدام العديد من الأدوات من أبرزها إجراء المقابلات مع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التوجه السائد لمنظمات المجتمع مع المدني نحو تعزيز التنمية البشرية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية في عملية تعزيز التنمية البشرية.كما تم تحليل دور منظمات المجتمع المدني في العديد من المؤشرات الخاصة في التنمية البشرية مثل: القضايا السكانية، والفقر والبطالة، والقضايا الصحية، والتعليم، وتمكين المرأة وتحقيق المساواة، إذ يلاحظ تنوع مجالات اهتمام منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

ومن أبرز التوصيات التي خرجت بها الدراسة تتمثل في ضرورة بلورة منظمات المجتمع المدني لخططها وبرامجها وفق رؤية تسعى من خلالها لتحقيق وترسيخ مفاهيم تغير وتطوير المجتمع، وليس الاكتفاء بتقديم المساعدة والإغاثة، فعمل منظمات المجتمع المدني لا يقتصر على أشكال تقديم المساعدات بل يشمل السعي لتغير المجتمع وتطويره، وهذا أساس العملية التنموية التي تشكل جوهر عمل منظمات المجتمع المدني. كما أوصت الدراسة بضرورة إعادة الاعتبار للعمل التطوعي، وذلك من خلال تعزيز مفاهيم العمل الاجتماعي التطوعي وأهميته، وتطوير مفهوم المشاركة المجتمعية، وذلك لأهميته ودوره في عملية تحقيق التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص.

الدراسات الأجنبية:

ومن الدراسات الاجنبية الحديثة دراسة باثانيا (Pathania,2018) بعنوان: هدف التنمية المستدامة: المساواة بين الجنسين من اجل تمكين المرأة وحقوق الانسان.

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على اساسيات مساهمة المراة في التنمية المستدامة كشريك ومستفيد من خلال البحث في حاجة النساء الى (التمكين) من اجل " تضييق الفجوة بين الجنسين " وايجاد مجال متكافئ بين النساء والرجال قبل الوصول الى المساواة بين الجنسين والحفاظ عليها، وتوصلت الدراسة الى انه لا يزال التحيز ضد المراة متأصلا بعمق في الثقافات والاقتصاديات والمؤسسات السياسية والاجتماعية حول العالم حيث تواجه النساء والفتيات مستويات غير مقبولة من التمييز وسوء المعاملة مما يؤدي الى الحد من دورهن في تنمية المجتمع وصنع القرار، واوصت الدراسة بوجوب تعزيز مساهمة المراة في جميع المجالات من خلال ضمان نموها الاقتصادي الكامل لتسهيل دمج عمل النساء والفتيات كشريك في التنمية المستدامة.

وفي دراسة قام بها زينول (Zainol et al.,2017) هدفت إلى اختبار فعالية برامج تنمية المشاريع الصغيرة في ماليزيا، وتناولت التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأثر المبادرات الانمائية (الحصول على التمويل والتدريب) على عدة مؤشرات اجتماعية – اقتصادية (الدخل والتمكين والأصول ونوعية الحياة والعمالة). وقد ركزت هذه الدراسة على مشاركة النساء من صاحبات المشاريع الصغيرة في مختلف برامج التنمية المتاحة لهن وتأثيرهن على كفاءات تنظيم المشاريع وتحقيق التنمية، والمزايا التنافسية وعلى الجانب الاقتصادي والبيئة الداعمة وأداء المشاريع الصغيرة. واعتمدت هذه الدراسة على عينة عشوائية مكونة من 384 امرأة من صاحبات المشاريع في السوق المحلية في مقاطعات مختلفة في (كيلانتان بماليزيا). وتبين النتائج أن المشاركات في برنامج التنمية لديهم مستويات اعلى مستويات نسبيا من الكفاءات في مجال تنظيم المشاريع، وتحقيق التنمية، ويلاحظ أيضا ان المستوى الاقتصادي أفضل نسبيا من بين النساء الحاصلات على المشاريع، بالمقارنة مع غيرهن من النساء غير الحاصلات على مشاريع. وأفادت النتائج عن مستويات أعلى بكثير من المزايا التنافسية، وبيئة داعمة أفضل بين صاحبات المشاريع بالمقارنة مع النساء من غير الحاصلات على مشاريع.

وفي دراسة قام بها خان (Khan, 2015) بعنوان: تمكين المرأة وريادة الاعمال وتنمية القدرات

هدفت الدراسة الى البحث في قضايا المراة من عدة زوايا مختلفة مثل ريادة الاعمال والتمكين وبناء القدرات النسوية ومناقشة العوامل التي تمنع تنمية قدرات المراة وتحد من تمكينها بما في ذلك ريادة الاعمال حيث قدمت الدراسة نقاشا مختصرا ومسحا للادبيات التي تغطي هذه الجوانب وتوصلت الدراسة الى ان عدم المساواة، بين الحنسين باعتبارهما عنصرا مهما في التنمية البشرية لتحقيق التمو الاقتصادي كناتج للتنمية المستدامة.

وفي دراسة قام بها محمد الاسلام (Mohammad Islam,2014) بعنوان: تمكين المرأة في بنغلادش.

هدفت الدراسة إلى البحث في دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة في بنغلاديش بمفهومه الشامل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من وجهة نظر الباحث، واستخدمت منهجية دراسة الحالة وطبقتها على اثنتين من المنظمات غير الحكومية، باستخدام الاستبيانات ومناقشات مجموعات التركيز، وكذلك مسح ميداني شمل جميع المستفيدات من أنشطة المنظمتين.

أظهرت النتائج أن هاتين المنظمتين قد ساعدتا النساء في التمكين الاقتصادي، لكن عملية التمكين الشمولي كانت محدودة في تحقيق هويتها الكاملة وقوتها في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

اما دراسة باتا شاريا (Bbattacharya, 2014) فقد ربطت بين تمكين المراة والتنمية المستدامة، وتميزت هذه الدراسة بالخروج عن نطاق الفردية في التحليل، اذ تم تطوير قياس للتمكين عن طريق تحليل جماعي لمؤسسات التمويل للقروض الصغيرة (SHGS). وتم اختيار عينة من (10) نساء لكل مجموعة من مجموعات التمويل على مستوى قطري، شمال البنعال والهند، وخلصت الدراسة الى ان تمكين المراة مسالة جماعية، وليست فردية، وان التمكين يجب ان يتم في إطار مجتمعي حتى نصل الى التنمية المستدامة.

وكذلك جاءت دراسة على (Ali et al.,2014) لاختبار دور منظمات الاعمال الصغيرة في التمكين الاقتصادي للمرأة في إقليم (غلغت- بلتستان) في الباكستان. وتم اعداد دراسة ميدانية باستخدام

استبانة وتم الاعتماد على التكرارات والنسب المئوية في التحليل، واستخدام اختبار Chi – Square لاختبار فرضيات الدراسة. وتم استخدام طريقة العينات العشوائية البسيطة لاختبار العينة من 6 منظمات اعمال صغيرة مختلفة وتم اختيار عينة من 200 عاملة. واظهرت النتائج ان 56.12% من العاملات تم تمكينهم اقتصاديا بسبب منظمات الاعمال الصغيرة، وبينت الدراسة ان ما نسبته 66.28% من افراد العينة أشاروا انهم استطاعوا بعد التمكين من اصلاح او بناء منزل. 61.63% منهم تبين انهم يتخذون قرارات عقلانية بشأن البيع. وتكشف النتائج كذلك ان 80.23% أشاروا انهم تمكنوا من شراء اثاث منزلي، وتبين ان 69.77% انه تحسن مستوى تعليم أطفالهم. ومن النتائج أيضا ان هذه البرامج لم تؤدي لزيادة المستوى التعليمي للعاملات. بل عملت على زيادة المستوى التعليمي لأطفالهم. كما كشفت النتائج ان المشاريع التجارية الصغيرة في إقليم (غلغت– بلتستان) لها تأثير إيجابي كبير على تمكين المرأة الاقتصادي وسلطة صنع القرار.

وفي دراسة قامت بها مارجريت (Magaret, 2013) بعنوان: اثر المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة، هدفت الدراسة إلى تعرف أثر المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة ودورها في مساعدتها، من خلال البرامج الاجتماعية والاقتصادية والتدريب المهني، وبرامج أخرى مماثلة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في دراستها، حيث قامت بإجراء مقابلات مع النساء العاملات في الهند، وأظهرت النتائج أن المنظمات غير الحكومية كانت قادرة على خلق تأثير كبير على تمكين المرأة، كما أن المتغيرات الديمغرافية مثل العمر، والتعليم، والدخل الشهري لهم تأثير واضح على مستوى تمكين المرأة.

وأجرى رحمان وسلطانه (Rahman & Sultana,2012) دراسة بعنوان: تمكين المرأة من أجل التنمية الاجتماعية

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة جمعية (Papad Lijjat Udyod Griha Mahila Shri) في "تمكين المرأة"، وهي منظمة دولية أنشئت في عام 1959 بموجب مجموعة من النساء اللواتي بدأن الأعمال التجارية الصغيرة، وهي تعد واحدة من المبادرات التي تهدف إلى تمكين المرأة.

واتبعت منهج دراسة الحالة للمنظمة، وتكونت عينة الدراسة من (69) عضوة من عضوات الجمعية من فرع حيدر أباد. كانت أداة الدراسة استبانة منظمة تقيس تمكين المرأة على ثلاثة عوامل: (النفسية والاجتماعية والاقتصادية).

وتوصلت الدراسة إلى ان المنظمة أسهمت إيجابياً في العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية في تمكين المرأة، من خلال توفير فرص عمل لأكثر من 350 من الأميات وشبه الأميات، إذ أصبحن يعملن لحسابهن الخاص، وأظهرت الدراسة أن الفتيات الشابات وغير المتزوجات أقل من المتزوجات في توجههن للمؤسسة.

وأجرى دوفلو دراسة (Duflo,2012) بعنوان: (تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية).

هدفت الدراسة الى بحث العلاقة بين تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية، وهي دراسة نظرية اعتمدت على استعراض الادبيات والدراسات الموجودة في هذا الإطار، وتوصلت الدراسة أن التنمية الاقتصادية تلعب دورا رئيسيا في خفض اللامساواة بين الجنسين، الامر الذي من شأنه أن يؤثر إيجابيا باتجاه تمكين النساء، الا ان هذه التنمية الاقتصادية لا يمكنها ان تكون مستدامة ذاتيا، الا إذا صاحبها التزاما سياسيا ضروريا لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء يدعم عملية تمكين النساء.

وأجرى كنان و بيبه (Khnan، A. & Bibi، Z. 2011) دراسة بعنوان: التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء خلال النهج التشاركي تقييم نقدي.

هدفت الدراسة إلى تقييم الآثار المترتبة على تشغيل مشروع التنمية التشاركية مع الحكومة على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، والتخفيف من حدة الفقر في منطقة بلوشستان Nasirabad(إقليم في باكستان). وأجريت الدراسة وفق منهجية دراسة الحالة لمشروع التغذية (pat) وهو مشروع للتنمية المجتمعية تتعهده الحكومة. وتكونت عينة الدراسة من (165) امرأة يمثلن جميع المستفيدات. تم استخدام أكثر من أداة لجمع المعلومات للدراسة وهي: الاستبانة، الملاحظة، المقابلة والمناقشات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين من موظفي مكتب المشروع. تم تقييم مؤشرات التمكين التالية: القدرة على بناء القدرات في المجموعة وتخفيض عبء العمل، والقدرة على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية،

والقدرة على الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية، والقدرة على اتخاذ القرارات بشأن إنفاق دخلهن.

التعقيب على الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع منظمات المجتمع المدني العاملة وتمكين المرأة وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية. وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة الى أبرز ملامحها. مع تقديم تعليقا عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية. وتود الباحثة ان تشير الى الدراسات التي سوف يتم استعراضها جاءت في الفترة الزمنية بين (2011 و2020)، وشملت جملة من الأقطار والبلدان مما يشير الى تنوعها الزمني والجغرافي.

هذا وقد تم تصنيف هذه الدراسات حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة وحسب كونها دراسات عربية او اجنبية. وفيما يلي نقدم عرضا لهذه الدراسات، ثم نبين جوانب الاتفاق والاختلاف بينها، ثم نوضح الفجوة العلمية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وأخيرا جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية.

الفرع الاول: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

كانت أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة متعددة حيث ساعدت الباحثة في آلية صياغة الإطار النظري، وتحديد مشكلة الدراسة، واستفادت الباحثة في تصميم مقاييسها وتحديد عينة المجتمع واختيار وتصميم أداة الدراسة (الاستبانة)، ومعرفة دور منظمات المجتمع المدني الفاعلة في تمكين المرأة وهو هدف مجتمعي مشترك مع هذه الدراسة.

الفرع الثاني: أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الدراسة الحالية تتشابه مع معظم الدراسات السابقة في انها استخدمت الأسلوب الوصفي التحليلي لمنهج الدراسة واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات، واغلب الدراسات السابقة ركزت على موضوع دور منظمات المجتمع المدني العاملة على تطبيق اليات تمكين المرأة ضمن معايير واستراتيجيات واهداف محددة لتعزيز التنمية والتمكين والتي تنعكس إيجابيا على المرأة والمجتمع بشكل عام، تسعى الدراسة الحالية الى تقديم توصية لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية من خلال مراعاة الوضع الخاص للقدس التي تقبع تحت الاحتلال ومناسبة برامج التأهيل والتدريب المقدمة وفقا لاحتياجات وظروف المرأة المقدسية، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة قاسم (2020) في أهمية دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني ولما له اثر إيجابي على أهمية تمكين المرأة الفلسطينية ودمجها في سياسات البرامج الهادفة الى التنمية الشاملة، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة ابراهيم (2019) في تسليط الضوء على معاناة المرأة الفلسطينية في القدس المحتلة والتي تعكس أوضاع المرأة في فلسطين من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة موسى (2019) بوجود دور لوزارة شؤون المرأة في بناء قدرات المؤسسات النسوية الداعمة بتمكين المرأة، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة أبو زايدة (2018) أهمية مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني وتحديات هذه المشاركة يتناسب مع مؤهلاتها وإمكانياتها، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة حنني (2017) بإبراز المعيقات التي تواجه المؤسسات النسوية في تطوير قاعدتها الجماهيرية، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة الدراغمة (2014) بأهمية فاعلية التدريب المقدّم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة أبو بكر (2014) بأهمية دور الجمعيات الاهلية في بناء قدرات المرأة والوقوف على الدور (تعليمي، وانتاجي، وتدريبي، وقيادي)، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة السيد وعمارة (2013) تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة الفقيرة واحتياجاتها للتعامل مع اليات سوق العمل، من منظور طريقة تنظيم المجتمع، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة نجم (2013) في اهمية دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة الكفارنة (2013) عن أهمية دور المنظمات الأهلية في تعزيز تنمية المجتمع

وبناء الدولة، وتصويب التشبيك بين المنظمات الأهلية محلياً وإقليمياً ودولياً، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة الكفارنة (2013)باستخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبانة في جمع البيانات.

الفرع الثالث: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

اختلفت الدراسة الحالية عن دراسة قاسم (2020) بان الدراسة الحالية تم تطبيقها على منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية، لكن دراسة قاسم (2020) اهتمت بالتركيز على دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مكانة المرأة الفلسطينية في قطاع غزة، واختلفت الدراسة الحالية عن دراسة إبراهيم (2019) بان الدراسة الحالية تم تسليط الضوء على محاور تمكين المرأة المقدسية، لكن دراسة إبراهيم (2019) تم تسليط الضوء على معاناة المرأة الفلسطينية في القدس المحتلة وتعزيز صمودها في وجه الاحتلال، واختلفت الدراسة الحالية عن دراسة منى موسى (2019) بان الدراسة الحالية هدفت الى التعرف على دور منظمات المجتمع المدني العاملة في تقديم برامج التأهيل والتدريب والمبادرات التمكينية النسوية في القدس الشرقية، لكن دراسة منى موسى (2019) هدفت إلى التعرف على دور وزارة شؤون المرأة في بناء قدرات المؤسسات النسوية بقطاع غزة، واختلفت الدراسة الحالية عن دراسة أبو زايده (2018) بان الدراسة الحالية تناولت جوانب التمكين للمرأة المقدسية (التعليمية، الاقتصادية، الاجتماعية) التي تعزز التنمية والتمكين للمرأة في القدس الشرقية القابعة تحت الاحتلال، لكن دراسة أبو زايدة (2018) هدفت الدراسة إلى معرفة واقع مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني بشكل عام، واختلفت الدراسة الحالية مع دراسة الكفارنة (2013) بان الدراسة الحالية تناولت دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية، لكن دراسة الكفارنة (2013) اهتمت بدور المنظمات الأهلية في تعزيز تنمية المجتمع وبناء الدولة الفلسطينية، واختلفت الدراسة الحالية عن دراسة عدوان (2013) بان الدراسة الحالية طبقت على القدس الشرقية، لكن دراسة عدوان (2013) طبقت كحالة دراسية للضفة الغربية، لكن الدراسة الحالية اهتمت بشمولية دور منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية التي تهدف الى تمكين المرأة المقدسية من خلال برامج التدريب والتأهيل وتقديم المبادرات وفق احتياجات المرأة المقدسية مراعية الوضع الخاص للقدس الشرقية القابعة تحت الاحتلال، واختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة الأجنبية بانها ركزت على ابعاد أحادية لعمل منظمات المجتمع

المدني والتمكين والتنمية، لكن الدراسة الحالية ركزت على عمومية دور منظمات المجتمع المدني واهدافها واستراتيجياتها وعمومية مجالات التمكين للمرأة المقدسية في القدس الشرقية.

الفرع الرابع: الفجوة العلمية بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية

- اغلب الدراسات السابقة ركزت على مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام دون التطرق لمنظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية.
- اغلب الدراسات السابقة ركزت على دور منظمات المجتمع المدني على التمكين والتنمية للمجتمع بشكل عام دون التطرق الى المبادرات الهادفة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لتمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية.
- اغلب الدراسات السابقة ركزت على معيار واحد او اثنين لمجالات تمكين المرأة ولم تركز على كافة المعايير لمجالات تمكين المرأة المقدسية.
- تم ربط الدراسات السابقة بين دور منظمات المجتمع المدني بالتمكين والتنمية الاقتصادية ولا توجد في الدراسات السابقة ربط دور منظمات المجتمع المدني في تنمية وتمكين المرأة بشكل خاص في القدس الشرقية.
- اغلب الدراسات السابقة تناولت موضوع التمكين للمرأة الفلسطينية بشكل عام، ولم تركز على خصوصية القدس الشرقية واحتياجات المرأة المقدسية للمبادرات والبرامج التمكينية التي تعزز صمودها وتجذرها في القدس.

ونظرا لوجود الفجوة العلمية على ضوء ما سبق عرضه، تظهر الحاجة الماسة الى اجراء المزيد من الأبحاث التي تتناول موضوع دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية، مثل هذه الدراسة ما يجعل منها إضافة نوعية في هذا المضمار.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من النواحي الاتية:

- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بانها تعد من الدراسات القليلة، التي تناولت موضوع في غاية الأهمية حول دور منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية والتي تعنى بتمكين المرأة المقدسية بكافة جوانب حياتها، والتحديات في ظل الظروف الراهنة (سياسة الاحتلال).

- امتازت هذه الدراسة عند تناولها لبرامج التمكين المختلفة (التعليمية، الاقتصادية، الاجتماعية) المقدمة من منظمات المجتمع المدني (كالجمعيات والمراكز النسوية والمؤسسات) والتي تديرها نساء تنوعت بين الحالة الاجتماعية لهن بين المتزوجة والمطلقة والارملة والعزباء والتي تعنى برفع كفاءة وقدرة المرأة المقدسية بالانخراط ببرامج التأهيل والتمكين والتنمية بما يخدم نفسها وسوق العمل، وبعض الدراسات السابقة تناولت دور المنظمات والمؤسسات الاهلية التي تقوم على تقديم المنح او القروض للمشاريع الصغيرة، او الاعمال التجارية الصغيرة.
- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة انها تناولت عدة محاور (دور منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية، واسس واستراتيجيات تمكين المرأة المقدسية، ووضع المرأة في القدس الشرقية تحت (سياسة الاحتلال).
- ستكون هذه الدراسة إضافة بحثية ونوعية لمنظمات مجتمع القدس الشرقية ودورها في تمكين المرأة المقدسية لتحقيق مؤشرات التمكين والتنمية للنساء المقدسيات.

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

4.1 تمهيد:

يعرض هذا الفصل وصفاً مفصلاً للإجراءات والخطوات المنهجية التي اتبعتها الباحثة في مجال الدراسة الميدانية، حيث يتناول منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، أداة الدراسة والصدق والثبات للاستبانة إضافةً إلى الأساليب الإحصائية التي سوف تستخدم في تحليل البيانات.

4.2 منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة؛ ولملائمة طبيعة متغيرات الدراسة الحالية والذي يتناول وصف دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية، حيث إن هذا المنهج يقوم بوصف الظاهرة وصفاً دقيقاً وتحليل البيانات لإيجاد العلاقات بين المتغيرات. وعليه فإن الباحثة وظفت المصادر التالية في الدراسة من أجل الحصول على البيانات:

- ✓ **المصادر الأولية:**

قامت الباحثة بتصميم الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من العينة، ومن ثم تفريغها وتحليلها الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

- ✓ **المصادر الثانوية:**

قامت الباحثة باستخدام مصادر البيانات الثانوية في معالجة الإطار النظري للدراسة من خلال الآتي:

- الكتب والمراجع العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة.
- المقالات والدراسات المنشورة وأطروحات الماجستير والدكتوراه ذات العلاقة.
- التقارير والنشرات الصادرة عن المؤسسات والمراكز ذات العلاقة.

- شبكة الانترنت والنسخ الإلكترونية الموجودة على صفحاتها.

4.3 مجتمـع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة جميع المفردات الذين يمكن أن يكونوا جزء من عينة الدراسة، وبناء على ذلك فإن مجتمع الدراسة المستهدف هن العاملات والمنتفعات في منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية، والبالغ عددهن (2200) حسب كشوفات منظمات المجتمع المدني.

4.5 عينة الدراسة:

استخدمت الباحثة في تطبيق الدراسة العينة العشوائية البسيطة، وقد بلغ حجم العينة 327 موظفة ومنتفعة حسب معادلة روبيرت ماسون:

$$n = \frac{M}{\left[\left(S^2 \times \left(M-1\right)\right) \div pq\right] + 1}$$

حيث ان:

n: حجم العينة

M: حجم المجتمع

S: قسمة الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 اي قسمة 1.96 على معدل الخطأ 0.05

p: نسبة توافر الخاصية وهي 0.50

q: النسبة المتبقية للخاصية وهي 0.50

وقد تم توزيع الاستبيان على حجم العينة (327) موظفة ومنتفعة وتمت الاستجابة من (319) موظفة ومنتفعة بنسبة (97.5%).

4.6 متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة: تمثلت باستراتيجية التمكين لمنظمات المجتمع المدني وأبعادها (البرامج، التأهيل والتدريب، المشاركة بالتخطيط، السياسات والإجراءات).

المتغيرات التابعة: تمثلت بتمكين المرأة وابعادها (التمكين الأكاديمي، التمكين الاقتصادي، التمكين الاجتماعي).

انموذج الدراسة

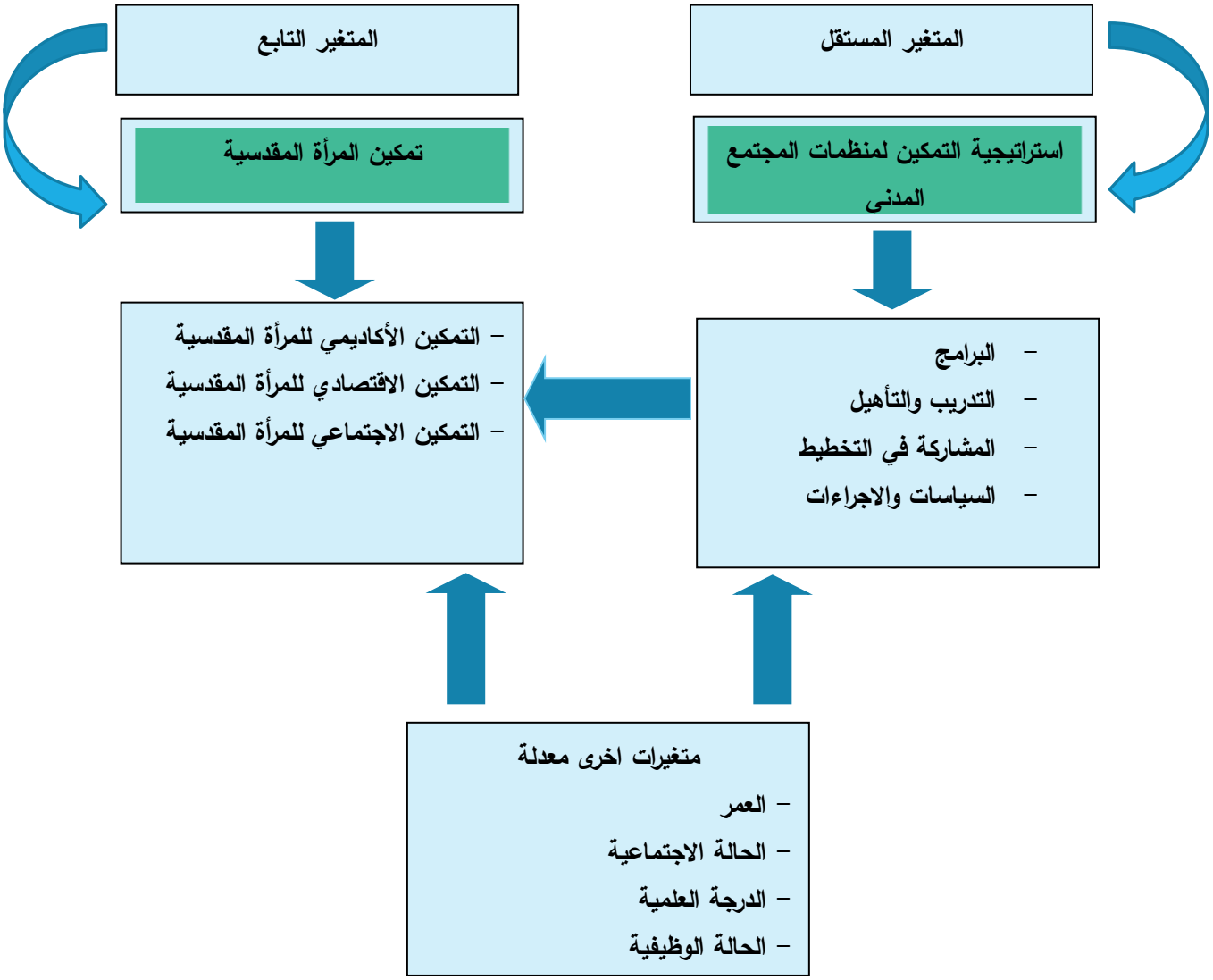

شكل رقم (1-2): انموذج الدراسة (من إعداد الباحثة)

4.7 أداة الدراســة:

بعد أن تم الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، قامت الباحثة ببناء وتطوير أداة الدراسة والتي تتكون من البيانات الشخصية و(61) عبارة موزعين على عدة محاور وأبعاد:

- ☒ القسم الأول: يحتوي على مقدمة تعريفية بأهداف الدراسة، ونوع البيانات والمعلومات التي تود الباحثة جمعها من مفردات الدراسة، مع تقديم الضمان بسرية المعلومات المقدمة، والتعهد باستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.
- ☒ القسم الثاني: البيانات الشخصية، والمتمثلة في: (العمر، الحالة الاجتماعية، الدرجة العلمية، الحالة الوظيفية).
- ☒ القسم الثالث: ويحتوي على العبارات المتعلقة بدور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية وعددها (61) عبارة، موزعة على عدة محاور وأبعاد.
  - ✓ المحور الأول: درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تركيز الخطط الاستراتيجية على قضايا المرأة المقدسية، ويتكون من 7 فقرات.
  - ✓ المحور الثاني: السياسات والاجراءات الميدانية، ويتكون من 9 فقرات.
  - ✓ المحور الثالث: درجة ملائمة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لاحتياجات تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية، ويتكون من عدة أبعاد.
    - البعد الأول: التمكين الأكاديمي، ويتكون من 10 فقرات.
    - البعد الثاني: التمكين الاقتصادي، ويتكون من 9 فقرات.
    - البعد الثالث: التمكين الاجتماعي، ويتكون من 7 فقرات.
    - البعد الرابع: فاعلية التدريب، ويتكون من 7 فقرات.
    - البعد الخامس: الصعوبات، ويتكون من 12 فقرة.

☒ **المحك المعتمد في الدراسة**

لتفسير نتائج الدراسة والحكم على مستوى الاستجابة، اعتمدت الباحثة على ترتيب المتوسطات الحسابية على مستوى الاستبيان والمحاور، وقد حددت الباحثة درجة الموافقة حسب المحك المعتمد للدراسة المعروف باسم مقياس ليكرت الخماسي، كما هو موضح في جدول (4-1).

ولتحديد طول فئات مقياس ليكرت الخماسي، تم حساب المدى بطرح الحد الأعلى من الحد الأدنى (5-1 = 4)، ثم تم تقسيمه على عدد الفئات في المقياس (4 ÷ 5 = 0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (1)؛ وهكذا أصبح طول الفئات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (3-1) يوضح المحك المعتمد في الدراسة

المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	درجة الموافقة
من 1 – 1.80	من 20 % – 36%	منخفض جداً
أكبر من 1.80 – 2.60	أكبر من 36% – 52%	منخفض
أكبر من 2.60 – 3.40	أكبر من 52% – 68%	متوسط
أكبر من 3.40 – 4.20	أكبر من 68% – 84%	مرتفع
أكبر من 4.20 – 5	أكبر من 84% – 100%	مرتفع جداً

4.8 خطوات بناء الاستبانة:

لقد اتبعت الباحثة الخطوات التالية لبناء الاستبانة:

1. مراجعة الدراسات السابقة التي تتعلق بمتغيرات الدراسة والاستفادة من الاستبانة في وضع أسئلة الدراسة.
2. استشارة المشرف الأكاديمي بخصوص محاور متغيرات الدراسة.
3. تحديد المحاور الرئيسة التي شملتها الدراسة.
4. صياغة الفقرات المناسبة لكل محور، وعرضها على المشرف الأكاديمي بصورتها الأولية.
5. تعديل الاستبانة بناءاً على توجيهات المشرف.
6. عرض الاستبانة على (8) محكمين.
7. إجراء التعديلات المناسبة التي أوصى بها المحكمون.

4.9 صدق الاستبانة:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995: 429)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001م، ص 179)، وقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق أداة الدراسة بطريقتين كما يلي:

1. الصدق الظاهري (من وجهة نظر المحكمين):

قامت الباحثة بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين، وقد طلبت الباحثة من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور الدراسة، بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قامت الباحثة بإجراء التعديلات التي اتفق عليها المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات أو حذفها أو إضافة البعض الآخر منها.

2. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي، مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وهذا النوع من الصدق يقيس مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجموعة الكلية للبعد الذي تنتمي له هذه الفقرة، وتم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة كما يلي.

أولاً: الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تركيز الخطط الاستراتيجية على قضايا المرأة المقدسية.

الجدول (3-2) يوضح صدق الاتساق الداخلي لفقرات درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تركيز الخطط الاستراتيجية على قضايا المرأة المقدسية

م.	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
.1	تتبع منظمات المجتمع المدني أنماطا تعكس نشاطات المجتمع النسوي كالطابع المؤسساتي.	**0.588	0.000
.2	منظمات المجتمع المدني تدعم ضمن خططها الاستثمار في المرأة المقدسية.	**0.566	0.000
.3	تعمل منظمات المجتمع المدني على استثمار وسائل الاتصال والتواصل من جرائد ومجلات ومنشورات ولقاءات ووسائط اعلامية سمعية بصرية معلوماتية، للتحدث بقضايا الحياة اليومية للمرأة وتعميمها.	**0.617	0.000
.4	تعمل منظمات المجتمع المدني مع النساء لتوسيع ادراكهم ووعيهم اتجاه قضاياهم لأجل الضغط والانصات لها وايجاد الحلول لمشكلاتهم.	**0.639	0.000
.5	تعمل منظمات المجتمع المدني في استثمار المجالات العمومية السياسية (البرلمان) لتحويل القضايا اليومية للنساء إلى قضايا تخص الشأن العام.	**0.682	0.000
.6	تعمل منظمات المجتمع المدني وفق قوانين واضحة تضمن انخراط القطاع الجمعوي في بناء الشراكات للحصول على التمويل للمشاريع التمكينية النسوية.	**0.690	0.000
.7	الخطط الاستراتيجية لمنظمات المجتمع المدني تقوم على تطبيق الرؤيا والرسالة للمنظمات لتحقيق الاهداف التمكينية للمرأة المقدسية.	**0.567	0.000

** الارتباط دال إحصائيا عند ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من الجدول (3-2) أن قيم معاملات الارتباط (معامل بيرسون) بين كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة ودالة إحصائياً؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

ثانياً: الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية.

الجدول (3-3) يوضح صدق الاتساق الداخلي لفقرات مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية

م.	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
.1	وجود كوادر بشرية نسوية جيدة بإدارات منظمات المجتمع المدني على وعي باحتياجات المرأة المقدسية.	**0.312	0.000
.2	ارى انتشارا واسعا لمنظمات المجتمع المدني العاملة والداعمة لتمكين المرأة المقدسية بالقدس الشرقية.	**0.419	0.000

م.	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
.3	احتواء اللوائح الداخلية لمنظمات المجتمع المدني على تمكين الفئات المهمشة من النساء المقدسيات.	0.442**	0.000
.4	ارى ان البنية الاساسية والتجهيزات لمباني منظمات المجتمع المدني مناسبة لتقديم الخدمات للمرأة المقدسية.	0.602**	0.000
.5	يتم التنسيق بين منظمات المجتمع المدني المختلفة العاملة بما يخدم تمكين المرأة المقدسية.	0.551**	0.000
.6	توافر مجموعة من الشراكات والاتفاقيات بين منظمات المجتمع المدني تهدف إلى تمكين المرأة المقدسية.	0.562**	0.000
.7	تقوم منظمات المجتمع المدني بتسهيل العقبات امام المرأة المقدسية للالتحاق بالدورات التدريبية المنظمة.	0.256**	0.000
.8	يتم تقديم التبرعات والهبات من منظمات المجتمع المدني لتمكين المرأة المقدسية.	0.454**	0.000
.9	وجود توافق بين النظرية والتطبيق لمعظم معاملات المرأة المقدسية.	0.451**	0.000

** الارتباط دال إحصائيا عند ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من الجدول (3-3) أن قيم معاملات الارتباط (معامل بيرسون) بين كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة ودالة إحصائياً؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

ثالثاً: الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: درجة ملائمة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لاحتياجات تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية.

- ✓ البعد الأول: مستوى التمكين الأكاديمي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية.

الجدول (3-4) يوضح صدق الاتساق الداخلي لفقرات البُعد الأول مع البُعد ككل

م.	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
.1	تعمل منظمات المجتمع المدني من خلال خطط وبرامج تساعد على تمكين المرأة المقدسية أكاديميا.	0.526**	0.000
.2	تساهم منظمات المجتمع المدني في الحد من امية المرأة المقدسية.	0.600**	0.000
.3	يتوافر بالجمعيات معلمات ومدربات اكفاء للتعامل مع المرأة المقدسية.	0.542**	0.000
.4	تكرم منظمات المجتمع المدني المستفيدات المتفوقات في برامج التدريب والتأهيل.	0.393**	0.000
.5	توظف منظمات المجتمع المدني التكنولوجيا الحديثة في مجال التدريب والتأهيل لتمكين المرأة المقدسية.	0.538**	0.000
.6	تهتم منظمات المجتمع المدني بتحديد المقررات التدريبية (التمكينية) المقدمة للمرأة المقدسية.	0.561**	0.000
.7	تقيم منظمات المجتمع المدني الندوات العلمية بصفة مستمرة مستهدفة النساء المقدسيات.	0.440**	0.000
.8	تنظم منظمات المجتمع المدني دورات تعليم الحاسوب لتمكين المرأة المقدسية.	0.375**	0.000

م.	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
.9	تتشارك منظمات المجتمع المدني مع وزارة التربية والتعليم بالخطط والبرامج الاكاديمية التي تساعد على تمكين المرأة المقدسية أكاديميا.	**0.534	0.000
.10	تعمل منظمات المجتمع المدني على سد الفجوة الاكاديمية لدى النساء المقدسيات.	**0.577	0.000

** الارتباط دال إحصائيا عند ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من الجدول (3-4) أن قيم معاملات الارتباط (معامل بيرسون) بين كل عبارة من العبارات مع بعدها موجبة ودالة إحصائياً؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

- ✓ البعد الثاني: مستوى التمكين الاقتصادي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية.

الجدول (3-5) يوضح صدق الاتساق الداخلي لفقرات البُعد الثاني مع البُعد ككل

م.	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
.1	توفر بمنظمات المجتمع المدني مشروعات صغيرة كافية للمرأة المقدسية.	**0.434	0.000
.2	تقوم منظمات المجتمع المدني بتدريب المرأة المقدسية على بعض الحرف اليدوية الملائمة لتمكينها اقتصاديا.	**0.508	0.000
.3	تقوم منظمات المجتمع المدني بحصر النساء الفقيرات لتقديم المساعدات المادية والعينية لهم.	**0.398	0.000
.4	تمنح منظمات المجتمع المدني لبعض الملتحقات قروضا لإقامة المشروعات الصغيرة.	**0.308	0.000
.5	تنظم منظمات المجتمع المدني عدد كاف من المعارض لمنتجات المشروعات النسوية.	**0.342	0.000
.6	تساعد منظمات المجتمع المدني المرأة المقدسية على تسويق منتوجات المشروعات النسوية.	**0.371	0.000
.7	تساعد منظمات المجتمع المدني المرأة المقدسية على الاكتفاء الذاتي اقتصاديا بديل عن التوجه لمكتب العمل.	**0.512	0.000
.8	تقدم منظمات المجتمع المدني دورات في ادارة المشروعات الصغيرة.	**0.330	0.000
.9	تقدم منظمات المجتمع المدني دورات للتعريف من حق المرأة في التملك والبيع وادارة الاموال.	**0.263	0.000

** الارتباط دال إحصائيا عند ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من الجدول (3-5) أن قيم معاملات الارتباط (معامل بيرسون) بين كل عبارة من العبارات مع بعدها موجبة ودالة إحصائياً؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

✓ البعد الثالث: مستوى التمكين الاجتماعي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية.

الجدول (3-6) يوضح صدق الاتساق الداخلي لفقرات البُعد الثالث مع البُعد ككل

م.	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
.1	تقوم منظمات المجتمع المدني بتقديم برامج تثقيفية للمرأة في مجال تربية الابناء وحثهم على التعليم والمشاركة المجتمعية.	**0.679	0.000
.2	أستطيع أن ألمس أثر عمل مؤسسات المجتمع المدني على المجتمع.	**0.726	0.000
.3	تقوم منظمات المجتمع المدني في تقديم الارشادات اللازمة لتقديم مهارات الحياة للمرأة (الاتصال الفعال) حسن المعاملة للجميع.	**0.756	0.000
.4	تعقد منظمات المجتمع المدني ندوات كافية لتعزيز قدرة المرأة المقدسية في حل المشكلات.	**0.584	0.000
.5	تساعد منظمات المجتمع المدني المرأة على اتخاذ قرارات عائلية باستقلالية عن الرجل.	**0.429	0.000
.6	تعرض منظمات المجتمع المدني نماذج مشرفة للنساء اللاتي لهن دور بارز وقيادي.	**0.694	0.000
.7	توضح منظمات المجتمع المدني للمرأة المقدسية حقوقها وواجباتها اتجاه اسرتها.	**0.695	0.000

** الارتباط دال إحصائيا عند ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من الجدول (3-6) أن قيم معاملات الارتباط (معامل بيرسون) بين كل عبارة من العبارات مع بعدها موجبة ودالة إحصائياً؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

✓ البعد الرابع: مستوى فاعلية التدريب المقدم من منظمات المجتمع المدني للمرأة المقدسية.

الجدول (3-7) يوضح صدق الاتساق الداخلي لفقرات البُعد الرابع مع البُعد ككل

م.	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
.1	التدريب المقدم من منظمات المجتمع المدني يساهم في تنمية جهود المرأة المقدسية.	**0.737	0.000
.2	الاساليب المتبعة بمشاركة التدريب للنساء المقدسيات تعزز الامن الإنساني في المجتمع الفلسطيني.	**0.769	0.000
.3	التدريب المقدم من منظمات المجتمع المدني يعمل على تحقيق الانصاف في بناء القدرات النسوية المقدسية.	**0.779	0.000
.4	التدريب المقدم من منظمات المجتمع المدني يعمل على تكافؤ الفرص لجميع النساء المقدسيات.	**0.792	0.000
.5	تقدم منظمات المجتمع المدني برامج التدريب النسوية بصورة تتابعية تدريجية على كافة المجالات والمستويات.	**0.670	0.000
.6	تراعي منظمات المجتمع المدني ببرامجها التدريبية النسوية الوضع الاستثنائي للقدس الشرقية المحتلة.	**0.802	0.000

م.	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
.7	تخضع البرامج التدريبية النسوية المقدمة من منظمات المجتمع المدني لجداول زمنية لتنفيذها.	0.743**	0.000

** الارتباط دال إحصائيا عند ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من الجدول (3-7) أن قيم معاملات الارتباط (معامل بيرسون) بين كل عبارة من العبارات مع بعدها موجبة ودالة إحصائياً؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

✓ البعد الخامس: الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية.

الجدول (3-8) يوضح صدق الاتساق الداخلي لفقرات البُعد الخامس مع البُعد ككل

م.	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
.1	الميزانية غير كافية لإقامة المشروعات النسوية لدى منظمات المجتمع المدني بالقدس الشرقية.	0.502**	0.000
.2	قلة دعم مفردات المجتمع المقدسي لأهمية وجود منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية.	0.650**	0.000
.3	لا يوجد اماكن مخصصه وملائمة لكل برنامج تدريبي لدى منظمات المجتمع المدني العاملة على تمكين المرأة المقدسية.	0.651**	0.000
.4	مساحة المكان لا تتناسب مع عدد المستفيدات المقدسيات لدى منظمات المجتمع المدني بالقدس الشرقية.	0.655**	0.000
.5	ضعف الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع المرأة على الالتحاق ببرامج تمكين المرأة المقدسية.	0.707**	0.000
.6	عدد المدربين والمساعدين غير كاف للمستفيدات المقدسيات في منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية.	0.684**	0.000
.7	البرامج التدريبية (التمكينية) المقدمة من منظمات المجتمع المدني للمستفيدات المقدسيات غير ملائمة لاحتياجاتهم.	0.680**	0.000
.8	عدد النساء المتطوعات للعمل بمنظمات المجتمع المدني غير مناسب بالقدس الشرقية.	0.645**	0.000
.9	الحوافز المقدمة للنساء العاملات بمنظمات المجتمع المدني غير ملائمة بالقدس الشرقية.	0.634**	0.000
.10	تعدد جهات الاشراف والرقابة على منظمات المجتمع المدني تعيق تمكين المرأة بالقدس الشرقية.	0.615**	0.000
.11	لا يوجد شراكة بين منظمات المجتمع المدني في مجال البرامج التدريبية التمكينية المقدمة للمرأة المقدسية.	0.558**	0.000
.12	المحاصرة والتضييق على منظمات المجتمع المدني من قبل الاحتلال لا تعيق النشاطات والبرامج المقدمة للمرأة المقدسية.	0.609**	0.000

** الارتباط دال إحصائيا عند ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من الجدول (3–8) أن قيم معاملات الارتباط (معامل بيرسون) بين كل عبارة من العبارات مع بعدها موجبة ودالة إحصائياً؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

3. الصدق البنائي لمحاور الاستبانة:

يقصد بالصدق البنائي، مدى اتساق كل محور من المحور مع المجموع الكلي للاستبيان، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للاستبيان ككل كما يلي:

الجدول (3–9) معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي للاستبانة

م.	المحاور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
.1	درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تركيز الخطط الاستراتيجية على قضايا المرأة المقدسية	**0.732	0.000
.2	السياسات والاجراءات الميدانية	**0.529	0.000
.3	التمكين الأكاديمي	**0.611	0.000
.4	التمكين الاقتصادي	**0.501	0.000
.5	التمكين الاجتماعي	**0.704	0.000
.6	فاعلية التدريب	**0.810	0.000
.7	الصعوبات	**0.385	0.000

** الارتباط دال إحصائيا عند ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من الجدول (3–9) أن قيم معاملات الارتباط (معامل بيرسون) بين كل محور من المحور مع المجموع الكلي للاستبيان موجبة ودالة إحصائياً؛ مما يشير إلى الصدق البنائي للمحاور، وتؤكد وجود ترابط بين المحاور مع الاستبيان ككل وبذلك تعتبر صادقة لما وضعت لقياسه.

4.10 ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة (العساف، 1995: 430) أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على مفردات العينة عدة مرات خلال

فترات زمنية معينة، وللتحقق من ثبات استبانة الدراسة أجريت خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية بطريقة: ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة.

الجدول (3-10) يوضح معامل الثبات باستخدام (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تركيز الخطط الاستراتيجية على قضايا المرأة المقدسية	7	0.736
السياسات والاجراءات الميدانية	9	0.709
التمكين الأكاديمي	10	0.771
التمكين الاقتصادي	9	0.681
التمكين الاجتماعي	7	0.767
فاعلية التدريب	7	0.875
الصعوبات	12	0.833
الاستبيان	**61**	**0.865**

يتضح من الجدول (3-10) أن معامل الثبات العام عال حيث بلغ (0.865)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات جيدة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

4.11 التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

يستخدم الإحصائيون نوعين من الاختبارات الإحصائية لاختبار الفرضيات، النوع الأول الاختبارات المعلمية (Parametric Tests) والنوع الثاني الاختبارات اللامعلميةNon) Parametric Tests) ويشترط لاستخدام الاختبارات المعلمية شرط التوزيع الطبيعي للبيانات المراد إجراء الاختبارات الإحصائية عليها، بينما تستخدم الاختبارات اللامعلمية كبديل للاختبارات المعلمية في حال عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبيانات ولكن ذلك يكون فقط في حال العينات الصغيرة التي يقل حجمها عن (30) مفردة، بينما العينات التي يزيد حجمها عن (30) مفردة يمكن التخلي عن شرط التوزيع الطبيعي، وذلك وفقاً لما تقره نظرية النزعة المركزية(ربيع، 2007 م)، وفي هذه الدراسة سيتم استخدام الاختبارات المعلمية وفقاً للسبب الذي تم ذكره دون اللجوء للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبيانات.

4.12 الأساليب الإحصائية:

قامت الباحثة بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (Statistical Package for the Social Sciences (SPSS))، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- ☒ إحصاءات وصفية منها: النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، ويستخدم هذا الأمر بشكل أساسي بهدف معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحثة في وصف متغيرات الدراسة.
- ☒ معامل ارتباط بيرسون: لقياس صدق فقرات الاستبانة، ولمعرفة العلاقة بين المتغيرات.
- ☒ طريقة ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات أداة الدراسة.
- ☒ اختبار تحليل التباين الأحادي، للتحقق من الفروق بين اتجاهات عينة الدراسة باختلاف متغيراتهم التي تنقسم إلى أكثر من فئتين.
- ☒ اختبار (LSD) للمقارنات البعدية لدلالة الفروق بين مستويات المتغيرات التابعة.

الفصل الرابع

التحليل والمناقشة

5.1 مقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضيات الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، بهدف التعرف على دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية، والوقوف على متغيرات الدراسة وقد تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من مقاييس الدراسة باستخدام برنامج (SPSS) وذلك للتوصل لنتائج الدراسة.

5.2 خصائص عينة الدراسة:

الجدول (4-1) التالي يبين توزيع عينة الدراسة وخصائصها الديموغرافية تبعاً لمتغيراتها (العمر، الحالة الاجتماعية، الدرجة العلمية، الحالة الوظيفية):

جدول (4-1): توزيع مفردات عينة الدراسة حسب خصائص عينة الدراسة

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
العمر	20 سنة فأقل	36	%11.3
	من 21 -30 سنة	74	%23.2
	من 31 -40 سنة	118	%37
	41 سنة فأكثر	91	%28.5
المجموع		**319**	**%100**
الحالة الاجتماعية	عزباء	150	%47
	متزوجة	106	%33.2
	أرملة	18	%5.6
	مطلقة	18	%5.6
	منفصلة	27	%8.5
المجموع		**319**	**%100**
الدرجة العلمية	توجيهي فاقل	6	%1.9
	دبلوم	140	%43.9

	بكالوريوس	114	%35.7
	دراسات عليا	59	%18.5
المجموع		**319**	**%100**
الحالة الوظيفية	مديرة	127	%39.8
	رئيسة قسم	96	%30.1
	موظفة	73	%22.9
	متطوعة	23	%7.2
المجموع		**319**	**%100**

يتضح من الجدول (4-1) أن ما نسبته (11.3%) من عينة الدراسة أعمارهم (20 سنة فأقل)، وأن (23.2%) تتراوح أعمارهم (من 21 -30 سنة)، وأن (37%) تتراوح أعمارهم (من 31 -40 سنة)، بينما نسبة (28.5%) أعمارهم (41 سنة فأكثر)، بينما من حيث الحالة الاجتماعية كان ما نسبته (47%) من عينة الدراسة حالتهم الاجتماعية (عزباء)، وأن (33.2%) حالتهم الاجتماعية (متزوجة)، وأن نسبة (5.6%) حالتهم الاجتماعية (أرملة)، وأيضاً (5.6%) حالتهم الاجتماعية (مطلقة)، بينما نسبة (8.5%) حالتهم الاجتماعية (منفصلة)،أما من حيث الدرجة العلمية كان ما نسبته (1.9%) من عينة الدراسة درجتهم العلمية (توجيهي فأقل)، وأن (43.9%) درجتهم العلمية (دبلوم)، بينما نسبة (35.7%) درجتهم العلمية (بكالوريوس)، بينما نسبة (18.5%) درجتهم العلمية (دراسات عليا)، بينما من حيث الحالة الوظيفية كان ما نسبته (39.8%) من عينة الدراسة حالتهم الوظيفية (مديرة)، وأن (30.1%) حالتهم الوظيفية (رئيسة قسم)، وأن نسبة (22.9%) حالتهم الوظيفية (موظفة)، بينما نسبة (7.2%) حالتهم الوظيفية (متطوعة).

5.3 تحليل تساؤلات الدراسة:

1. التساؤل الأول: ما مستوى فاعلية التدريب والتأهيل المقدّم من منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية؟

للتعرف على مستوى فاعلية التدريب والتأهيل المقدّم من منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية، فقد تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل محور من المحاور والدرجة الكلية للاستبيان، والنتائج موضحة في جدول (4-2):

جدول (4-2) نتائج تحليل مستوى فاعلية التدريب والتأهيل المقدّم من منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية.

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تركيز الخطط الاستراتيجية على قضايا المرأة المقدسية	3.60	0.581	72.00	2	مرتفعة
مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية	3.54	0.478	70.80	3	مرتفعة
درجة ملائمة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لاحتياجات تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية	3.66	0.344	73.20	1	مرتفعة
الاستبيان	**3.60**	**0.366**	**72**	**مرتفعة**	

يتضح من الجدول (4-2) أن المتوسطات الحسابية لجميع المحاور كانت متقاربة من حيث أوزانها النسبية، فقد تبين أن المتوسط الحسابي للاستبيان ككل يساوي 3.60، بوزن نسبي يساوي 72%، وهذا يدل على موافقة مفردات عينة الدراسة على مستوى فاعلية التدريب والتأهيل المقدّم من منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية بدرجة مرتفعة.

وجاء المحور الثالث (درجة ملائمة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لاحتياجات تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية) أعلى درجات الموافقة بوزن نسبي قدره 73.2% وهذا يشير على أنه جاء بدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** ذلك إلى أن من اختصاصات المنظمات المدنية التدريب وتلبية احتياجات المرأة، وبناء عليه لابد من جود استراتيجيات واضحة في التدريب والتأهيل في كافة المنظمات، للعمل على تمكين المرأة في كافة المجالات الحياتية.

وجاء المحور الثاني (مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية) أقل درجات الموافقة بوزن نسبي قدره 70.8% وهذا يشير على أنه جاء بدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** ذلك لأن الوضع الأمني القائم في القدس لاسيما وأنه تحت الاحتلال يتطلب وجود سياسات وإجراءات ميدانية سليمة للحفاظ على سلامة المرأة.

2. التساؤل الثاني: ما درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية في اعداد الخطط الاستراتيجية للتمكين؟

للتعرف على درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية في اعداد الخطط الاستراتيجية للتمكين، فقد تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور، والنتائج موضحة في جدول (4-3):

جدول (4-3) نتائج تحليل درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية في اعداد الخطط الاستراتيجية للتمكين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
1	تتبع منظمات المجتمع المدني أنماطا تعكس نشاطات المجتمع النسوي كالطابع المؤسساتي.	3.76	0.837	75.11	2	مرتفعة
2	منظمات المجتمع المدني تدعم ضمن خططها الاستثمار في المرأة المقدسية.	3.75	0.873	74.92	3	مرتفعة
3	تعمل منظمات المجتمع المدني على استثمار وسائل الاتصال والتواصل من جرائد ومجلات ومنشورات ولقاءات ووسائط اعلامية سمعية بصرية معلوماتية، للتحدث بقضايا الحياة اليومية للمرأة وتعميمها.	3.37	0.993	67.34	6	متوسطة
4	تعمل منظمات المجتمع المدني مع النساء لتوسيع ادراكهم ووعيهم اتجاه قضاياهم لأجل الضغط والانصات لها وايجاد الحلول لمشكلاتهم.	3.55	0.933	70.97	5	مرتفعة
5	تعمل منظمات المجتمع المدني في استثمار المجالات العمومية السياسية (البرلمان) لتحويل القضايا اليومية للنساء إلى قضايا تخص الشأن العام.	3.35	0.979	67.08	7	متوسطة
6	تعمل منظمات المجتمع المدني وفق قوانين واضحة تضمن انخراط القطاع الجمعوي في بناء الشراكات للحصول على التمويل للمشاريع التمكينية النسوية.	3.62	0.989	72.41	4	مرتفعة
7	الخطط الاستراتيجية لمنظمات المجتمع المدني تقوم على تطبيق الرؤيا والرسالة للمنظمات لتحقيق الاهداف التمكينية للمرأة المقدسية.	3.81	0.921	76.11	1	مرتفعة
الدرجة الكلية		**3.60**	**0.581**	**71.99**	**مرتفعة**	

يتضح من الجدول (4-3) أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية في اعداد الخطط الاستراتيجية للتمكين كانت متقاربة من حيث أوزانها النسبية، فقد تبين أن المتوسط الحسابي للمحور ككل يساوي 3.60، بوزن نسبي

يساوي 72%، وهذا يدل على موافقة مفردات عينة الدراسة على درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية في اعداد الخطط الاستراتيجية للتمكين بدرجة مرتفعة.

وجاءت الفقرة السابعة (الخطط الاستراتيجية لمنظمات المجتمع المدني تقوم على تطبيق الرؤيا والرسالة للمنظمات لتحقيق الاهداف التمكينية للمرأة المقدسية) أعلى درجات الموافقة بوزن نسبي قدره 76.11% وهذا يشير على أنها جاءت بدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** ذلك لأن المرأة أصبح لها كيانات مستقلة تديرها، منها: الجمعيات، وأصبحت تشارك في الخطط الاستراتيجية، وتحديد الرؤيا والرسالة الخاصة بها.

وجاءت الفقرة الخامسة (تعمل منظمات المجتمع المدني في استثمار المجالات العمومية السياسية (البرلمان) لتحويل القضايا اليومية للنساء إلى قضايا تخص الشأن العام) أقل درجات الموافقة بوزن نسبي قدره 67.08% وهذا يشير على أنها جاءت بدرجة متوسطة، **وتعزو الباحثة** ذلك للوضع السياسي المضطرب في الضفة، وسيطرة الاحتلال على كثير من الأماكن، وأن مشاركة المرأة في السياسة لازالت بنسبة متواضعة للوصول إلى الرأي العام بسهولة، مما يحد من مستوى مشاركتها السياسية وصولاً للرأي العام.

التساؤل الثالث: ما مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية؟

للتعرف على مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية، فقد تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور، والنتائج موضحة في جدول (4-4):

جدول (4-4) نتائج تحليل مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
1	وجود كوادر بشرية نسوية جيدة بإدارات منظمات المجتمع المدني على وعي باحتياجات المرأة المقدسية.	3.74	0.888	74.86	1	مرتفعة

2	ارى انتشارا واسعا لمنظمات المجتمع المدني العاملة والداعمة لتمكين المرأة المقدسية بالقدس الشرقية.	3.10	1.161	62.01	9	متوسطة
3	احتواء اللوائح الداخلية لمنظمات المجتمع المدني على تمكين الفئات المهمشة من النساء المقدسيات.	3.63	0.997	72.60	5	مرتفعة
4	ارى ان البنية الاساسية والتجهيزات لمباني منظمات المجتمع المدني مناسبة لتقديم الخدمات للمرأة المقدسية.	3.24	1.182	64.83	8	متوسطة
5	يتم التنسيق بين منظمات المجتمع المدني المختلفة العاملة بما يخدم تمكين المرأة المقدسية.	3.64	1.017	72.79	4	مرتفعة
6	توافر مجموعة من الشراكات والاتفاقيات بين منظمات المجتمع المدني تهدف إلى تمكين المرأة المقدسية.	3.67	0.988	73.42	3	مرتفعة
7	تقوم منظمات المجتمع المدني بتسهيل العقبات امام المرأة المقدسية للالتحاق بالدورات التدريبية المنظمة.	3.72	1.085	74.36	2	مرتفعة
8	يتم تقديم التبرعات والهبات من منظمات المجتمع المدني لتمكين المرأة المقدسية.	3.54	1.148	70.91	7	مرتفعة
9	وجود توافق بين النظرية والتطبيق لمعظم معاملات المرأة المقدسية.	3.57	1.049	71.47	6	مرتفعة
الدرجة الكلية		**3.54**	**0.478**	**70.80**	**مرتفعة**	

يتضح من الجدول (4-4) أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية كانت متقاربة من حيث أوزانها النسبية، فقد تبين أن المتوسط الحسابي للمحور ككل يساوي 3.54، بوزن نسبي يساوي 70.8%، وهذا يدل على موافقة مفردات عينة الدراسة على مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية بدرجة مرتفعة.

وجاءت الفقرة الأولى (وجود كوادر بشرية نسوية جيدة بإدارات منظمات المجتمع المدني على وعي باحتياجات المرأة المقدسية) أعلى درجات الموافقة بوزن نسبي قدره 74.86% وهذا يشير على أنها جاءت بدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** ذلك إلى أن المرأة أصبحت قادرة على تولي مناصب قيادية في الجمعيات الخاصة بها، وتأهيل الكادر العامل بصورة متميزة وصولاً إلى تحقيق الهدف الأساسي وهو تمكين المرأة في كافة المجالات.

وجاءت الفقرة الثانية (أرى انتشاراً واسعاً لمنظمات المجتمع المدني العاملة والداعمة لتمكين المرأة المقدسية بالقدس الشرقية) أقل درجات الموافقة بوزن نسبي قدره 62.01% وهذا يشير على أنها جاءت بدرجة متوسطة.

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن عدد الجمعيات غير منتشر في كافة مدن وأحياء القدس، فبعض الجمعيات تدير أكثر من مدينة وحي في آن واحد، وذلك بحسب الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة للجمعيات.

3. التساؤل الرابع: ما درجة ملائمة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لاحتياجات تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية؟

أ- مستوى التمكين الأكاديمي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية؟

للتعرف على مستوى التمكين الأكاديمي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية، فقد تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات البعد الأول والدرجة الكلية للبعد، والنتائج موضحة في جدول (4-5):

جدول (4-5) نتائج تحليل التمكين الأكاديمي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
1	تعمل منظمات المجتمع المدني من خلال خطط وبرامج تساعد على تمكين المرأة المقدسية أكاديميا.	3.99	0.865	79.75	3	مرتفعة
2	تساهم منظمات المجتمع المدني في الحد من امية المرأة المقدسية.	4.04	0.935	80.82	2	مرتفعة
3	يتوافر بالجمعيات معلمات ومدربات اكفاء للتعامل مع المرأة المقدسية.	4.15	0.712	83.07	1	مرتفعة
4	تكرم منظمات المجتمع المدني المستفيدات المتفوقات في برامج التدريب والتأهيل.	3.92	0.890	78.50	5	مرتفعة
5	توظف منظمات المجتمع المدني التكنولوجيا الحديثة في مجال التدريب والتأهيل لتمكين المرأة المقدسية.	3.96	1.016	79.18	4	مرتفعة
6	تهتم منظمات المجتمع المدني بتحديد المقررات التدريبية (التمكينية) المقدمة للمرأة المقدسية.	3.92	0.850	78.50	6	مرتفعة
7	تقيم منظمات المجتمع المدني الندوات العلمية بصفة مستمرة مستهدفة النساء المقدسيات.	3.75	0.841	75.11	9	مرتفعة

8	تنظم منظمات المجتمع المدني دورات تعليم الحاسوب لتمكين المرأة المقدسية.	3.88	1.111	77.68	7	مرتفعة
9	تتشارك منظمات المجتمع المدني مع وزارة التربية والتعليم بالخطط والبرامج الاكاديمية التي تساعد على تمكين المرأة المقدسية أكاديميا.	3.73	0.898	74.61	10	مرتفعة
10	تعمل منظمات المجتمع المدني على سد الفجوة الاكاديمية لدى النساء المقدسيات.	3.82	0.873	76.43	8	مرتفعة
الدرجة الكلية		**3.92**	**0.454**	**78.36**		**مرتفعة**

يتضح من الجدول (4-5) أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات مستوى التمكين الأكاديمي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية كانت متقاربة من حيث أوزانها النسبية، فقد تبين أن المتوسط الحسابي للبعد ككل يساوي 3.92، بوزن نسبي يساوي 78.36%، وهذا يدل على موافقة مفردات عينة الدراسة على مستوى التمكين الأكاديمي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية بدرجة مرتفعة.

وجاءت الفقرة الثالثة (يتوافر بالجمعيات معلمات ومدربات اكفاء للتعامل مع المرأة المقدسية) أعلى درجات الموافقة بوزن نسبي قدره 83.07% وهذا يشير على أنها جاءت بدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** ذلك إلى أن من مجالات عمل المرأة في الجمعيات الاهتمام بالمجال التعليمي والثقافي لذلك تعمل الجمعيات على توفير كوادر مؤهلة للعمل على تطوير وتدريب المرأة المقدسية.

وجاءت الفقرة التاسعة (تتشارك منظمات المجتمع المدني مع وزارة التربية والتعليم بالخطط والبرامج الاكاديمية التي تساعد على تمكين المرأة المقدسية أكاديميا) أقل درجات الموافقة بوزن نسبي قدره 74.61% وهذا يشير على أنها جاءت بدرجة متوسطة. **فتعزوا الباحثة** ذلك إلى وجود عدد لا بأس به من الجمعيات فلا تستطيع الوزارة مشاركتها كافة سيما وأنها تقوم بتقديم نفس الاختصاصات فهي تكتفي بحاجتها بمن يساهم ولا يؤثر على مجالات الوزارة الأخرى.

ب-مستوى التمكين الاقتصادي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية؟

للتعرف على مستوى التمكين الاقتصادي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية، فقد تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات البعد الثاني والدرجة الكلية للبعد، والنتائج موضحة في جدول (4-6):

جدول (4-6) نتائج تحليل مستوى التمكين الاقتصادي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
1	توفر بمنظمات المجتمع المدني مشروعات صغيرة كافية للمرأة المقدسية.	3.79	0.877	75.80	4	مرتفعة
2	تقوم منظمات المجتمع المدني بتدريب المرأة المقدسية على بعض الحرف اليدوية الملائمة لتمكينها اقتصاديا.	3.31	1.132	66.14	9	متوسطة
3	تقوم منظمات المجتمع المدني بحصر النساء الفقيرات لتقديم المساعدات المادية والعينية لهم.	3.33	1.139	66.71	8	متوسطة
4	تمنح منظمات المجتمع المدني لبعض الملتحقات قروضا لإقامه المشروعات الصغيرة.	3.75	0.943	75.11	5	مرتفعة
5	تنظم منظمات المجتمع المدني عدد كاف من المعارض لمنتجات المشروعات النسوية.	3.92	0.784	78.37	1	مرتفعة
6	تساعد منظمات المجتمع المدني المرأة المقدسية على تسويق منتوجات المشروعات النسوية.	3.71	0.915	74.11	6	مرتفعة
7	تساعد منظمات المجتمع المدني المرأة المقدسية على الاكتفاء الذاتي اقتصاديا بديل عن التوجه لمكتب العمل.	3.83	0.853	76.55	2	مرتفعة
8	تقدم منظمات المجتمع المدني دورات في ادارة المشروعات الصغيرة.	3.82	0.923	76.36	3	مرتفعة
9	تقدم منظمات المجتمع المدني دورات للتعريف من حق المرأة في التملك والبيع وادارة الاموال.	3.69	0.938	73.79	7	مرتفعة
الدرجة الكلية		**3.68**	**0.366**	**73.66**	**مرتفعة**	

يتضح من الجدول (4-6) أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات مستوى التمكين الاقتصادي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية كانت متقاربة من حيث أوزانها النسبية، فقد تبين أن المتوسط الحسابي للبعد ككل يساوي 3.68، بوزن نسبي يساوي 73.66%، وهذا يدل على موافقة مفردات عينة الدراسة على مستوى التمكين الاقتصادي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية بدرجة مرتفعة.

وجاءت الفقرة الخامسة (تنظم منظمات المجتمع المدني عدد كاف من المعارض لمنتجات المشروعات النسوية) أعلى درجات الموافقة بوزن نسبي قدره 78.37% وهذا يشير على أنها جاءت بدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** ذلك إلى أن تمكين المرأة في الجانب الاقتصادي يعرض كافة الطاقات والإبداعات، مما يفتح لها العديد من المجالات للمشاركة في القطاعات الاقتصادية بصورة واضحة، وصولاً لتمكينها اقتصادياً.

وجاءت الفقرة الثانية (تقوم منظمات المجتمع المدني بتدريب المرأة المقدسية على بعض الحرف اليدوية الملائمة لتمكينها اقتصادياً) أقل درجات الموافقة بوزن نسبي قدره 66.14%، وهذا يشير إلى أنها جاءت بدرجة متوسطة. **وتعزو الباحثة** ذلك إلى أن المنظمات تعمل على تدريب المرأة المقدسية بحسب الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لديها، ولا تستطيع تدريب كافة النساء في القدس.

ج- مستوى التمكين الاجتماعي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية؟

للتعرف على مستوى التمكين الاجتماعي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية، فقد تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات البعد الثالث والدرجة الكلية للبعد، والنتائج موضحة في جدول (4-7):

جدول (4-7) نتائج تحليل مستوى التمكين الاجتماعي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
1	تقوم منظمات المجتمع المدني بتقديم برامج تثقيفية للمرأة في مجال تربية الابناء وحثهم على التعليم والمشاركة المجتمعية.	3.95	0.817	79.06	1	مرتفعة
2	أستطيع أن ألمس أثر عمل مؤسسات المجتمع المدني على المجتمع.	3.93	0.795	78.56	2	مرتفعة
3	تقوم منظمات المجتمع المدني في تقديم الارشادات اللازمة لتقديم مهارات الحياة للمرأة (الاتصال الفعال) حسن المعاملة للجميع.	3.77	0.873	75.36	5	مرتفعة
4	تعقد منظمات المجتمع المدني ندوات كافية لتعزيز قدرة المرأة المقدسية في حل المشكلات.	3.45	0.874	69.03	6	مرتفعة
5	تساعد منظمات المجتمع المدني المرأة على اتخاذ قرارات عائلية باستقلالية عن الرجل.	3.23	0.979	64.64	7	متوسطة

6	تعرض منظمات المجتمع المدني نماذج مشرفة للنساء اللاتي لهن دور بارز وقيادي.	3.88	0.867	77.62	3	مرتفعة
7	توضح منظمات المجتمع المدني للمرأة المقدسية حقوقها وواجباتها اتجاه اسرتها.	3.87	0.919	77.49	4	مرتفعة
الدرجة الكلية		**3.73**	**0.566**	**74.54**	**مرتفعة**	

يتضح من الجدول (4-7) أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات مستوى التمكين الاجتماعي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية كانت متقاربة من حيث أوزانها النسبية، فقد تبين أن المتوسط الحسابي للبعد ككل يساوي 3.73، بوزن نسبي يساوي 74.54%، وهذا يدل على موافقة مفردات عينة الدراسة على مستوى التمكين الاجتماعي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية بدرجة مرتفعة.

وجاءت الفقرة الأولى (تقوم منظمات المجتمع المدني بتقديم برامج تثقيفية للمرأة في مجال تربية الابناء وحثهم على التعليم والمشاركة المجتمعية) أعلى درجات الموافقة بوزن نسبي قدره 79.06% وهذا يشير على أنها جاءت بدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** ذلك إلى أن المنظمات تهتم بتدريب وتأهيل المرأة وأبنائها في آن واحد، من خلال عقد برامج تثقيفية للمرأة في مجال تربية الأبناء لتمكينها اجتماعياً.

وجاءت الفقرة الخامسة (تساعد منظمات المجتمع المدني المرأة على اتخاذ قرارات عائلية باستقلالية عن الرجل) أقل درجات الموافقة بوزن نسبي قدره 64.64% وهذا يشير على أنها جاءت بدرجة متوسطة. **وتعزو الباحثة** ذلك إلى أن المنظمات تسعى إلى تمكين المرأة في المجتمع من خلال عائلتها، دون تخطي زوجها لأن الحياة العائلية هي حياة تشاركية، ولا تنجح إلا بالتكاملية بين الرجل والمرأة.

ح- مستوى فاعلية التدريب الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية؟

للتعرف على مستوى فاعلية التدريب الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية، فقد تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات البعد الرابع والدرجة الكلية للبعد، والنتائج موضحة في جدول (4-8):

جدول (4-8) نتائج تحليل مستوى فاعلية التدريب الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
1	التدريب المقدم من منظمات المجتمع المدني يساهم في تنمية جهود المرأة المقدسية.	3.76	0.874	75.30	1	مرتفعة
2	الاساليب المتبعة بمشاركة التدريب للنساء المقدسيات تعزز الامن الإنساني في المجتمع الفلسطيني.	3.73	0.883	74.67	2	مرتفعة
3	التدريب المقدم من منظمات المجتمع المدني يعمل على تحقيق الانصاف في بناء القدرات النسوية المقدسية.	3.58	0.931	71.54	5	مرتفعة
4	التدريب المقدم من منظمات المجتمع المدني يعمل على تكافؤ الفرص لجميع النساء المقدسيات.	3.55	0.956	70.97	6	مرتفعة
5	تقدم منظمات المجتمع المدني برامج التدريب النسوية بصورة تتابعية تدريجية على كافة المجالات والمستويات.	3.47	0.899	69.47	7	مرتفعة
6	تراعي منظمات المجتمع المدني ببرامجها التدريبية النسوية الوضع الاستثنائي للقدس الشرقية المحتلة.	3.72	0.927	74.48	3	مرتفعة
7	تخضع البرامج التدريبية النسوية المقدمة من منظمات المجتمع المدني لجداول زمنية لتنفيذها.	3.69	0.877	73.73	4	مرتفعة
الدرجة الكلية		**3.64**	**0.686**	**72.88**	**مرتفعة**	

يتضح من الجدول (4-8) أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات مستوى فاعلية التدريب الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية كانت متقاربة من حيث أوزانها النسبية، فقد تبين أن المتوسط الحسابي للبعد ككل يساوي 3.64، بوزن نسبي يساوي 72.88%، وهذا يدل على موافقة مفردات عينة الدراسة على مستوى فاعلية التدريب الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية بدرجة مرتفعة.

وجاءت الفقرة الأولى (التدريب المقدم من منظمات المجتمع المدني يساهم في تنمية جهود المرأة المقدسية) أعلى درجات الموافقة بوزن نسبي قدره 75.30% وهذا يشير على أنها جاءت بدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** ذلك إلى أن كافة المنظمات المدنية تعمل على الاهتمام بتدريب المرأة وتأهيلها لتمكينها في كافة المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليمية.

وجاءت الفقرة الخامسة (تقدم منظمات المجتمع المدني برامج التدريب النسوية بصورة تتابعية تدريجية على كافة المجالات والمستويات) أقل درجات الموافقة بوزن نسبي قدره 69.47% وهذا يشير على

أنها جاءت بدرجة مرتفعة. **وتعزو الباحثة** ذلك إلى أن معظم البرامج التي تقدمها المؤسسات هي برامج سنوية بحسب الموازنات المقدمة سنوياً، وبحسب الدعم الخارجي لبعض المشاريع.

4. التساؤل الخامس: ما التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية؟

للتعرف على التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية، فقد تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات البعد الخامس والدرجة الكلية للبعد، والنتائج موضحة في جدول (4-9):

جدول (4-9) نتائج تحليل التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب	درجة الموافقة
1	الميزانية غير كافية لإقامة المشروعات النسوية لدى منظمات المجتمع المدني بالقدس الشرقية.	3.95	0.928	79.06	1	مرتفعة
2	قلة دعم مفردات المجتمع المقدسي لأهمية وجود منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية.	3.73	0.915	74.61	2	مرتفعة
3	لا يوجد اماكن مخصصه وملائمة لكل برنامج تدريبي لدى منظمات المجتمع المدني العاملة على تمكين المرأة المقدسية.	3.56	0.968	71.35	5	مرتفعة
4	مساحة المكان لا تتناسب مع عدد المستفيدات المقدسيات لدى منظمات المجتمع المدني بالقدس الشرقية.	3.57	0.971	71.47	4	مرتفعة
5	ضعف الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع المرأة على الالتحاق ببرامج تمكين المرأة المقدسية.	3.59	0.933	71.79	3	مرتفعة
6	عدد المدربين والمساعدين غير كاف للمستفيدات المقدسيات في منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية.	3.37	0.955	67.40	10	متوسطة
7	البرامج التدريبية (التمكينية) المقدمة من منظمات المجتمع المدني للمستفيدات المقدسيات غير ملائمة لاحتياجاتهم.	3.27	1.038	65.39	11	متوسطة
8	عدد النساء المتطوعات للعمل بمنظمات المجتمع المدني غير مناسب بالقدس الشرقية.	3.50	1.012	69.91	6	مرتفعة
9	الحوافز المقدمة للنساء العاملات بمنظمات المجتمع المدني غير ملائمة بالقدس الشرقية.	3.43	0.958	68.53	7	مرتفعة
10	تعدد جهات الاشراف والرقابة على منظمات المجتمع المدني تعيق تمكين المرأة بالقدس الشرقية.	3.43	1.009	68.65	8	مرتفعة

11	لا يوجد شراكة بين منظمات المجتمع المدني في مجال البرامج التدريبية التمكينية المقدمة للمرأة المقدسية.	3.38	1.007	67.59	9	متوسطة
12	المحاصرة والتضييق على منظمات المجتمع المدني من قبل الاحتلال لا تعيق النشاطات والبرامج المقدمة للمرأة المقدسية.	1.19	0.679	23.76	12	منخفضة جداً
الدرجة الكلية		**3.33**	**0.565**	**66.62**	**متوسطة**	

يتضح من الجدول (4–9) أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية كانت متقاربة من حيث أوزانها النسبية، فقد تبين أن المتوسط الحسابي للبعد ككل يساوي 3.33، بوزن نسبي يساوي 66.62%، وهذا يدل على موافقة مفردات عينة الدراسة التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية بدرجة متوسطة.

وجاءت الفقرة الأولى (الميزانية غير كافية لإقامة المشروعات النسوية لدى منظمات المجتمع المدني بالقدس الشرقية) أعلى درجات الموافقة بوزن نسبي قدره 79.06% وهذا يشير على أنها جاءت بدرجة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** ذلك إلى أن الوضع المالي صعب، وأصبحت الميزانيات التي تدعم المشروعات النسوية قليلة، ويعتبر هذا من أكبر التحديات التي تواجه عمل المنظمات المدنية.

وجاءت الفقرة الثانية عشر (المحاصرة والتضييق على منظمات المجتمع المدني من قبل الاحتلال لا تعيق النشاطات والبرامج المقدمة للمرأة المقدسية) أقل درجات الموافقة بوزن نسبي قدره 23.76% وهذا يشير على أنها جاءت بدرجة منخفضة جداً. **وتعزو الباحثة** ذلك إلى أن المحاصرة والتضييق يؤثران بصورة سلبية ويعيقان معظم النشاطات والبرامج التي تقدم للمرأة المقدسية، وهو أيضاً تحدي كبير يواجه عمل المنظمات المدنية.

5.4 اختبار الفرضيات:

- ☒ **الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات مفردات عيّنة الدّراسة حول تعزيز دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية، تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية التالية " الفئة العمرية، الحالة الاجتماعية، الدرجة العلمية، الحالة الوظيفية ".**

- ✓ **الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α ≥0.05) في متوسطات استجابات مفردات عيّنة الدّراسة حول تعزيز دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية، تعزى لمتغير "العمر".**

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات الدراسة تعزى لمتغير العمر تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لتوضيح دلالة الفروق في استجابات مفردات الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير العمر، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (4-10) نتائج تحليل التباين الأحادي حول تعزيز دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية، تعزى لمتغير العمر

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الاحتمالية	التعليق
درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تركيز الخطط الاستراتيجية على قضايا المرأة المقدسية	بين المجموعات	0.742	3	0.247	0.731	0.53	غير دالة
	داخل المجموعات	106.697	315	0.339			
	المجموع	107.440	318				
مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية	بين المجموعات	0.048	3	0.016	0.069	0.97	غير دالة
	داخل المجموعات	72.668	315	0.231			
	المجموع	72.715	318				
درجة ملائمة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لاحتياجات تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية	بين المجموعات	0.238	3	0.079	0.665	0.57	غير دالة
	داخل المجموعات	37.595	315	0.199			
	المجموع	37.833	318				

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4-10) أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05، وتستدل الباحثة من نتائج التحليل إلى ثبوت صحة الفرضية الصفرية، أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0، 05) تعزى لمتغير العمر.

- ✓ **الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α ≤0.05) في متوسطات استجابات مفردات عيّنة الدّراسة حول تعزيز دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية، تعزى لمتغير "الحالة الاجتماعية".**

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات الدراسة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لتوضيح دلالة الفروق في استجابات مفردات الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الحالة الاجتماعية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (4-11) نتائج تحليل التباين الأحادي حول تعزيز دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية، تعزى لمتغير "الحالة الاجتماعية".

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الاحتمالية	التعليق
درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تركيز الخطط الاستراتيجية على قضايا المرأة المقدسية	بين المجموعات	1.670	4	0.417	1.239	0.29	غير دالة
	داخل المجموعات	105.770	314	0.337			
	المجموع	107.440	318				
مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية	بين المجموعات	0.656	4	0.164	0.715	0.58	غير دالة
	داخل المجموعات	72.059	314	0.229			
	المجموع	72.715	318				
درجة ملائمة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لاحتياجات تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية	بين المجموعات	0.467	4	0.117	0.982	0.41	غير دالة
	داخل المجموعات	37.365	314	0.119			
	المجموع	37.833	318				

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4-11) أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05، وتستدل الباحثة من نتائج التحليل إلى ثبوت صحة الفرضية الصفرية، أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0، 05) تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

✓ **الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α ≥0.05) في متوسطات استجابات مفردات عيّنة الدّراسة حول تعزيز دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية، تعزى لمتغير "الدرجة العلمية".**

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات الدراسة تعزى لمتغير الدرجة العلمية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لتوضيح دلالة الفروق في استجابات مفردات الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الدرجة العلمية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (4-12) نتائج تحليل التباين الأحادي حول تعزيز دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية، تعزى لمتغير "الدرجة العلمية"

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الاحتمالية	التعليق
درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تركيز الخطط الاستراتيجية على قضايا المرأة المقدسية	بين المجموعات	1.609	3	0.536	1.597	0.19	غير دالة
	داخل المجموعات	105.831	315	0.336			
	المجموع	107.440	318				
مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية	بين المجموعات	1.823	3	0.608	2.70	0.04	دالة
	داخل المجموعات	70.8892	315	0.225			
	المجموع	72.715	318				
درجة ملائمة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لاحتياجات تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية	بين المجموعات	0.445	3	0.148	1.251	0.29	غير دالة
	داخل المجموعات	37.387	315	0.119			
	المجموع	37.833	318				

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4-12) أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 عند (درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تركيز الخطط الاستراتيجية على قضايا المرأة المقدسية، درجة ملائمة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لاحتياجات تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية)، وتستدل الباحثة من نتائج التحليل إلى ثبوت صحة الفرضية الصفرية، أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0، 05) في (درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تركيز الخطط الاستراتيجية على قضايا

المرأة المقدسية، درجة ملائمة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لاحتياجات تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية) تعزى لمتغير الدرجة العلمية.

بينما يتضح أن القيمة الاحتمالية عند (مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية) أقل من 0.05، وتستدل الباحثة من نتائج التحليل إلى عدم ثبوت صحة الفرضية الصفرية، وتحقق الفرضية البديلة، أي أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0، 05) في (مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية) تعزى لمتغير الدرجة العلمية.

ولتحديد صالح الفروق بين فئات الدرجة العلمية في مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية تم استخدام اختبار LSD، والذي جاءت نتائجه كالتالي:

جدول (4-13) نتائج اختبار LSD للتحقق من الفروق بين فئات الدرجة العلمية

المحور	الدرجة العلمية	التكرار	المتوسط الحسابي	توجيهي فاقل	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية	توجيهي فاقل	6	3.81	-			
	دبلوم	140	3.56	0.19	-		
	بكالوريوس	114	3.58	0.23	0.75	-	
	دراسات عليا	59	3.40	0.04	0.03	0.02	-

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4-13) وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول (مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية) عند مستوى (0، 05) فأقل بين مفردات الدراسة الذين درجتهم العلمية (دراسات عليا) ومفردات الدراسة الذين درجتهم العلمية تتراوح (توجيهي فاقل، دبلوم، بكالوريوس)، لصالح مفردات الدراسة الذين درجتهم العلمية (توجيهي فاقل).

- ✓ **الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α ≤0.05) في متوسطات استجابات مفردات عيّنة الدّراسة حول تعزيز دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية، تعزى لمتغير "الحالة الوظيفية".**

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات مفردات الدراسة تعزى لمتغير الحالة الوظيفية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لتوضيح دلالة الفروق في استجابات مفردات الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الحالة الوظيفية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (4-14) نتائج تحليل التباين الأحادي حول تعزيز دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية، تعزى لمتغير "الحالة الوظيفية".

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الاحتمالية	التعليق
درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تركيز الخطط الاستراتيجية على قضايا المرأة المقدسية	بين المجموعات	2.943	2	0.981	2.957	0.033	دالة
	داخل المجموعات	104.497	315	0.332			
	المجموع	107.440	318				
مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية	بين المجموعات	2.493	2	0.831	3.728	0.012	دالة
	داخل المجموعات	70.222	315	0.223			
	المجموع	72.715	318				
درجة ملائمة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لاحتياجات تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية	بين المجموعات	1.764	2	0.588	5.135	0.002	دالة
	داخل المجموعات	36.069	315	0.115			
	المجموع	37.833	318				

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4-14) أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وتستدل الباحثة من نتائج التحليل إلى عدم ثبوت صحة الفرضية الصفرية، وتحقق الفرضية البديلة، أي أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0، 05) تعزى لمتغير الحالة الوظيفية.

ولتحديد صالح الفروق بين الحالة الوظيفية تم استخدام اختبار LSD، والذي جاءت نتائجه كالتالي:

جدول (4-15) نتائج اختبار LSD للتحقق من الفروق بين فئات الحالة الوظيفية

المحور	الحالة الوظيفية	التكرار	المتوسط الحسابي	مديرة	رئيسة قسم	موظفة	متطوعة
	مديرة	127	3.70	-			

درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تركيز الخطط الاستراتيجية على قضايا المرأة المقدسية	رئيسة قسم	96	3.60	0.21	-		
	موظفة	73	3.49	0.01	0.19	-	
	متطوعة	23	3.42	0.03	0.16	0.61	-
مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية	مديرة	127	3.47	-			
	رئيسة قسم	96	3.65	0.006	-		
	موظفة	73	3.47	0.97	0.01	-	
	متطوعة	23	3.68	0.06	0.80	0.07	-
درجة ملائمة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لاحتياجات تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية	مديرة	127	3.75	-			
	رئيسة قسم	96	3.59	0.001	-		
	موظفة	73	3.59	0.002	0.98	-	
	متطوعة	23	3.67	0.28	0.34	0.36	-

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (4-15) وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول (درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تركيز الخطط الاستراتيجية على قضايا المرأة المقدسية) عند مستوى (0، 05) فأقل بين مفردات الدراسة الذين حالتهم الوظيفية (مديرة) ومفردات الدراسة الذين حالتهم الوظيفية (موظفة، متطوعة)، لصالح مفردات الدراسة الذين حالتهم الوظيفية (مديرة).

ويتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول (مستوى السياسات والإجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية) عند مستوى (0، 05) فأقل بين مفردات الدراسة الذين حالتهم الوظيفية (رئيسة قسم) ومفردات الدراسة الذين حالتهم الوظيفية (موظفة، مديرة)، لصالح مفردات الدراسة الذين حالتهم الوظيفية (رئيسة قسم).

ويتضح أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول (درجة ملائمة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لاحتياجات تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية) عند مستوى (0، 05) فأقل بين مفردات الدراسة الذين حالتهم الوظيفية (مديرة) ومفردات الدراسة الذين حالتهم الوظيفية (موظفة، رئيسة قسم)، لصالح مفردات الدراسة الذين حالتهم الوظيفية (مديرة).

☒ **الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لاستراتيجية التمكين (البرامج، التدريب والتأهيل، المشاركة في التخطيط، السياسات والاجراءات) في تحقيق التمكين الأكاديمي للمرأة المقدسية.**

للتعرف على ما إذا كانت هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية التمكين في تحقيق التمكين الأكاديمي للمرأة المقدسية من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وايجاد معادلة تربط بينهما، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (4-16): يوضح أثر استراتيجية التمكين في تحقيق التمكين الأكاديمي للمرأة المقدسية من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة

المتغير	المعاملة	T	الدلالة الاحصائية	اختبار F للنموذج	R^2 للنموذج
الثابت	2.170	10.28	0.000	**69.519	0.180
استراتيجية التمكين	0.495	8.338	0.000		

تبين من جدول (4-16) أن القيمة الاحتمالية للمتغير المستقل (استراتيجية التمكين) أقل من 0.05، ويوضح الجدول أيضاً قيمة (اختبار F) حيث يلاحظ أنها دالة احصائياً مما يدل على القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط من الناحية الإحصائية، كما أن معامل التحديد يساوي 0.180، وهذا يعني أن المتغير المستقل (استراتيجية التمكين) يفسر 18% من التباين الكلي في (التمكين الأكاديمي) والباقي يرجع لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمتغير المستقل (استراتيجية التمكين)، ويمكن صياغة معادلة الانحدار في الصورة التالية:

التمكين الأكاديمي =2.170 + 0.495 * استراتيجية التمكين

☒ **الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لاستراتيجية التمكين (البرامج، التدريب والتأهيل، المشاركة في التخطيط، السياسات والاجراءات) في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المقدسية.**

للتعرف على ما إذا كانت هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية التمكين في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المقدسية من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وايجاد معادلة تربط بينهما، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (4-17): يوضح أثر استراتيجية التمكين في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المقدسية من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة

المتغير	المعامل	T	الدلالة الاحصائية	اختبار F للنموذج	R^2 للنموذج
المتغير التابع	2.654	14.876	0.000	**33.664	0.096
استراتيجية التمكين	0.292	5.802	0.000		

تبين من جدول (4-17) أن القيمة الاحتمالية للمتغير المستقل (استراتيجية التمكين) أقل من 0.05، ويوضح الجدول أيضاً قيمة (اختبار F) حيث يلاحظ أنها دالة احصائياً مما يدل على القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط من الناحية الإحصائية، كما أن معامل التحديد يساوي 0.096، وهذا يعني أن المتغير المستقل (استراتيجية التمكين) يفسر 9.60% من التباين الكلي في (التمكين الاقتصادي) والباقي يرجع لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمتغير المستقل (استراتيجية التمكين)، ويمكن صياغة معادلة الانحدار في الصورة التالية:

التمكين الاقتصادي =2.654 + 0.292 * استراتيجية التمكين

☒ **الفرضية الرئيسية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لاستراتيجية التمكين (البرامج، التدريب والتأهيل، المشاركة في التخطيط، السياسات والاجراءات) في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المقدسية.**

للتعرف على ما إذا كانت هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لاستراتيجية التمكين في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المقدسية من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وايجاد معادلة تربط بينهما، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (4-18): يوضح أثر استراتيجية التمكين في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المقدسية من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة

المتغير	المعامل	T	الدلالة الاحصائية	اختبار F للنموذج	R^2 للنموذج
الثابت	1.072	4.317	0.000	115.728**	0.267
استراتيجية التمكين	0.752	10.758	0.000		

تبين من جدول (4-18) أن القيمة الاحتمالية للمتغير المستقل (استراتيجية التمكين) أقل من 0.05، ويوضح الجدول أيضاً قيمة (اختبار F) حيث يلاحظ أنها دالة احصائياً مما يدل على القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط من الناحية الإحصائية، كما أن معامل التحديد يساوي 0.267، وهذا يعني أن المتغير المستقل (استراتيجية التمكين) يفسر 26.70% من التباين الكلي في (التمكين الاجتماعي) والباقي يرجع لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمتغير المستقل (استراتيجية التمكين)، ويمكن صياغة معادلة الانحدار في الصورة التالية:

التمكين الاجتماعي =1.072 + 0.752 * استراتيجية التمكين

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

6.1 مقدمة:

يتناول هذا الفصل نتائج وفروض الدراسة، وكذلك ملخصاً لأهم النتائج التطبيقية لمتغيرات الدراسة، والتي تم الوصول إليها من خلال التحليل، بالإضافة إلى التوصيات التي استنجتها الباحثة.

6.2 نتائج الدراسة:

1. يتضح من نتائج جدول (4–2) موافقة مفردات عينة الدراسة على مستوى فاعلية التدريب والتأهيل المقدّم من منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية بدرجة مرتفعة، حيث كان الوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 3.60، فيما بلغ الوزن النسبي 72%.
2. يتضح من نتائج جدول (4–3) موافقة مفردات عينة الدراسة على درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية في اعداد الخطط الاستراتيجية للتمكين بدرجة مرتفعة، حيث كان الوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 3.60، فيما بلغ الوزن النسبي 72%.
3. يتضح من نتائج جدول (4–4) موافقة مفردات عينة الدراسة على مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية بدرجة مرتفعة، حيث كان الوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 3.54، فيما بلغ الوزن النسبي لجميع فقرات المحور 70.80%.
4. يتضح من نتائج جدول (4–5) موافقة مفردات عينة الدراسة على مستوى التمكين الأكاديمي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية بدرجة مرتفعة، حيث كان الوسط الحسابي لجميع فقرات البعد 3.92، فيما بلغ الوزن النسبي لجميع فقرات البعد 78.36%.
5. يتضح من نتائج جدول (4–6) موافقة مفردات عينة الدراسة على مستوى التمكين الاقتصادي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية بدرجة مرتفعة، حيث كان الوسط الحسابي لجميع فقرات البعد 3.68، فيما بلغ الوزن النسبي لجميع فقرات البعد 73.66% وقد توافقت النتيجة مع نتائج دراسة (أبو زايدة,2018) حيث أكدت على وجود تقدم ملحوظ في مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي لكنه محدود لا يتناسب مع مؤهلاتها وإمكانياتها حيث توافقت النتيجة مع دراسة (نجم,2013) الذي أكدت على تفاوت معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية وقد حصل التمكين الاقتصادي على المرتبة الثالثة.
6. يتضح من نتائج جدول (4–7) موافقة مفردات عينة الدراسة على مستوى التمكين الاجتماعي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية بدرجة مرتفعة، حيث

كان الوسط الحسابي لجميع فقرات البعد 3.73، فيما بلغ الوزن النسبي لجميع فقرات البعد 74.54%, حيث توافقت النتيجة مع دراسة (نجم,2013) الذي أكدت على تفاوت معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية وقد حصل التمكين الاقتصادي على المرتبة الأولى.

7. يتضح من نتائج جدول (4-8) موافقة مفردات عينة الدراسة على مستوى فاعلية التدريب الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية بدرجة مرتفعة، حيث كان الوسط الحسابي لجميع فقرات البعد 3.64، فيما بلغ الوزن النسبي لجميع فقرات البعد 72.88%.

8. يتضح من نتائج جدول (4-9) موافقة مفردات عينة الدراسة التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية بدرجة متوسطة، حيث كان الوسط الحسابي لجميع فقرات البعد 3.33، فيما بلغ الوزن النسبي لجميع فقرات البعد 66.62%.

9. يتضح من نتائج جدول (4-10) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0، 05) تعزى لمتغير العمر وقد توافقت هذه الدراسة مع نتائج دراسة (قاسم,2020) التي أكدت على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تمكين المرأة ومتغير العمر.

10. يتضح من نتائج جدول (4-11) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0، 05) تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

11. يتضح من نتائج جدول (4-12) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0، 05) في (درجة إشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تركيز الخطط الاستراتيجية على قضايا المرأة المقدسية) تعزى لمتغير الدرجة العلمية.

12. يتضح من نتائج جدول (4-13) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية حول (مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية) عند مستوى (0، 05) فأقل بين مفردات الدراسة الذين درجتهم العلمية (دراسات عليا)، ومفردات الدراسة الذين درجتهم العلمية تتراوح (توجيهي فاقل، دبلوم، بكالوريوس)، لصالح مفردات الدراسة الذين درجتهم العلمية (توجيهي فاقل).

13. يتضح من نتائج جدول (4-15) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية حول (درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تركيز الخطط الاستراتيجية على قضايا المرأة المقدسية) عند مستوى (0، 05) فأقل بين مفردات الدراسة الذين حالتهم الوظيفية (مديرة)، ومفردات الدراسة الذين حالتهم الوظيفية (موظفة، متطوعة)، لصالح مفردات الدراسة الذين حالتهم الوظيفية (مديرة).
14. يتضح من نتائج جدول (4-15) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية حول (مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية) عند مستوى (0، 05) فأقل بين مفردات الدراسة الذين حالتهم الوظيفية (رئيسة قسم)، ومفردات الدراسة الذين حالتهم الوظيفية (موظفة، مديرة)، لصالح مفردات الدراسة الذين حالتهم الوظيفية (رئيسة قسم).
15. يتضح من نتائج جدول (4-15) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية حول (درجة ملائمة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لاحتياجات تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية) عند مستوى (0، 05) فأقل بين مفردات الدراسة الذين حالتهم الوظيفية (مديرة)، ومفردات الدراسة الذين حالتهم الوظيفية (موظفة، رئيسة قسم)، لصالح مفردات الدراسة الذين حالتهم الوظيفية (مديرة).
16. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستراتيجية التمكين (البرامج، التدريب والتأهيل، المشاركة في التخطيط، السياسات والاجراءات) في تحقيق التمكين الأكاديمي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة المقدسية.

6.3 التوصيات:

1. العمل على استمرارية تقديم البرامج التدريبية والتأهيلية وفقا لاحتياجات تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية.
2. العمل على إشراك المرأة المقدسية في تقديم مقترحات للخطط الاستراتيجية التي تعمل على تمكينها لذاتها.

3. العمل على تطبيق سياسيات وإجراءات ميدانية واضحة لمنظمات المجتمع المدني للحفاظ على المرأة وتمكينها في مجالات مختلفة.
4. تعزيز مستوى تمكين المرأة أكاديمياً(تعليميا) ضمن البرامج التي تمارسها منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم بالقدس الشريف.
5. زيادة مستوى التمكين الاقتصادي الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية للمرأة المقدسية.
6. العمل على دعم كافة منظمات المجتمع المدني الداعمة للمرأة المقدسية لتعزيز مبدا التشاركية والتكاملية في مجتمع المرأة.
7. الاهتمام بتوفير معلمات ومدربات كفؤات من بيئة المجتمع المقدسي للتعامل مع المرأة المقدسية من خلال منظمات المجتمع المدني.
8. العمل على تعزيز مشاركة وزارة التربية والتعليم بالقدس الشريف بالخطط والبرامج الأكاديمية الداعمة والتي تساعد على تمكين المرأة المقدسية.
9. العمل على تعزيز اكتفاء المرأة المقدسية اقتصادياً من خلال المشاركة في المعارض لمنتجات المشروعات النسوية.
10. العمل على تدريب المرأة المقدسية على بعض الحرف اليدوية الملائمة لتمكينها اقتصادياً.
11. ضرورة تقديم برامج تثقيفية للمرأة في المجال الاسري (تربية الأبناء)، وحثهم على التعليم والمشاركة المجتمعية، لإنجاح تمكين المرأة اجتماعياً.
12. العمل على تقديم الدعم الجماهيري المقدسي للمنظمات المدنية التي تدعم المرأة للقيام بدورها المثالي اتجاه المرأة على أكمل وجه لتمكينها في كافة المجالات الحياتية.
13. العمل على تضافر الجهود لمنظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية، باستحداث شبكة داخلية امنة لتعزيز الاتصال والتواصل للاطلاع على كل ما هو جديد لتحديد أهم برامج التدريب والتأهيل المناسبة لاحتياجات المرأة المقدسية.

14. أن تقوم الجهات الفلسطينية الإشرافية في القدس بعمل شبكات تختص كل شبكة بجانب معين، على غرار شبكة المستشفيات المقدسية، التي استطاعت التعاون معا، مما سهل علاقاتها مع مؤسسات التمويل .
15. أن يتم انتخاب ممثل لكل شبكة، لعمل شبكة ممثلة لكافة المؤسسات، لتطوير استراتيجية عمل ذكية، تحقق عدة أهداف خدماتية وتنموية، تكون رافعة للعمل الوطني، وخلق بدائل وطنية للمواطن المقدسي قدر الإمكان، خاصة في كل ما يتعلق بالهوية والخصوصية .
16. بحث تشبيك ممكن بين بين مؤسسات مقدسية ومؤسسات عربية وإسلامية، تقوم على تمويل جزئي لأعمال المؤسسات، مقابل تقديم خبرات وأعمال داخل المؤسسات العربية، خصوصا في المجالات التي تتميز بالخبرات النوعية .
17. عمل شراكة بين المؤسسات مع مؤسسات الإعلام، بحيث تصبح المؤسسات الإعلامية جزءا من هذا الحراك التنموي والوطني.

المقترحات المستقبلية:

1. سياق المرأة الفلسطينية غير منقطع لا سياق المرأة في فلسطين والعالم العربي والعالم، في ظل العولمة التي نشهدها من 3 عقود؛ بمعنى أنها في الوقت الذي لديها خصوصية الزمان والمكان (القدس الشريف)، فإنها تنتمي للمحيط العام، الذي صار مؤثرا على اتجاهاتها المعرفية والسلوكية.
2. ولعل خصوصية دراسة المرأة المقدسية تعني في المقاوم الأول، ليس فقط وجودها نصف المجتمع المقدسي، للاستجابة لمقتضيات العدالة، بل أن الحالة السكانية للمدينة، تشير إلى وجود نسب بطالة يعاني منها الرجل، كذلك وجود تأثيرات سلبية أثرت على الذكور والأسرة بشكل عام؛ لذلك فإن تمكين المقدسيات يعني بقاء منظم وواع للأسر المقدسية، حيث أن المقدسيات بمثابة رئيسات أسر، إضافة لوجود شريحة هامة تتنقل بين القدس والضفة الغربية، بسبب مشكلة السكن والإقامة.

3. بالرغم من كل النقاط التي تمت دراستها علميا هنا، إلا أن الباحثة، تنحاز نحو التمكين الاقتصادي، الذي يصب في تقوية دخول المرأة، كون الدخل المالي لا يشكل لها فقط استقلالا اقتصاديا، بل بقاء في الدرجة الأولى
4. إن نتائج الدراسة تؤكد على الانطباعات التي تولدت لدى الباحثة، ولدى المشرفين على هذه البحث، كما ينبغي لتمكين المرأة المقدسية، لذلك، فإن الدراسة جاءت لتؤكد بحثيا تلك الانطباعات. ومن هنا يصير الحديث عن تمكين المرأة في القدس حديثا ذا دلالات محددة.
5. ولعل الباحثة هنا توصي بشكل خاص بإجراء دراسات خاصة عن التمكين الاقتصادي الخاص بالموارد المالية، وتنظيم الصرف، حيث يصير لنتائج هكذا دراسات، مؤشرات دالة تتعلق بصناع القرار فلسطينيا وعربيا وعالميا (الدول والمؤسسات المانحة) للاستجابة لحاجات المجتمع المقدس تحت الاحتلال الإسرائيلي، حيث أن هناك مسؤولية قانونية وسياسية وإنسانية تقع على هذا الأطراف، بالإضافة للمسؤولية الوطنية من قبل منظمة التحرير والسلطة الوطنية، والدول العربية والإسلامية، حيث سيكون هناك تخصيص مالي للقدس، في الصناديق العربية والإسلامية، الخاصة بدعم فلسطين.
6. عمل دراسات مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار جوانب تمكين المرأة المقدسية من الناحية (السياسية والنفسية)، بإيجاد آليات وإستراتيجيات تعمل على تعزيز دور منظمات المجتمع المدني وتمكين المرأة المقدسية وفقا لاحتياجاتها من المبادرات وبرامج التأهيل والتدريب التي تعزز تمكينها لذاتها وتعزز صمودها وتجذرها في القدس.

المصادر والمراجع العربية والأجنبية:

أولاً: المراجع العربية

1-قاسم، مروان (2020). **دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مكانة المراة في المجتمع الفلسطيني**، دراسة ميدانية لبعض الجمعيات النسوية العاملة في قطاع غزة، مجلة جامعة الازهر- غزة، سلسلة العلوم الانسانية 2020، المجلد 22، العدد 1، ص 187-218.

2-ابراهيم، على (2019). **المرأة الفلسطينية صمود في وجه الاحتلال**، قسم الابحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية.

3-منى، موسى (2019) **دور وزارة شؤون المرأة في بناء قدرات المؤسسات النسوية، دراسة حالة وزارة شؤون المرأة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التنمية وإدارة الموارد البشرية، جامعة القدس أبو ديس فرع غزة، فلسطين.

4-علاء زايد، أبو زايدة (2018). **مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني واقع وتحديات** – مجلة جامعة غزة للبحث العلمي العدد الثالث 2018.

5-عشماوي، عماد الدين (2018) **مؤسسات المجتمع المدني**، منتدى العلماء، الطبعة الاولى 2018، ص: 6

6- الدواوسة، خالد (2017). **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المجتمعية**، قدمت هذه الأوراق البحثية ضمن جهود بال ثينك للدراسات الاستراتيجية في تطوير مهارات البحث العلمي حول قضايا المجتمع الفلسطيني وتوطين إنتاج المعرفة في فلسطين. تاريخ الاسترداد 10 أكتوبر, 2021، من http://palthink.org

7- القاطرجي، نهى (2017). **المرأة في منظومة الأمم المتحدة – رؤية إسلامية – لندن**، دار اي الكتب، الطبعة الثانية، الناشر: مجد- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (ص 259).

8- شبير، امين، والمفتي، أمجد (2016-2017). **دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة الفلسطينية (دراسة مطبقة على برامج التمكين في جمعية عائشة لحماية المرأة والطفل)**، الجامعة الاسلامية، غزة. (2021/3/6). تم استرجاعه arts.iugaza.edu.ps

9- حنيني، مريم، وربحي عبد الكريم (2017). **المعيقات التي تواجه المؤسسات النسوية الفلسطينية في تطوير قاعدتها الجماهيرية من وجهة نظرهم في محافظة نابلس**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

10- ملحم، محمود (2017). **دوْر منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية الشاملة**، المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: الادارة العامة تحت الضغط: نحو ادارة عامة مرنة، متجاوبة، تعاونية وتحويلية، والذي تنظمه جامعة بيرزيت بالتعاون مع الرابطة الدولية لمدارس ومعاهد الإدارة (IASIA)، وشبكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لبحوث الإدارة العامة(MENAPAR)، وديوان الموظفين العام، ص 5-6.

11- ابو حسن، فارس، **مستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين في الصراع العربي الاسرائيلي حتى عام 2015**، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، تشرين الثاني 2005، صفحة 5.

12- نجلاء ال عوض (2014). **معوقات تمكين المرأة من حقوقها القانونية في المملكة العربية السعودية**، دراسة من كلية التربية للعلوم الصرفة، جامعة بابل، العراق.

13- الدراغمة، تمام جميل. (2014). **فاعلية التدريب المقدّم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهنَ**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

14- أبو بكر، وفاء خليل (2014)." **دور الجمعيات الاهلية في بناء قدرات المرأة الريفية** "، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، رسالة ماجستير، 2014.

15- الصياد، نفين (2013). **دور المنظمات النسوية المقدسية في التمكين الاقتصادي للنساء المنتسبات اليها والمنتفعات منها في الفترة الواقعة ما بين 2000-2012 وافاق التطوير**، رسالة ماجستير غير منشورة.

16- غانم، منور (2013). **دور المؤسسات التنموية في تمكين المارة الفلسطينية**- دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث، ص239 –ص276 يوليو 2013 الجامعة الاسلامية – غزة. للتنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة- كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية- جامعة النجاح الوطنية – فلسطين- 4/25 / 2018.

17- السيد، هالة، وعمارة، طارق (2013). **دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة الفقيرة للتعامل مع اليات سوق العمل**، دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية: (26).

18- نجم، منور (2013)." **دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية**- دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية: (239-276).

19- الكفارنة، ناصر (2013). **المجتمع المدني وبناء الدولة الفلسطينية، ماضي وحاضر ومستقبل، المنظمات الأهلية الفلسطينية نموذجاً**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة ايكس بروفنس، فرنسا.

20- عدوان، سائد (2013). **دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية**

(الضفة الغربية كحالة دراسة)، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية في كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين. نوقشت هذه الاطروحة بتاريخ 2013/6/18م، واجيزت.

21- يوسف، علا نجمي، (2010). **إصدار لجنة العمل حول مكانة النّساء الفلسطينيّات المواطنات في إسرائيل كانون الأوّل، 2010**، مقدّم إلى لجنة الأمم المتّحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

22-سالمي، سلاف (2010). **دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية - الجزائر دراسة حالة** - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع: دراسات مغاربية.

23- الصوراني، غازي (2010). **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، الطبعة 3، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة،.

المواقع الالكترونية:

1 – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). اوضاع المراة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي.**https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3933**

2- ابو زياد، زياد (2021). **إغلاق منظمات المجتمع المدني هو غيض من عنف الاحتلال جيشا ومستوطنين.** https://alquds.com/wp-content/uploads/2021/11/Al-Quds-02-11-2021.pdf

3- عنقود العاصمة، وزارة شؤون القدس، مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023.

http://www.palgov.ps/files/server/%D8%B9%D9%86%D9%82%D9%88%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%88%D9%8A-3.pdf

4- سكر، أشرف؛ وجرادات، عهد (2020). ورقة حقائق: **مؤسسات المجتمع المدني والشباب الفلسطيني. تحديات الدور**. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات). مستقاة من : https://bit.ly/3zwhxoH

5 – معهد القدس لبحث السياسات (2020). **المجتمع المدني في القدس الشرقية- خريطة معرفة.** https://jerusaleminstitute.org.il/wp-content/uploads/2020/05/Pub_544_knowledge_map_ben_abrahami_arabic.pdf

6- النجار، باقر (2019). **التمكين والتنمية المستدامة**، صحيفة البلاد الالكترونية، https://albiladpress.com/news/2019/4073/columns/613314.html

7-منظمة مدار، (2018) ، **خروج النساء الفلسطينيات في القدس إلى سوق العمل تنطوي على قوة اقتصادية واجتماعية كبيرة**، https://www.madarcenter.org/.

8-التأمين الوطني، (2018): **الفقر بين العرب أكثر من ضعفها لدى دولة الاحتلال**، دنيا الوطن. https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019-

9- **تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود**، المركز الدولي للأبحاث والدراسات، (المصدر مداد) استصدار: 15\3\2021.

https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/12/23/1110148.html-

10- المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد) - عن المركز 06 يوليو 2017 على موقع واي باك مشين.

11- (المرأة المقدسية... بين ثقافة المجتمع وممارسات الاحتلال(www.aljazeera.net)

12- ابو حسن، فارس، **مستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين في الصراع العربي الاسرائيلي حتى عام 2015**، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن.

http://mesc.com.jo/final%20seminar/Sim-05-03-01.htm

13- (موضوع. كوم). **اسس تمكين المرأة**، https://mawdoo3.com

14- مروان، محمد (2020). تعريف تمكين المرأة، موضوع. كوم، https://mawdoo3.com

15- معهد السياسات العامة (2017) **سياسات المرأة الفلسطينية**.www.ipp-pal.ps

16- السموني، خالد (2015). واقع المرأة العربية والتحديات التي تواجها https://www.hespress.com

17- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقرير **(أوضاع المرأة الفلسطينية) 2017**.

18- (وفا وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية، دليل المؤسسات الاهلية بالقدس، 2007) https://info.wafa.ps/userfiles/server/pdf/ManualOrg.pdf

19- دنيا الوطن (2017)

https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/12/23.html

20- (الوكالة الدولية للتنمية في الأردن، 2021)https://www.usaid.gov/ar

استصدار 2012/11/9.

21- الكتاب الاحصائي السنوي لأورشليم القدس،2019، الفصل التاسع \الفصل السادس.

/https://jerusaleminstitute.org.il/ar/publications/arabic-year-book-2019

22- اتحاد الجمعيات الخيرية القدس. (2021). **فيلم وثائقي عن انجازات اتحاد الجمعيات الخيرية، القدس في تطوير وتمكين المؤسسات الأهلية المقدسية**. تاريخ الاسترداد 30 ديسمبر, 2021، من http://ucs-pal.org/?fbclid=IwAR3BsP5TMZvy9dYYKiJ2RjcykkJdgrYCVsp7GVvBjl1hPHklBehRGyatKi8

23- واقع المراة المصرية. (2021). ***تجربة تمكين المراة المصرية*** . تاريخ الاسترداد 30 ديسمبر, 2021، من بوابة الاهرامات: http://gate.ahram.org.eg

24- المراة في السويد. (30 ديسمبر, 2021). ***تجربة المراة في السويد***. تاريخ الاسترداد 30 ديسمبر, 2021، من ويكيبيديا:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%AF

25- عبد الواحد. (2005). **المجتمع المدني ومنظماته، مؤسسة الحوار المتمدن**، بتاريخ 12/28 /2005. تاريخ الاسترداد 30 ديسمبر, 2021، من https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=53427

26- عبد الرحمن عرفان ومحمود عثمان. (2012). **دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني (الضرورات والمستلزمات)**. تاريخ الاسترداد

11 ديسمبر, 2021، من file:///C:/Users/hp/Downloads/1058-Article%20Text-2131-1-10-20170819.pdf

27- نسمان، نغم (2021). استراتيجية تفعيل الدور الوظيفي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني (بين الواقع والمأمول). تاريخ الاسترداد 10 01, 2021، من https://www.amad.ps/ar/post/384022

الكتب والمجلات والمنشورات:

1- الصالحي، عبد العزيز (2021). **تصوّر الفلسطينيّين/ات لمؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّة، حملة** - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي.

2- غيلا، شتوبلر ((الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن، 2021).

3- إدواردز، مايكل (2015) . **المجتمع المدني النظرية والممارسة** . ترجمة عبد الرحمان عبد القادر شاهين . منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات . بيروت . الطبعة الاولى مايو 2015 . الصفحة 11.

4- ابو سيف، عاطف، **المجتمع المدني والدولة – قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني**، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، 2005، صفحة 138

5- غرامشي (1991). **غرامشي وقضايا المجتمع المدني**، دار كنعان للدراسة والنشر، تاريخ النشر 01\01\1991، دمشق، صفحة 17.

6 - القاطرجي، نهى (2017). **المرأة في منظومة الأمم المتحدة – رؤية إسلامية** - لندن، دار اي الكتب، الطبعة الثانية، الناشر: مجد- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (ص 259).

7- احمد، نجاح رحومة، (2017). **ملامح استراتيجية مقترحة للدور التربوي للجمعيات الأهلية لتمكين المرأة الأمية بمصر**، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، (العدد: 217)، الجزء الثاني يناير لسنة 2017 م

8- الأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة، 12 آب/أغسطس 2015 .(A/68/970)متاح في الموقع: http://undocs.org/a/68/970

9- الأمم المتحد، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2015). لجنة وضع المرأة. إعلان سياسي بمناسبة

الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ٥ آذار/مار . E/CN.6/2015/L.1.

10-حلاوة، فوزي (2007). تنمية المرأة العربية الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع دار أجنادين للنشر والتوزيع.

11- ملاوي، احمد. (2008). *اهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*. تاريخ الاسترداد 30 ديسمبر, 2021، من https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=53427

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Khnan، A. & Bibi، Z. (2011). Womenw's Socio-Economic Empowerment Through Participatory Approach-Pakistan Economic and Social Review، 49(1)، 133-148.
- Esther Duflo, 2012 \Women's Empowerment and Economic Development \Cambridge University, Department of Economics.
- Magaret Sheela (2013): Study on Inpact of NGO Interventions on the Empowerment Of Women ،Journal of Busineess Management&Sociol Science Research (JBM&SSR)ISSN NO: 2319-5614، Volume2، NO.3
- Mohammad Islam، 2014\Women Empowerment in Bangladesh: Acase Study of Two NGOS\ Shahjalal University of Sience and Tecnology، Bangladesh. Issues and Challenges of Women Empowerment in India employment، education، health and social status.
- Ali, A, et al. (2014). Role of Small Business Firms in Women Economic Empowerment: A Case Study of Gilgit Baltistan. International Journal of Academic Research in Economics and Management Science, Vol. 3, No. 6, pp 22-42.

- Rahman، Shaik Shafeequr; Sultana، Nikhat (2012). EMPOWERMENT OF WOMEN FOR SOCIAL DEVELOPMENT (A CASE STUDY OF SHRI MAHILA GRIHA UDYOG LIJJAT PAPAD، HYDERABAD DISTRICT) Researchers World : Journal of Arts، Science & Commerce. Vol. 3 Issue 1، p50-59.
- Khan, M, (2015), "Women Empowerment, Entrepreneurship, and Capacity Development", Journal for Studies in Management and Planning
- Pathania, S, (2017), " SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOAL: GENDER EQUALITY FOR WOMEN'S EMPOWERMENT AND HUMAN RIGHTS", International Journal of Research Granthaalayah, India
- Zainol, N, Al Mamun, A, Hassan, H, Muniady, R. (2017). Examining the effectiveness of micro-enterprise development programs in Malaysia, Journal of International Studies, Centre of Sociological Research, Szczecin, Poland, 10 (2), pp 292-308.

الملاحق

ملحق رقم (1) الجمعيات والمراكز

اسم الجمعية، ومجالاتها، وأهدافها، وبرامجها

م	اسم الجمعية	المجالات	أهداف الجمعية/ المركز	البرامج
1	اتحاد الجمعيات الخيرية بالقدس	تمكين كافة الجمعيات الأهلية	التنسيق بين المؤسسات الخيرية وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتشجيع مشاركة المرأة في جميع القطاعات.	تنمية القطاعات البشرية، والرعاية الاجتماعية، ورعاية الطفولة، ومركز تطوع
2	مركز القدس للنساء / القدس ضاحية البريد	اجتماعي، سياسي	تعزيز دور المرأة في المجتمع وحماية حقوق المرأة الفلسطينية واشراكها في تحقيق السلام الإقليمي المبني على العدل.	برامج حقوق المرأة، تمكين المرأة، وتأهيلية.
3	المركز النسوي / عناتا	اجتماعي، ثقافي، سياسي	النهوض بمستوى المرأة الاجتماعية والثقافية والسياسية وتكريس ثقافة حقوق الإنسان وبناء قيادات شابة واعية وتكريس العمل الجماعي.	برامج خدماتية، وبرامج تدريبية وتأهيلية، وبرامج ومشاريع توعوية ارشادية
4	المركز النسوي / الثوري	حقوق المرأة وأطفالها	مناصرة النساء والأطفال، نشر معلومات للمجتمع، وتقوية المجتمع والروابط العائلية، ودعم نشاطات مجتمعي وتسهيل الدعم الاجتماعي للمحتاجين.	برامج تمكين ودعم المرأة، وبرامج تأهيلية تدريبية

5	جمعية السرايا	ثقافي، اجتماعي، تعليمي، اقتصادي، سياسي	التعرف على المهارات الحياتية وتطويرها خاصة للطفل والمرأة، التشبيك مع مؤسسات العمل المجتمعي المختلفة.	برامج تحسين القدرات ومهارات الأطفال
6	جمعية برج اللقلق	توعوي، ثقافي، رياضي	إنشاء بيئة لعب آمنة وصحية للأطفال والشباب في منطقة باب حطة والبلدة القديمة من القدس وتوفير فرص لالتقاط الأنفاس للبالغين الذين يعيشون في وحدات سكنية مكتظة ومزدحمة.	برامج ارشادية توعوية نفسية ثقافية، برامج لذوي الاحتياجات الخاصة
7	جمعية الاتحاد النسائي	خيري، إنساني، اجتماعي، تعليمي	تقديم أعمال خيرية وأنشطة تعليمية خاصة للمرأة	برامج خيرية إنسانية تعليمية اجتماعية.
8	جمعية صمود للتنمية النسوية	تدريب، تثقيف	تقديم الرعاية لشؤون المرأة، وتدريب وتثقيف المرأة واعداد المشاريع الخاصة بالمرأة، واعداد الدراسات حول المرأة	برامج التنمية النسوية، برامج تثقيفية وبرامج أمومة وطفولة وبرامج تدريبية تطويرية
9	مركز الدراسات النسوية: حرية، كرامة، مساواة	تطويري	اعداد قيادات نسوية مستقلة اقتصادياً وقادرة على دراسة وتحديد احتياجات النساء وتطوير مهارات البحث وتمكين الشابات الفلسطينيات	برنامج بناء وتطوير كوادر نسوية، برنامج نساء وطفلات في ظروف صعبة، برنامج مأسسة ثقافة نسوية في المجتمع، برنامج تطوير البناء الداخلي.
10	جمعية مخيم قلنديا التعاونية للخياطة والأشغال اليدوية	ثقافي، اجتماعي، تعليمي	رفع مستوى المرأة الثقافي، الاجتماعي، التعليمي، وتسويق منتجات الجمعية في الأسواق والقضاء على	برامج تأهيل مهني، برامج اجتماعية، ومشاريع انتاجية

			الجهل والأمية، وتحسين المستوى التعليمي للمرأة	
11	جمعية سيدات القدس	تدريبي، ثقافي	تدريب النساء مهنياً، تثقيف النساء، وتشغيل عدد من النسوة في مجال التطريز	دورات تجميل ودورات كمبيوتر عمل رحلات.
12	جمعية الشابات المسلمات	توعوي، ثقافي	توعية المرأة بالقدس الذي يسمح لها بالارتقاء إلى مستوى المسئولية وتوفير السبل التي تنهض بدور المرأة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وتوفير الخبرات المهنية للمرأة ومساعدة الفقراء	برامج ثقافية ونادي للسيدات.
13	جمعية الوفاء الخيرية النسائية	ثقافي، اجتماعي، تعليمي	النهوض بالمرأة وتبصرتها بواقعها وواجبها تجاه مجتمعها وعمل كل ما من شأنه رعاية اليتيم والأسر المحتاجة والمطلقات والأرامل وذوي	برامج اجتماعية للأسر الفقيرة والمحتاجة والأرامل وأصحاب الإعاقات والمطلقات والمسنين وبرامج رعاية تعليمية

ملحق رقم (2)

جامعة القدس المفتوحة

استبانة بعنوان

دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية

حضرة السيدات / الفتيات المحترمات.

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان: " **دور منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تمكين المرأة المقدسية** "، وذلك لاستكمال الحصول على درجة الماجستير من جامعة القدس المفتوحة في **تخصص الادارة والسياسات العامة**، وتأمل منكم الاجابة عن كافة فقرات الاستبانة بكل دقة وموضوعية، علما أن بياناتكم ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستعامل بسرية تامة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثة: تغريد رشق

إشراف: د. رانيا البصير

القسم الاول: المعلومات الديمغرافية:

ضع اشارة (√) في المكان الذي تراه مناسبا:

1- **العمر:** □ فاقل من 20 سنة □ من 21 -30 سنة □ من 31 - 40 سنة □ فاكثر من 41 سنة

2- **الحالة الاجتماعية:** □ عزباء □ متزوجة □ ارملة □ مطلقة □ منفصلة

3- **الدرجة العلمية:** □ توجيهي فاقل □ دبلوم □ بكالوريوس □ دراسات عليا

4- **الحالة الوظيفية:** □ مديرة □ رئيسة قسم □ موظفة □ متطوعة □ متدربة □ بلا عمل.

القسم الثاني: يرجى وضع إشارة (X) داخل المربع الذي يتوافق مع رأيك، وذلك امام كل فقرة من فقرات الاستبانة.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الاول: **درجة اشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية في تركيز الخطط الاستراتيجية على قضايا المرأة المقدسية.**						
1	تتبع منظمات المجتمع المدني أنماطا تعكس نشاطات المجتمع النسوي كالطابع المؤسساتي.					
2	منظمات المجتمع المدني تدعم ضمن خططها الاستثمار في المرأة المقدسية.					

3	تعمل منظمات المجتمع المدني على استثمار وسائل الاتصال والتواصل من جرائد ومجلات ومنشورات ولقاءات ووسائط اعلامية سمعية بصرية معلوماتية، للتحدث بقضايا الحياة اليومية للمرأة وتعميمها.					
4	تعمل منظمات المجتمع المدني مع النساء لتوسيع ادراكهم ووعيهم اتجاه قضاياهم لأجل الضغط والانصات لها وايجاد الحلول لمشكلاتهم.					
5	تعمل منظمات المجتمع المدني في استثمار المجالات العمومية السياسية (البرلمان) لتحويل القضايا اليومية للنساء إلى قضايا تخص الشأن العام.					
6	تعمل منظمات المجتمع المدني وفق قوانين واضحة تضمن انخراط القطاع الجمعوي في بناء الشراكات للحصول على التمويل للمشاريع التمكينية النسوية.					
7	الخطط الاستراتيجية لمنظمات المجتمع المدني تقوم على تطبيق الرؤيا والرسالة للمنظمات لتحقيق الاهداف التمكينية للمرأة المقدسية.					
<u>البعد الثاني:</u> **مستوى السياسات والاجراءات الميدانية التي تتبعها منظمات المجتمع المدني في تمكين المراة المقدسية.**						
8	وجود كوادر بشرية نسوية جيدة بإدارات منظمات المجتمع المدني على وعي باحتياجات المرأة المقدسية.					
9	ارى انتشارا واسعا لمنظمات المجتمع المدني العاملة والداعمة لتمكين المرأة المقدسية بالقدس الشرقية.					
10	احتواء اللوائح الداخلية لمنظمات المجتمع المدني على تمكين الفئات المهمشة من النساء المقدسيات.					
11	ارى ان البنية الاساسية والتجهيزات لمباني منظمات المجتمع المدني مناسبة لتقديم الخدمات للمرأة المقدسية.					

12	يتم التنسيق بين منظمات المجتمع المدني المختلفة العاملة بما يخدم تمكين المرأة المقدسية.					
13	توافر مجموعة من الشراكات والاتفاقيات بين منظمات المجتمع المدني تهدف إلى تمكين المرأة المقدسية.					
14	تقوم منظمات المجتمع المدني بتسهيل العقبات امام المرأة المقدسية للالتحاق بالدورات التدريبية المنظمة.					
15	يتم تقديم التبرعات والهبات من منظمات المجتمع المدني لتمكين المرأة المقدسية.					
16	وجود توافق بين النظرية والتطبيق لمعظم معاملات المرأة المقدسية.					
القسم الثالث: درجة ملائمة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لاحتياجات تمكين المرأة المقدسية في القدس الشرقية. **<u>البعد الاول</u>:** مستوى **التمكين الأكاديمي** الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية.						
17	تعمل منظمات المجتمع المدني من خلال خطط وبرامج تساعد على تمكين المرأة المقدسية أكاديميا.					
18	تساهم منظمات المجتمع المدني في الحد من امية المرأة المقدسية.					
19	يتوافر بالجمعيات معلمات ومدربات اكفاء للتعامل مع المرأة المقدسية.					
20	تكرم منظمات المجتمع المدني المستفيدات المتفوقات في برامج التدريب والتأهيل.					
21	توظف منظمات المجتمع المدني التكنولوجيا الحديثة في مجال التدريب والتأهيل لتمكين المرأة المقدسية.					
22	تهتم منظمات المجتمع المدني بتحديد المقررات التدريبية (التمكينية) المقدمة للمرأة المقدسية.					

23	تقيم منظمات المجتمع المدني الندوات العلمية بصفة مستمرة مستهدفة النساء المقدسيات.					
24	تنظم منظمات المجتمع المدني دورات تعليم الحاسوب لتمكين المرأة المقدسية.					
25	تتشارك منظمات المجتمع المدني مع وزارة التربية والتعليم بالخطط والبرامج الاكاديمية التي تساعد على تمكين المرأة المقدسية أكاديميا.					
26	تعمل منظمات المجتمع المدني على سد الفجوة الاكاديمية لدى النساء المقدسيات.					
<u>البعد الثاني</u>: مستوى **التمكين الاقتصادي** الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية.						
27	توفر بمنظمات المجتمع المدني مشروعات صغيرة كافية للمرأة المقدسية.					
28	تقوم منظمات المجتمع المدني بتدريب المرأة المقدسية على بعض الحرف اليدوية الملائمة لتمكينها اقتصاديا.					
29	تقوم منظمات المجتمع المدني بحصر النساء الفقيرات لتقديم المساعدات المادية والعينية لهم.					
30	تمنح منظمات المجتمع المدني لبعض الملتحقات قروضا لإقامة المشروعات الصغيرة.					
31	تنظم منظمات المجتمع المدني عدد كاف من المعارض لمنتجات المشروعات النسوية.					
32	تساعد منظمات المجتمع المدني المرأة المقدسية على تسويق منتوجات المشروعات النسوية.					
33	تساعد منظمات المجتمع المدني المرأة المقدسية على الاكتفاء الذاتي اقتصاديا بديل عن التوجه لمكتب العمل.					

34	تقدم منظمات المجتمع المدني دورات في ادارة المشروعات الصغيرة.					
35	تقدم منظمات المجتمع المدني دورات للتعريف من حق المرأة في التملك والبيع وادارة الاموال.					
البعد الثالث: مستوى **التمكين الاجتماعي** الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني العاملة في القدس الشرقية للمرأة المقدسية.						
36	تقوم منظمات المجتمع المدني بتقديم برامج تثقيفية للمرأة في مجال تربية الابناء وحثهم على التعليم والمشاركة المجتمعية.					
37	أستطيع أن ألمس أثر عمل مؤسسات المجتمع المدني على المجتمع.					
38	تقوم منظمات المجتمع المدني في تقديم الارشادات اللازمة لتقديم مهارات الحياة للمرأة (الاتصال الفعال) حسن المعاملة للجميع.					
39	تعقد منظمات المجتمع المدني ندوات كافية لتعزيز قدرة المرأة المقدسية في حل المشكلات.					
40	تساعد منظمات المجتمع المدني المرأة على اتخاذ قرارات عائلية باستقلالية عن الرجل.					
41	تعرض منظمات المجتمع المدني نماذج مشرفة للنساء اللاتي لهن دور بارز وقيادي.					
42	توضح منظمات المجتمع المدني للمرأة المقدسية حقوقها وواجباتها اتجاه اسرتها.					
القسم الرابع: مستوى فاعلية التدريب المقدم من منظمات المجتمع المدني للمرأة المقدسية						
43	التدريب المقدم من منظمات المجتمع المدني يساهم في تنمية جهود المرأة المقدسية.					
44	الاساليب المتبعة بمشاركة التدريب للنساء المقدسيات تعزز الامن الإنساني في المجتمع الفلسطيني.					

45	التدريب المقدم من منظمات المجتمع المدني يعمل على تحقيق الانصاف في بناء القدرات النسوية المقدسية.					
46	التدريب المقدم من منظمات المجتمع المدني يعمل على تكافؤ الفرص لجميع النساء المقدسيات.					
47	تقدم منظمات المجتمع المدني برامج التدريب النسوية بصورة تتابعية تدريجية على كافة المجالات والمستويات.					
48	تراعي منظمات المجتمع المدني ببرامجها التدريبية النسوية الوضع الاستثنائي للقدس الشرقية المحتلة.					
49	تخضع البرامج التدريبية النسوية المقدمة من منظمات المجتمع المدني لجداول زمنية لتنفيذه.					
القسم الخامس: الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة المقدسية.						
50	الميزانية غير كافية لإقامة المشروعات النسوية لدى منظمات المجتمع المدني بالقدس الشرقية.					
51	قلة دعم افراد المجتمع المقدسي لأهمية وجود منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية.					
52	لا يوجد اماكن مخصصه وملائمة لكل برنامج تدريبي لدى منظمات المجتمع المدني العاملة على تمكين المرأة المقدسية.					
53	مساحة المكان لا تتناسب مع عدد المستفيدات المقدسيات لدى منظمات المجتمع المدني بالقدس الشرقية.					
54	ضعف الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع المرأة على الالتحاق ببرامج تمكين المرأة المقدسية.					

55	عدد المدربين والمساعدين غير كاف للمستفيدات المقدسيات في منظمات المجتمع المدني في القدس الشرقية.					
56	البرامج التدريبية (التمكينية) المقدمة من منظمات المجتمع المدني للمستفيدات المقدسيات غير ملائمة لاحتياجاتهم.					
57	عدد النساء المتطوعات للعمل بمنظمات المجتمع المدني غير مناسب بالقدس الشرقية.					
58	الحوافز المقدمة للنساء العاملات بمنظمات المجتمع المدني غير ملائمة بالقدس الشرقية.					
59	تعدد جهات الاشراف والرقابة على منظمات المجتمع المدني تعيق تمكين المرأة بالقدس الشرقية.					
60	لا يوجد شراكة بين منظمات المجتمع المدني في مجال البرامج التدريبية التمكينية المقدمة للمرأة المقدسية.					
61	المحاصرة والتضييق على منظمات المجتمع المدني من قبل الاحتلال لا تعيق النشاطات والبرامج المقدمة للمراة المقدسية.					

مع خالص الشكر

ملحق رقم (3)

قائمة بأسماء المحكمين للاستبيان

م	الاسم	الرتبة الاكاديمية
1	الأستاذ الدكتور: دياب جرار	عميد كلية العلوم الادارية والاقتصادية/ جامعة القدس المفتوحة
2	الأستاذ الدكتور: فتح الله غانم	عضو مجلس كلية العلوم الادارية والاقتصادية / جامعة القدس المفتوحة
3	الأستاذ الدكتور: سلامة سالم	استاذ مشارك كلية العلوم الادارية والاقتصادية / جامعة القدس المفتوحة
4	الدكتور: رائد بصبوص	مساعد عميد كلية التكنولوجيا والعلوم التطبيقية / جامعة القدس المفتوحة
5	الدكتور: شاهر عبيد	أستاذ مشارك كلية العلوم الادارية والاقتصادية / جامعة القدس المفتوحة
6	الدكتور: عودة مشارقة	أستاذ مساعد كلية العلوم الادارية والاقتصادية / جامعة القدس المفتوحة
7	الدكتور: صلاح صبري	عضو مجلس كلية العلوم الادارية والاقتصادية / جامعة القدس المفتوحة
8	الدكتور: عبد الرحمن السلوادي	عضو هيئة تدريس ورئيس قسم ادارة الاعمال / جامعة القدس المفتوحة